جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

محاضرات في
مقياس المقاربات التكاملية في أمريكا اللاتينية

(السنة الثانية الماستر تخصص دراسات إقليمية)

د.زكري لامية

اعضاء لجنة التحكيم

ا.د عبد الوهاب بن خليف	**عضو محكم (جامعة الجزائر 3)**
ا.د.حنان دريس	**عضو محكم (جامعة الجزائر 3)**

2023-2022

البرنامج

مقدمة

المحور الأول :الإطار المفهومي والنظري

اولا :ماهية التكامل

ثانيا:اهم نظريات و مداخل العملية التكاملية

المحور الثاني :أهم التجارب التكاملية لدول أمريكا اللاتينية

أولا/ الواقع التنموي والاقتصادي لدول امريكا اللاتينية

ثانيا/ تجارب التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية

الهدف من المحاضرات :

■تقديم فكر أكاديمي للتكامل والمقاربات التكاملية بمفهومها الدولي .

■القدرة على تحديد المناطق التي يحتمل أن نحقق نجاحا في المسار التكاملي

■تزويد الطالب بإطار نظري لتأويل وفهم وتقييم ولما لا تقويم مختلف التجارب التكاملية الدولية عامة ،ولدول منطقة أمريكا اللاتينية خاصة.

بعد نهاية المحاضرات يصبح الطالب قادر على:

■ التحكم بمصطلح التكامل وبالتالي تكوين فكرة مفاهيمية ونظرية بكل ما يتعلق بهده الظاهرة سواء في إطار دولي عام أو إقليمي خاص.

■ فهم طبيعة العلاقة بين التكامل والعلاقات الدولية.

■ معرفة مختلف الأدوات المنهجية (المقاربات،النظريات...)المستخدم لتحليل التجارب التكاملية

■ تحديد العوامل التي دفعت بدول أمريكا اللاتينية إلى انتهاج المسار التكاملي

■ تحديد التطور المرحلي والتراكمية التاريخية للتجارب التكاملية لدول أمريكا اللاتينية ورصد او الوقوف على أهم أسباب تعثرها أو فشلها واهم نقاط نجاحها.

■امتلاك فهم أساسي يمكن الطالب من تقييم وتقوبم التجارب التكاملية لدول أمريكا اللاتينية.

المحور الاول :

الإطار المفهومي والنظري

تمهيد

في ظل ما يشهده عالم اليوم من تحولات جديد في العلاقات الاقتصادية التى اصبحت تميز الاقتصاد العالمي في اتجاه نحو الاندماج،و زيادة الترابط و التعاون و التشابك بين اقتصاديات الدول بات السعي نحو تشكيل التكتلات الاقليمية سمت العصر،و قد احتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الادبيات الاقتصادية و السياسية بما تطرحه من جدل حول تحديد مفهومها ومرتكزاتها،ومختلف مناهج و نظريات دراستها.

لذلك و قبل الولوج في دراسة مختلف العناصر المتعلقة بموضوع هذه الدراسة ألا وهو تجارب دول المنطقة العربية في التكامل و الوحدة رأينا أنه من الضروري الوقوف عند بعض الجوانب المنهجية،فدراستنا ترتكز على فكرة التكامل والاندماج في المنطقة العربية،و عليه لابد من التطرق أولا إلى الجانب النظري لظاهرة التكامل الدولي و الإقليمي محاولين من خلال هذه الدراسة ربطه و إسقاطه على التجربة التكاملية التي تشهدها المنطقة العربية

فما المقصود بالتكامل ؟و ما هي مراحل تطور هذا التيار و فيما تكمن أهم مداخل و نظريات دراسته؟

للإجابة على هذه الأسئلة و غيرها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

اولا :ماهية التكامل

ثانيا:اهم المقاربات النظرية ومداخل دراسة التكامل

اولا:

ماهية التكامل

اولا:ماهية التكامل

بالرغم من أن الأصول التاريخية لموضوع التكامل الإقليمي والدولي يمكن إرجاعها إلى عهد الفتوحات الإسلامية أين عرفت الدولة الإسلامية نوعا من العلاقات التكاملية بالمفهوم المعاصر،و التي كانت نابعة أساسا من الرغبة في تلبية و تجسيد بعض الحاجيات الضرورية التي لا يمكن تحقيقها بشكل فردي،و إنما بشكل جماعي إلا أن البوادر الأولى للتنظير لهذا الموضوع ظهرت في فترة مابين الحربين العالميتين الأولى و الثانية،و أصبح كاتجاه نظري قائم بذاته بعد الحرب العالمية الثانية[1]،فالدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية إضافة إلي استخدام التكنولوجيا المتطورة في أسلحة الدمار الشامل،و انقسام العالم إلي كتلتين رأسمالية –بزعامة أمريكا و اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي–دفع بالعديد من الدارسين إلي دراسة أسباب ظهور النزاعات،و الصراعات مابين الدول و كيفية تحويل هذه العلاقات من علاقات صراعية إلى علاقات تعاونية و سلمية.

لقد جاءت النظرية الوظيفية كمحاولة فكرية للإجابة عن هذه الإشكالية،خاصة مع ازدياد الاهتمام بالمؤسسات و المنظمات و التكتلات على المستويين الإقليمي و الدولي خلال هذه الفترة،و لقد تأثرت هذه النظرية كثيرا بالمناهج المستعملة في العلوم الطبيعية الدقيقة،بحيث ظهر هذا من حيث تقسيم المصالح الإنسانية إلى مصالح مختلفة تفصل بين المصالح الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق سياسي،و حسب **ج.فرانك** **J**.Frank فإن

[1] جندلى عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،ط1،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2007)،ص235.

قياس درجة التكامل هو مرتبط أساسا بعدد المنظمات الدولية فإذا كان عددها في تزايد فإن المسار نحو التكامل يزداد و العكس صحيح.

و في ظل تعاظم ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تدفع بالعديد من مناطق العالم- نتيجة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول-إلى تنظيم تعاونياتها الاقتصادية،و الاجتماعية للتقليل من تباعد مستويات النمو و انعكاساته السلبية على العلاقات الدولية بصفة عامة و نظام الامن و السلم الدوليين.بصفة خاصة ازداد اللجوء إلي نظريات التكامل من اجل تفسير ما يحدث على الساحة الإقليمية و الدولية و التصدي لمخاطر هذه التطورات و التحولات،و لقد ظهر في هذا السياق عدة توجهات مثل التكامل احداها.

و يتضح من تجارب التكامل أنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل الأمن و التعاون بين الدول الأعضاء،و إما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل،و الاتصال بين الشعوب،و عليه فقد مثلت نظريات التكامل في مجالات عديدة مرجعا يعتمد عليه في تطوير ميادين التعاون الإقليمية،و الدولية و عادة ما يبدأ التكامل من المجالات الاقتصادية،و الاجتماعية ليصل فيما بعد إلى المجال السياسي.و نشير هنا ان الباحث عند دراسة التكامل في علم السياسة او المجال السياسي فهو يركز في ذلك على مستويين اساسيين و هما:**اولا**،مجال تحليل النظم السياسية او التكامل على مستوي الدولة الواحدة و هو ما يعرف بالتكامل القيمي الذي يقصد به مدى و جود نظام متجانس للقيم الاجتماعية و السياسية بين مواطني الدولة و هو ما يترجم على ارض الواقع في التكامل بين النخبة والجماهير.**ثانيا**،مجال دراسة العلاقات الدولية و هو ما يعرف بالتكامل الإقليمي القائم على فكرة السعي لحل الصراعات الدولية و تحقيق الامن من خلال التكامل و انشاء المنظمات الدولية و

الحكومة العالمية[1].و عليه سنحاول فيما يلى الإلمام بمختلف جوانب التكامل في جانبه الاقليمي و السياسي .

1- تحديد مفهوم التكامل:

على الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية الحديثة في العلاقات الدولية إلا أن اتجاه أو نظرية التكامل تعتبر من أحدث النظريات المتعلقة بهذا المجال،فقد برزت فكرة التكامل كظاهرة دولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،و اتخذت بعد ذلك أشكالا و صيغا مختلفة حسب أهداف و دوافع إقامتهما و حسب ما فرضته طبيعة الظروف الاقتصادية و السياسية الدولية الإقليمية و المحلية.

1-1 لغة:

إن كلمة تكامل **complentarite** كلمة ذات أصل لاتيني،و استعملت أول مرة سنة **1620** في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعني تجميع الأشياء كي تؤلف منها كلا واحدا[2] و هو تماما نفس المعني الدارج للكلمة و الذي يدل على ربط الأجزاء بعضها ببعض بروابط متبادلة ليتكون منها كلا واحدا،و ينطبق ذلك على الكائنات الحية و غير الحية اى عناصر الطبيعة و المجتمع على حد سواء[3].و نشير هنا ان الكثير من الدارسين العرب يستخدمون كلمة التكامل كمرادف لكلمة الاندماج **intégration** على الرغم من ان الثانية

---

[1]لبيب شقير ،**الوحدة الاقتصادية العربية :تجاربها و توقعاتها**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986)،ص 837.

[2]حربي محمد موسي عريقات :"التكامل الاقتصادي و تحديات ظاهرة العولمة"،**مجلة بحوث اقتصادية**، ع20 ،السنة 9 ،2000 ، ص57.

[3]علي القزويني،**التكامل الإقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة**،(طرابلس :أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص15

تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الاول.و على هذا الاساس تبرز صعوبة دراسة هذه الظاهرة و تحديد عناصرها.

جاء في بعض قواميس اللغة العربية مثل قاموس **مختار الصحاح:**كَمَلَ، كَمُلَ،كَمِلَ،كَمَالًا،تَكَمِلَ و تَكَامُل و اكْتَمَلَ أي تَمَ و كان كَملاً،و كَمَلَ وأكْمَلَ أي جمله و جعله جملة،و كَامِلَ هو ما تمت أجزائه أو صفاته[1].اما الفعل "تكامل" على وزن تفاعل الذى له صلة مباشرة بدراستنا،فيشير الى اجتماع و اقتراب اجزاء شيء ما الى بعضها البعض،نحو الكمال و التمام في اطار الكل الذي يجمع بين هذه الاجزاء[2].

و نجد انه في قاموس **المصباح المنير** لأحمد بن محمد بن علي الفيومي جاءت كلمة كَمُلَ بمعني تمت أجزاءه و أعطيته المال كاملا أي كله و تاما و وافيا و استكملته[3].

1-2 اصطلاحا:

اما اصطلاحا و حسب متطلبات دراستنا سنتطرق الى مفهزم التكامل في شقيه الاقتصادي و السياسي:

اولا /في علم الاقتصاد:

اصطلاحا تعود كلمة التكامل في الأساس إلى نظرية التكامل الاقتصادي التي كانت معروفة في الفكر الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية،فقد أوضح **فيصل مخلوب** "**F.Machlup**"في سنة **1979** أن المصطلح قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع"**Viner**"سنة **1950** الذي يعود له الفضل في وضعه أسس نظرية الإتحاد

---

[1]كرم البستانى ،**المنجد في اللغة العربية** ،ط 25،باب الكاف ،(بيروت :دار المشرق ،1980)، ص698.

[2]إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح،تاج اللغة و صحاح العربية**،ط4 ،(بيروت :دار العلم للملايين، 1987)، ص 1813

[3]حمد بن محمد بن علي الفيومى،**المصباح المنير**،ط2،باب الكاف،(بيروت:المكتبة العصرية،1998)،ص273.

الجمركي الذي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي حسب رأى العديد من الباحثين الاقتصاديين،و على رأسهم **عبد القادر رزيق الخادمي**،و يمكن القول أن كلمة التكامل قد اعطي لها العديد من التعاريف من قبل المفكريين حيث يدخلها البعض في نطاق الصور المختلفة للتعاون ما بين الدول،بينما يرى اخرون انه بمجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة فهو تكامل اقتصادي يربط هده الاقتصاديات[1]،في حين ان التكامل هو اوسع و اشمل من هدا.كما نجد انهم يختلفون ايضا في تحديد نطاق و مضمون التكامل،فبعضهم يدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي،و يوسعه بعضهم ليشمل اى نوع من انواع التعاون الدولى بينما هناك من يضيقه ليشمل فقط عملية ازالة التمييز بين وحدات اقتصادية تابعة لمجموعة من الدول.**فبالاسا**"**B.Palassa**" في سنة **1960** عرف التكامل على أنه:"عملية و حالة،فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلي الدول الساعية نحو التكامل،و إدا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور **التفرقة بين الاقتصاديات القطرية**"[2].أما **ربسون Robson** سنة **1987** فقد شدد على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة الموارد خاصة رأس المال[3].

و يوضح **محمد محمود الإمام** أن نظرية التكامل الاقتصادي التي سادت في الفكر الغربي و وجدت تأصيلاً لها في كل من أعمال **بالاسا B.Palassa و مخلوب F.Machlup** و غيرهما قد تطورت لاحقا،و عرفت العديد من التعاريف و التي يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال:

---

[1]حسين عمر، التكامل الاقتصادي، **انشودة العالم المعاصر**،ط1،(القاهرة:دار الفكر العربي،1998)،ص07.

[2]بيلا باسا،**نظرية التكامل الاقتصادي**،ت:رشيد البدراوي ،ط 1،(بيروت:دار النهضة العربية ،1964)،ص10

[3]حسين عمر،**مرجع سابق**،ص 07.

- **جون تنبرغ"Jan Tinbergené**"يعرف التكامل الاقتصادي**(1954)**:

"على أساس احتوائه على جانبين :سلبي وإيجابي،فيشير التكامل في جانبه السلبي على إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية،أما الناحية الايجابية منه فتشير إلي الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم التناسق في الضرائب و الرسوم بين الدول الساعية إلى التكامل،و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل الانتقال و التحول إلى الجديد الموحد"[1].

- **جون بندي"John Pinder**"نجده يوظف نفس المصطلحات التي وظفها **تنبرجن** لكن تعريفه جاء مختلف عنه فهو يعرف التكامل على انه:"

يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية بالأقطار المتكاملة في الجانب السلبي،و تطبيق سياسات مشتركة و منسقة لتحقيق الأهداف الاقتصادية في الجانب الايجابي."[2].

و يعتقد هذا الأخير أن التنفيذ للجانب السلبي للتكامل يؤدي إلى قيام السوق المشتركة و هو شرط أساسي لأي تكامل،و إن قيام هده السوق لا يعني الاقتصار على هدا الجانب السلبي بل قد يأخذ ببعض نواحي الجانب الإيجابي إلا أن دلك لا يعني أن تمام تنفيذ الجانب السلبي شرط للأخذ بالجانب الايجابي للتكامل،إذ قد يتخذ الجانب الايجابي من التكامل قبل استكمال الجانب السلبي جميعه،و يحدث دلك في حالة وجود أقاليم مختلفة تحتاج إلي سياسات إقليمية معينة يتحقق لها مزايا كافية لتنميتها و إلحاقها

---

[1]J.Tembergen, International **Economic Integration**, (Elsevier: Amsterdam et Brusseles, 1954), P122.

[2]فاروق داود بطرس،امكانيات استغلال المزايا النسبية في دعم التكامل السلعي للدول العربية في اطار السوق العربية المشتركة،**رسالة دكتورا غير منشورة**،(القاهرة:جامعة عين شمس،2002)،ص 4.

بالأقاليم الأخرى و يؤدى تنفيذ كل من جانبي التكامل (السلبي و الإيجابي) إلى قيام الوحدة الاقتصادية .

-**غونار ميرنال G.Myndal 1964** فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة،و ذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للدول الأعضاء بغض النظر عن جنسياتهم[1].

- **هابرلر Haprler** بأنه :"خلق هيكل اقتصادي دولي ملائم بإزالة الموانع المصطنعة في وجه التجارة الحرة."[2].

- **محمد لبيب شقير** عرفه بأنه:

> "**عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادية مجموعة من الدول تتحدد درجاته المتصاعدة-و التي تبدأ من منطقة التجارة الحرة،الاتحاد الجمركي،السوق المشتركة،الوحدة الاقتصادية،التكامل الاقتصادي الكامل- حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضو بين الاقتصاديات الأطراف،و تتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بإشكاله المتعددة وجود إدارة سياسية واعية و صارمة و تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يجرى إنشاءها**"[3].

- كما عرفه **رفعت المحجوب** بأنه:

---

[1]عبد الحميد عبد المطلب،**السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة**،(القاهرة :مجموعة النيل العربية،2003)،ص 13.

[2]عبد الرحمان الحبيب ،**نظرية التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية**،(القاهرة :معهد البحوث و الدراسات العربية،1974)،ص116.

[3]محمد لبيب شقير،**الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**،ج1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1986)،ص45.

"تجميع عدة عناصر اقتصادية مبعثرة لتكون كلا اقتصاديا جديدا كبير الحجم،أو لتقوية كل اقتصادي موجود و غير متماسك و دلك بغرض زيادة الناتج القومي و رفع الرفاهية الاقتصادية عن طريق تنشيط التبادل التجاري و التوسع في إقامة المشروعات المشتركة،و تنسيق السياسات الاقتصادية"[1].

- **أحمد مصطفي عفيفي** بأنه:

"عملية متصلة و بناء لشكل اقتصادي أكثر صلابة بحيث تزول فيه العوائق و القيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ،بحيث يمكن الحصول على المؤسسات و الوسائل الخاصة بالتنسيق،و التوحيد التي تدعم فيما بعد"[2].

- و نجد أن **وحدة أبحاث الشرق الأوسط** قد عرفة التكامل الاقتصادي على أنه:

"عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجة مختلفة و على أسس معينة تهدف من خلاله هده الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية و الاجتماعية و تسهيل عملية التنمية و الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى،و تتعدد أشكال التكامل ما بين نظام تفاضلي إلى مشروعات مشتركة،و إتحاد جمركي و منظمة تجارة حرة إلى سوق مشتركة[3].

ثانيا/في علم السياسة: لقد تعددت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين للتكامل في المجال السياسي اهمها تتمثل في :

---

[1]رفعت المحجوب،**دراسات اقتصادية إسلامية**،(القاهرة :معهد الدراسات الإسلامية ،1988)،ص100.

[2]احمد مصطفي عفيفي،**الاحتكار و موقف التشريع منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة**،ط1،(القاهرة :مكتبة وهبة،2003)،ص362.

[3]مظهر السمان:"التكامل الاقتصادي العربي لمادا؟ و كيف؟ ندوة في مركز الحوار العربي في واشنطن"،**شبكة النبأ المعلوماتية**،الاحد15مارس2009،**في الموقع**:www.annabaa.org/nbanews/2009/03/46htm

– اما **كارل دويتش Karl Deutsch** فيعرف التكامل السياسي بأنه:" **عملية تكامل بين الاطراف او الوحدات السياسية كالأفراد و البلديات او الاقاليم او الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسي**"[1].

– اما **سترايتين** يري ان التكامل السياسي في معناه العام يعني:"**تكون او تكوين نظام سياسي جديد من عدة نظم سياسية كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية** "[2].بمعني اخر عملية نقل صلاحيات و سلطة صنع القرار في مجالات معينة من الدولة القومية الى هيئات و مؤسسات ذات طبيعة اقليمية او دولية.

–**ارنست هاس Ernst Haas** عرفه على انه:"تلك العملية التى يقوم بمقتضاها عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم و تطلعاتهم و انشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تملكها الدولة القومية"[3].

– **عبد الوهاب الكيالي** في الموسوعة السياسية عرف التكامل قائلا:

> "**تعني كلمة التكامل بالمعني الدارج لها حالة من التوافق و الانسجام و الاعتماد المتبادل بين أجزاء و أطراف تشكل مجموعة واحدة أو نظاما، بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها ...و تشير كلمة التكامل أحيانا إلى عملية تحقيق التكامل لا نتيجة ذاتها بالضرورة**"[4].

---

[1] **نفس المرجع**،ص 839.

[2] **نفس المكان.**

[3] لبيب شقير ،**الوحدة الاقتصادية العربية:تجاربها و توقعاتها**،،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986)،ص 837.

[4] عبد الوهاب الكيالي و آخرون ،**الموسوعة السياسية** ، ط1،ج1،باب الكاف ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،1990)،ص780.

مما تقدم يتضح ان التكامل الاقليمي يرتكز على فكرتين اساسيتين:اولا،تنازل الدولة طواعية عن جزء من اختصاصاتها في المجال الذي تريد بخصوصه الدخول في علاقات تكاملية ،ثانيا،هو عبارة عن نشاط مشترك نابع عن رغبة مجموعة من الاطراف (الدول) التنازل عن قدر من اختصاصاتها لصالح مؤسسة اقليمية او دولية من اجل تحقيق اهداف مشتركة في مجالات معينة .

برغم تعدد التعاريف التى قدمت لمفهوم التكامل إلا اننا يمكننا تصنيفها في عمومها في احدى التوجهات الفقهية الثلاث التالية:

أ/ **التوجه الاول:مفهوم التكامل في الفكر الغربي:**يسيطر على هذا التوجه جملة من المفكرين الذين ساهموا من خلال كتاباتهم في تعريف التكامل و فق التوجه الغربي و نجد من ابرزهم:**بيلا بالاسا** الذي يرى في مؤلفه **نظرية التكامل الاقتصادي** ان التكامل في بعده الاقتصادي يأخذ اشكالا مختلفة (مراحل التكامل) تبدأ بالتكامل التجارى في اولى اشكاله و الذي يشتمل على صيغتي منطقة التجارية الحرة و الاتحاد الجمركي،تليها السوق المشتركة للوصول الى مرحلة تكامل على مستوى السياسات لينتهي باتحاد اقتصادي،و يركز **بالاسا** في طرحه هدا على فكرة المرحلية فكل مرحلة تمهد لمرحلة أخرى كما ان كل مرحلة تتطلب تحمل مزيد من التكاليف و تنسيق السياسات فيما بين الدول المتكاملة [1] من اجل الوصول الى مسماه الوحدة الاقتصادية،اما **جون تنبرغJan Tenbergen** فيري ان التكامل يحتوي على شقين:**ايجابي** يتطلب اتخاذ اجراءات تدعيمية من اجل تنسيق في بعض الجوانب الاقتصادية بصفة عامة و التجارية (كالضرائب و الرسوم الجمركية) بصفة

[1]محمد محمود الامام:"التكامل الاقتصادي:الاساس النظرى و التجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي"،في **الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي:مقاربات نظرية**،(بيروت:م.د.و.ع،1990)،ص 232.

خاصة اعداد برامج التنظيمية لمواجهة اثار الانتقال من مرحلة الى اخرى،و **سلبي** باعتباره يتضمن استبعاد بعض ادوات السياسة الدولية[1].و هو تقريبا نفس الطرح الذي تبناه **جون بندر John Pinder** حيث يرى ان التكامل الاقتصادي يشمل على عملية الغاء الحواجز بين اقتصاديات الدول قيد التكامل–التكامل الايجابي–و كذا انتهاج سياسات اقتصادية متناسقة و مشتركة بهدف الوصول الى تحقيق الاهداف الاقتصادية.و عموما يعتمد هد الطرح على المبادئ الاساسية التالية:

–حرية تبادل السلع بين الدول الاعضاء

–توحيد السوق ضمن سياسة اقتصادية موحدة و مشتركة

–حرية انتقال الاشخاص و الخدمات و رؤوس الاموال

–اصدار التشريعات المناسبة لحماية المنافسة

–توحيد السياسات الاجتماعية بين الدول الاعضاء

ب/التوجه الثاني:مفهوم التكامل في الفكر الاشتراكي:ان التكامل الاقتصادي حسب الفكر الاشتراكي لا يعبر عن توحيد اقتصاديات الدول(توحيد السوق)بل يركز على اعادة هيكلة الاليات الاقتصادية على مستوى كل دولة،و توثيق العلاقات التبادلية فيما بين الدول المعنية[2]،بالاعتماد على المرحلية في التنسيق ما بين سياساتها الاقتصادية لتخطي العقبات التي تعيق التنمية في هده الدول الاشتراكية من حلال التركيز على فكرة تقسيم العمل فيما بينها بحسب امكانيات كل دولة[3].

و هذا ما تراه **إوى رومينسكا Ewa Ruminska** التي تقول:

---

[1]محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفي،**الاقتصاد الدولي**،(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1999)،ص217.

[2]محمدمحمود الامام،**مرجع سابق**،ص 234.

[3]محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد،**مرجع سابق**،ص218.

"ان التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم و صارم يهدف الى تقريب مستويات التطور الاقتصادي للدول الاشتراكية بصورة متساوية من خلال انشاء مؤسسات قوية على المستوى الوطني،و اقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية توخيا لتوسيع اسواقها"[1].

و يؤكده **محمد محمود الامام** الذي يعرف التكامل من خلال ربطه بين ثلاث ميكانيزمات اساسية هي:**اولا**،التنمية المتكافئة التى تشكل-حسب رأيه-العائق الاساسي امام نجاح محاولات التكامل في العالم الثالث،**ثانيا**،التأكيد على سيادة الدولة قيد التكتل و عدم العمل على اقامة دولة موحدة عوض الدول الاعضاء في عملية التكامل،**ثالثا** الاعتماد على فكرة تقسيم العمل و التخصص عوض فكرة توحيد السوق كما هو معمول به في الفكر الغربي[2]

عليه فالاختلاف الموجود ما بين مفهوم التكامل الغربي و مفهوم التكامل الاشتراكي،يكمن في كون ان الاول يشير الى تجمع اقليمي بين مجموعة من الدول و يعتمد على آليات السوق لتحقيق هذا التجمع،و انجاحه و تطويره،بينما الثاني يعبر عن توجه جديد للتخصص و تقسيم العمل بما يسمح بتحقيق مستويات متقدمة من النمو على اكبر قدر من التكافؤ بين الدول الاشتراكية و يعتمد في ذلك على التخطيط المشترك.

ج/التوجه الثالث:مفهوم التكامل لدى الدول النامية:فيما يتعلق بنظرة الدول النامية لمفهوم التكامل فهى ترى ان التكامل عبارة عن مسار او عملية يتم بمقتضاها ازالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين او أكثر،يبدأ كخطوة اولى بتنسيق السياسات الاقتصادية لإزالة العراقيل من امام العوامل الاقتصادية لهده الدول،تم تبني سياسات ذات

---

[1] محمد محمود الامام،**مرجع سابق**،ص234.

[2] **نفس المكان**.

مستوى اعلى من حيث التنظيم و التنسيق من اجل الوصول الى تحقيق التنمية و الرفاهية التى تعتبر الهدف الجوهرى المراد تحقيقه من قبل الدول النامية المتكاملة فيما بينها.

و يتضح مما ورد سابقا ان الاختلاف في مفهوم التكامل الاقتصادي لدى الدول النامية مقارنة مع الدول الاشتراكية من جهة،و الدول الغربية من جهة ثانية،يكمن فى دوافع و طرق تجسيده فهو يعتبر ضرورة و دافع لها من اجل تحقيق تنميتها الاقتصادية و نهجا للتنمية بصفة عامة،نجاحه مرهون على موافقة الدول قيد التكامل على التنسيق بين مختلف المجالات الاقتصادية منها وغير الاقتصادية لخدمة اغراض التنمية و التطور.و في هدا السياق يقول **احمد فريد مصطفى** و **محمد عبد المنعم عفر**:

> "**إن معيار نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول النامية لا يتوقف على الصورة التى هو عليها او على المنهج المتبع–برغم اهتمامهما بهذين العنصرين– و انما المقياس الحقيقي للنجاح يتمثل في النتائج التنموية التي حققتها الدول قيد التكامل**"[1].

من كل ما سبق يمكن القول ان التكامل يعني:

> "**التدابير و الإجراءات التي تؤدي إلى التقليص من التفاوت و التباين و إزالة مظاهر التمييز القائم بين اقتصاديات الدول الداخلة في العملية التكاملية**[2]**،كما انه يعني إيجاد إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية**

---

[1]محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفي،**مرجع سابق**،ص219.

[2]عباس حلمي الملي:"العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التعاون و الاندماج"،في **وقائع و أبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث**،(دمشق:د.د.ن،1971)،ص207.

الدولية،والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول أي تحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية اثنين فأكثر[1]"،

و يتصف التكامل عموما بما يلي :

-انه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الدولية.

-أنه عملية تنسيق مستمرة متصلة تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة و عناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية و الاقتصادية المتجانسة.

-تتضمن عملية تنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهده الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع او التنمية بمعني ادق عند الدول النامية

-التكامل الاقتصادي هو عملية تاريخية بمعني أنها تحتاج إلى الزمن حتى تتضح أسبابها و تكفل عناصرها،لدى ينظر إليه على أنها عملية تدريجية تتم من خلال العمل الواعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية[2].

و للتكامل الاقتصادي أكثر من مجال فهناك التكامل الاقتصادي بين المناطق أو الدول،و يشير هذا النوع من التكامل إلى الملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء،كالقوة البشرية،المهارات،السوق الواسعة،بينما يتوفر لدي الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بدلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من اجل العملية الصناعية،و التنموية كما هو الحال من المفروض في المنطقة العربية،كما يعني التكامل الاقتصادي اتجاه المشاريع

---

[1] عبد القدر رزيق الخادمي،**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل**،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2009)،ص ص24-25.

[2] عبد الرحمان تيشرى:"التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات"،يوم 2011/06/04،**في الموقع:** http//www.shbabmisr.com/prit.asp ?EggxpID=512

الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير،و يتضمن ذلك زيادة الإنتاج و تحسين أساليبه.و يمكن النظر إلى التكامل من حيث طبيعته و المستوى الذي يأخذه لاسيما ما يتعلق بنوعية العلاقة التي تقوم بين الدول المتكاملة و طبيعة توزيع منافع التكامل و آثاره بين هده الأطراف،و يلمس في هدا المجال نوعان من العلاقات[1]:

أ/علاقات التكامل الرأسي:ظهرت هذه العلاقات في مرحلة الاستعمار بين الدول المستعمرةِ،و الدول المستعمرةَ فقد فرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية في حين كانت الدول المستعمرة تقوم بتصنيع هذه المواد.إن هذا النوع من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمرة يؤذي إلى تقسيم عمل غير متكافئ يجرى لمصلحة الدول المتطورة على حساب لمجموعة الأخرى و من تم تتوسع الفجوة بينهما،و مثل هذا التكامل المفروض لا يندرج في مفهوم التكامل الاقتصادي الإرادي لمصلحة الأطراف المتكاملة.

ب/علاقات التكامل الأفقي:و قد بدأت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الشروط الموضوعية الجديدة،و لاسيما الثورة العلمية–التقنية،و ظهور دول المنظومة الاشتراكية و اتساع حركة التحرر في العلم،و تقوم هذه العلاقة مبدئيا بين أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية أو ذات انتماء قومي أو جغرافي واحد.إضافة إلى تقارب مستوى تطورها الاقتصادي إذ تتكامل العملية الإنتاجية على أسس جديدة من التخصص و تقسيم العمل بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء كما يمكن إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة النظام الاقتصادي

---

[1]دون مؤلف،**الموسوعة العربية**، يوم 2010/11/12،في الموقع:

www.arab-ency.com/index.php ?module=pnecyclopedia et fnc=dicplay-termeid=8096 htm

الاجتماعي لدول أطراف التكامل إذ يكون التكامل الرأسمالي الذي يقوم بين الدول الرأسمالية و التكامل الاشتراكي الذي يقوم بين الدول الاشتراكية،و كذلك التكامل بين الدول النامية.

1-3:تمييز مفهوم التكامل عن بعض المفاهيم المشابهة له

لإيضاح مفهوم التكامل بصورة دقيقة ينبغي التفرقة بينه و بين مفاهيم مشابهة له كالتعاون الاقتصادي،العمل المشترك،التنسيق،على سبيل المثال:

- **الاندماج الاقتصادي:**يترجم البعض مصطلح الاندماج في أصله الأوربي **(Intégration)** على أنه التكامل على الرغم من أن هناك فارقا بين دلالات ومضمون كل منهما،فالاندماج تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر،فإن التكامل يعني وجود ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى،و من تم فإن الرابط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما[1]،و عموما و بشكل أكثر دقة و بساطة يمكن القول أن الاندماج يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل أو صورة من الصور التي يتخذها و التي تتدرج من التعاون الاقتصادي البسيط إلى الاندماج الاقتصادي الكامل.

- **التكتل Groupement:**إن مصطلح التكتل في الحقيقة ليس له معني محدد فقد يقصد به كل تجمع كان اقتصادي أو سياسي لمجموعة من الدول،و قد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد من الدول كحلف بغداد أو حلف الأطلسي أو حلف وارسو.

- **التعاون الاقتصادي Coopération Économique:**هناك من يعرفه على أساس أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بالطريقة التي لا يؤدي–كما هو

---

[1] مختار المطيع:"محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي،**مجلة الوحدة**،ع89،(الرباط:المجلس القومي للثقافة العربية،فيفري1992)،ص73.

الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي–حتما إلي إقامة نوع من البناء المؤسسي،فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي ودلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة و ليس بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو نشره في ميادين أخرى،و هناك من يرى بان التعاون الاقتصادي يتضمن الترتيبات الهادفة إلي التقليل من التمايز،ومثال دلك أن الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي الدولي،أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فانه ينطوي التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز مثال دلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي.

عموما يمكننا إن نجرى مقارنة بين علاقات التعاون الاقتصادي و علاقات التكامل الاقتصادي على النحو التالي[1]:

–إن علاقات التعاون لا تتضمن إلغاء مظاهر التمييز القائم بين الوحدات الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لعلاقات التكامل كما لا يهدف إلى تكوين وحدة اقتصادية جديدة كما هو الحال في علاقات التكامل الاقتصادي.

–كثيرا ما تقترن علاقات التعاون الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية مثال دلك العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية المتقدمة و الدول النامية.

–تتميز علاقات التكامل الاقتصادي أنها تتم–حسب رأى بعض المنظرين–بين وحدات اقتصادية متجانسة أو ذات انتماء قومي واحد بينما لا تتوفر هده الميزة في علاقات التعاون الاقتصادي.

---

[1] منصور الراوي،**التكامل الاقتصادي دراسة نظرية و تطبيقية**،ط01،(بغداد : كلية الإدارة و الاقتصاد، 1991)،ص 30.

-إن علاقات التكامل الاقتصادي تتضمن قيام سلطة قومية عليا فوق سلطات الدول بحيث تقلص كل دولة من سلطتها التنفيذية لصالح مجموعة الدول الأعضاء.

- **التحالف:**هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معينة،فالتحالف نظريا يمكن أن يكون سياسيا ،اقتصاديا ،عسكريا موجه ضد وحدة أو وحدات معينة أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطرا على دول التحالف .و قد يكون للوحدات المتحالفة أهداف و مصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة ،و تحدد طبيعة و استمرارية هذه المصلحة المشتركة وجود التحالف و قوته إذ أن هذه المصلحة تزول بمجرد تصدع أو زوال هذا التحالف إذن الهدف من التحالف هو مواجهة خطر إما داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف عكس التكامل.فالتحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسساتي تكون له القدرة على اتخاذ القرارات في كافة المجالات مما يؤدي إلي تحويل الولاء إلي هذه المؤسسات الجديدة[1].

- **العمل المشترك:**يمكن تعريفه على أنه تلاقي عدة إرادات لانجاز عمل ما الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الإرادات ليس محصورا في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي،و الذي كثيرا ما يختزل مفهوم العمل المشترك ضمن إطاره فالجوانب الثقافية و الاجتماعية و غيرها ليست عوامل ثانوية حتى يتم إغفالها أو إسقاطها من جدول العمل المشترك و إستراتيجيته[2].

- **التنسيق:Coordination:**هو عملية محكم متواصل للسياسات الحكومية عن طريق انتشاره بفعالية في المنظمة الدولية بغية إنشاء برنامج موجه نحو تأمين الأهداف الهامة و

---

[1]حسين بوقارة:"التكامل في العلاقات الدولية"،**سلسلة دراسات دولية**،ع 03،(الجزائر:مطبعة دار هومة،2008)،ص13

[2]عبد الغني عماد:"التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة:أسباب التعثر و شروط الانطلاقة"،في مجموعة مؤلفين،**الاقتصاديات العربية و تناقضات السوق و التنمية**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)،ص 162.

التي لا يمكن تحقيقها إلا مجتمعة[1].و يمكن القول أن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز على التكامل و ينصب على ميدان محدد و يكون له في الغالب طابع مؤقت[2].

- **الانسجام Harmonisation**:يقصد به خلق سياسة تنظيمية منحازة تتماشي و بعض القيم المشتركة للأطراف المشاركة في التكامل،أي مدي المحافظة على التكامل هنا يتوقف على مدى قوة وصلاحية هده القيم المشتركة على المستوى الداخلي[3].

- **الإقليمية (الجهوية)Régionalisme**:تركز على التأثير الكبير للعامل الجغرافي (المتغيرات الجغرافية)على سلوك الأطراف المعنية[4]،الذي يلعب دور كبير في تكوين الدول و بروز الروح و الإحساس الوطني.و يمكن أن تبرز الإقليمية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو إقليمية (كمنظمة الأمم المتحدة،جامعة الدول العربية)،و الإقليمية هي وسط الطريق بين الحكومات العالمية و الدولة الوطنية المستقلة و هي وسيلة يمكن للدول التي لها مصالح مشتركة ذات طابع جهوي أن تعمل مجتمعة للوصول إلى هدف معين[5].

عموما هذه هى اهم الجوانب المتعلقة بتعريف ظاهرة التكامل او الاندماج و العناصر التى تجمع هذه الظاهرة مع ظواهر قريبة منها و فيما يلى سنحاول التطرق الى ابعاد و اشكال هذه العملية من اجل الالمام بكل جوانب هذه الظاهرة من الناحية النظرية

2:شروط و أهداف و مبادئ العملية التكاملية:

---

[1] جندلي عبد الناصر ،**مرجع سابق**،ص241.

[2] حسين بوقارة،**مرجع سابق**، 13.

[3] جندلي عبد الناصر ،**مرجع سابق**،ص241.

[4] **نفس المكان** .

[5] حسين بوقارة، **مرجع سابق**،ص14.

لنشوء أي تجربة تكاملية مابين مجموعة من الدول لابد من توفر جملة من الشروط و أن تسعي لتحقيق مجموعة من الأهداف من الناحية النظرية و هذه الشروط و الأهداف نجملها فيما يلي:

2-1:شروط و مقومات العملية التكاملية :

إن التوقعات العامة عن مستقبل أي منطقة لا يمكن أن يكون كافية لتحقيق التكامل،فلا بد من توفر بعض الشروط من أجل الوصول إلي ذلك الهدف،و لقد أكدت آخر الدراسات لظاهرة التكامل أن هده الشروط يمكن تصنيفها إلي تقليدية و حديثة

أولا/الشروط التقليدية :يمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي:

***الجوار أو التقارب الجغرافي Proximité Géographique**:إن التواصل و التقارب الجغرافي يعتبر من بين الشروط الأساسية لنجاح مسار عملية التكامل لان المبادلات التجارية تحدث ضمن شبكة محددة جغرافيا مما يسهل انتقال السلع و الخدمات و الاتصال داخل المنطقة المتكاملة،مما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون باهظة بين الدول المتباعدة جغرافيا و متناثرة و هو واقع تاريخي–طبيعي فالدول المتجاورة و جدت مصلحة للعمل المشترك في اتجاه توسيع السوق و التبادلات الاقتصادية .

***التماثل و التجانس الاجتماعي**:تزيد قيمة و أهمية التقارب الجغرافي في مسار التكامل بين مجموعة من الدول عندما تجمعها خصائص وقيم اجتماعية متقاربة و متجانسة كوحدة اللغة،التاريخ،التراث،و الدين.

و يمكن أن يمتد هذا التجانس حتى إلى الثقافة السياسية و إلى إيديولوجيات مجتمعات التكامل،كما أنه قد يشمل حتى تجانس في أهداف السياسة الخارجية و علاقات

الأخوة بين المجتمعات أو بينها وبين حكوماتها[1] فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق قومية للدول قيد التجمع،فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية،[2].

***الإرادة السياسية:**وجود إرادة سياسية بين مجموعة من الدول التي ترغب بالتكامل فيما بينها يعتبر أحد أهم أسباب نجاح هذه التجربة لدلك فعلى حكومات هذه الدول أن تدرك مدى الاستفادة المترتبة عن الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي خاصة فيما يخص الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية،و هذا دون إغفال الالتزامات و التضحيات التي يتطلبها العمل المشترك.

***تجانس الاقتصاديات و تنسيق السياسات الاقتصادية:**يتطلب إنشاء نجاح تكامل بين مجموعة من الدول أن تكون اقتصادياتها ذات هياكل متجانسة،متماثلة،و قابلة للتكامل لتجنب سيطرة اقتصاد معين على اقتصاديات الدول الأخرى،و هدا ما حدث فعليا في مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل الكوميكون حيث سيطر الاتحاد السوفيتي في المجالين الاقتصادي و السياسي على بقية الدول الأعضاء فيه[3].كما لابد من تنسق للسياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة و نقصد بذلك توحيد السياسة الجمركية و السياسة التجارة و سياسة الاستثمار تجاه الدول خارج منطقة التكامل عن طريق وضع أجهزة متخصصة و مؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هدا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية.

---

[1] حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص 17.

[2] عبد الغني عماد،**مرجع سابق**،ص 64.

[3] Yadwiga Forowicz , **Economie Internationale a l.heure des grandes transformation** , (Beau Chemin,1998),p267.

***تشابه القيم:**نعني به تقاسم أو اشتراك صناع القرار أو النخب التي لها تأثير على عملية اتحاد القرار في دولهم،و القائمين على التكامل في القيم و المعتقدات و النظم القيمية **Bélief Sytem** و هدا في ميادين مختلفة فالتكامل الاقتصادي يتطلب تشابه و تقاسم قيم سياسية(كالتعددية الحزبية،التداول على السلطة،احترام وحماية حقوق الإنسان و غيرها) و اقتصادية (رأسمالية،اشتراكية،اقتصاد مختلط)حتى يسهل دلك من تحقيق المراحل المختلف لعملية التكامل و دون ذلك لا يمكن أن يكون لهده النخبة أية فائدة في الضغط على حكوماته من أجل الإسراع و تكثيف عملية التكامل[1]،و لا يتم استثمارها كقوة دافعة نحو تحقيق التكامل[2].

***المصلحة المشتركة** :تلجأ أغلبية الدول إلى التكامل من أجل تحسين و تطوير اقتصادياتها لكن هذا لا يعني عدم الاهتمام بمبدأ المصلحة المشتركة للجميع و إن كان ذلك بنسب متفاوتة في مختلف القطاعات فقد تستفيد دولة في قطاع الصناعة أثر من غيرها و تنتفع أخرى في قطاع الزراعة بنسبة أعلى من مثيلاتها،فالمصلحة المشتركة تقضى ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تضمن تقسيم المكاسب بشكل عادل و متوازن و عدم استحواذ طرف على المكاسب دون الأطراف الأخرى،و في حالة ما إذا حصل هذا لابد من تدخل الدولة المستفيدة،و معالجة هذا عن طريق تعويض تكاليف التعامل للدول المتضررة[3].

---

[1]حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص 17.

[2]جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**،ط1،(د.ب.ن:دار الهدى للنشر و التوزيع،2005)،ص 100.

[3]أسامة المجدوب،**العولمة و الإقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**،ط01،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية ،2000)،ص72.

***علاقات تاريخية ملائمة:**حتى يمكن المضي في خطط التكامل لابد من وجود حد أدني من العلاقات التاريخية الودية بين الدول الأعضاء لتسهيل هده العملية،دون الاعتماد فقط على المنفعة المتبادلة لتخطى بها كل ما قد يكون واقعا في الماضي من عداء و تنافس[1]،فالدول لا يمكن أن تعمل إلا في إطار من التفاهم فالدول عادة ما تبدي تحفظاتها تجاه بعضها البعض إذا كانت العلاقات التاريخية بينها مليئة بالحروب و الأزمات.

لكن و برغم من أن اغلب المنظرين يعتبرون هدا العنصر من بين أهم عناصر نجاح التجربة التكاملية ما بين الدول إلا أن التجربة الأوربية أثبتت عكس هدا فبرغم العلاقات التاريخية الدموية فيما بين دولها ألا أنها استطاعت تخطيها و إنشاء واحدة من بين أهم وبصورة نسبية من انجح التجارب التكاملية الى حد الان.

***أهمية التكامل في حد ذاتها:**إن الدارس للتجارب التكاملية الناجحة يصل إلى نتيجة مفادها انه إذا لم تكن للدول مصلحة كبيرة في الدخول في عملية تنسيق سياساتها في كافة المجالات فإنها تتردد في الدخول في المسار التكاملي،و هنا يجب أن يكون هناك سبب يدفع الدول إلى الاعتراف بأهمية النشاطات التي تقام على أقاليم الدول الأخرى بالنسبة لمصلحتها الفردية بحيث تؤذي إلى تداخل المصالح و تدعيمها،و عليه يجب أن يكون للتكامل أهمية بالغة على مصالحة كل الدول الأطراف[2].

***المؤثرات الخارجية:**يمكن للمؤثرات الخارجية أن تلعب دورا هاما في دفع وحدات التكامل إلى انجازه فقد تسعي دول الاتحاد إلى الوقوف في وجه أطماع سياسية لطرف خارجي أو مواجهة خطر اقتصادي تعجز كل دولة منفردة على مواجهته.

---

[1] جهاد عودة،**مرجع سابق**،ص 101.

[2] حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص 18.

***تقارب أهداف الأفراد المنتمين للدول الداخلة في العملية التكاملية**[1]:بحيث يجب أن تكون أهدافهم متقاربة فكما كان الاختلاف كبيرا كلما كان ذلك من عوامل التي تضعف من إمكانيات نجاح التكامل الإقليمي.

***العدالة في توزيع الأعباء و التكاليف و الاستفادة من عوائد العملية التكاملية**:بحيث لا تستفيد بلد من نمو أكبر على حساب الدول الأعضاء الأخرى،و أن لا تتحول إحداها إلى قطب نمو يجدب رؤوس الأموال على حساب الدول الأعضاء الأخرى على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل[2].

ثانيا/الشروط الحديثة[3]:انطلاقا من الشروط التقليدية يتضح أنها تم تطبيقها في أوربا بعد الحرب العالمية الأولى فالتكامل الاقتصادي كان يتم وفق الشروط السابقة الذكر كالتقارب الجغرافي و التقارب في مستوى النمو الاقتصادي...،فأصبح يسمي "بالتكامل الاقتصادي التقليدي" الذي اتخذ بعدا إقليميا غير أنه ظهرت صيغة حديثة للتكامل و بديلة للتكامل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لا تخضع لتلك الشروط،أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل لا تنتمي إلى

---

[1]Richard N .Cooper : Worldwide Versus Regional Integration :is the an Optimum Size of the Integrated Area? , in: Machlup , ed , Economic Integration : Worldwide , Regional ,Pectoral ,p49.

[2]Balassa Bela,**The theory Of Economic Integration** , (London : Allenond unwin,1961),p2.

[3]فلاح خلف لربيعي:"التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية و الحديثة"،**الحوار المتمدن**،ع3،26جوان2009،يوم 2009/6/14في الموقع:

http//www.al hiwar al motamadin org/debat/show.art.asp ?aid=49662

إقليم واحد و لا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة و نامية).

و ارتبط هذا التحول بالتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوجي و بروز العولمة الاقتصادية لذا اتخذ التكامل جديدا،و هو ما جعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية و لا تقارب جغرافي لذا شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي و هدا التوجه لا يدخل ضمن النمط التقليدي للتكامل و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات تفكير متشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات و التي تسمي بالمجالات أو الفضاءات الاقتصادية الكبرى،مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة.و من أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية و الحديثة للتكامل نجد:

***النطاق الجغرافي:**حسب الصيغة التقليدية للتكامل فهو يضم دولا متجاورة جغرافيا لكن حسب الصيغ الحديثة فذلك غير ضروري أن يكون بين دول متجاورة،و لكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورة.

***الخصائص الإقليمية:**حسب المنهج التقليدي يتطلب قيام التكتل قدرا كبيرا من التجانس و القارب الاقتصادي لتسريع المسار التكاملي ،أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب دلك بل على العكس من دلك فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية و يعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

***الخصائص الثقافية و الاجتماعية:**ترى الصيغة التقليدية أن لهده العوامل تقلا مهما للتقارب و يعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم و

التقارب محل التنابذ و التصارع حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل و هو الوحدة.و على العكس من دلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة و تسمح بالخصوصيات و تعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

***الدوافع السياسية:**إن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب،لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي،نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

***تحرير التجارة:**في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي،أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

***عدم اشتراط المعاملة بالمثل:**حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل،لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

***نطاق التجارة:**الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية،و ذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي،بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هده الصيغة على تعزيز التصدير.

***تحرير عناصر الإنتاج:**نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل.ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.و بالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية،السوق المشتركة،و يستكمل

عند الاتحاد.و لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما،بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

***تنسيق السياسات:**حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي،و لكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

***المرحلة النهائية:**جد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية،بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

***النظام الاقتصادي:**تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر،بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.

***الدعوى و التوجيه:**نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف،فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.وتفرق الصيغة التقليدية بين التكامل السالب والتكامل الموجب،**فالأول** يشير إلى الدرجات الأربع الأولى من التكامل الاقتصادي،أي من منطقة التفضيل الجزئي إلى السوق المشتركة،و يتم من خلاله إزالة القيود فقط بين الدول المتكاملة. أما **الثاني**،فيشير إلى المراحل الباقية من درجات التكامل الاقتصادي،و فيها تشير وتتفق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على إنشاء آليات جديدة للتكامل مثل تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية،و توحيد النظم الضريبية وإنشاء عملة موحدة.

أما الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي لا تأخذ بكل أشكال التكامل السابقة،و من الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[1].

هذا عموما أهم ما يمكن قوله حول الشروط الواجب توفرها لنجاح أي تجربة تكاملية و هدا سواء كانت ضمن الإطار التقليدي أو الحديث و الجدول الموالي يوضح هدا بشكل أثر تبسيط:

جدول رقم(1):المقارنة بين التكامل الإقليمي و البديل[2]

الخصائص	التكامل التقليدي الإقليمي	التكامل البديل
النطاق الجغرافي	الإقليم يضم دول متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس و تقارب المستويات الاقتصادية.	التباين و تولي عضو القيادة
الاجتماعية و الثقافية	تأكيد التقارب لتسكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم.
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن و السلام و إيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي و تحجيم الأصولية.
التوجه الاقتصادي	داخلي:لتفادي ضغوطات الانفتاح على العالم.	خارجيا:بحثا عن اندماج مأمون في العالم.
تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدءا من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمرك،فسوق مشتركة،فاتحاد اقتصادي و اندماج اقتصادي.	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدما.	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما.

[1] **نفس المرجع**

[2] عبد الحميد عبد المطلب،**السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**،(مصر:مجموعة النيل العربية،2003)،ص17

نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز الصادرات.
العناصر/رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض من البداية،حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأول تقدما
العناصر/العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة و يستكمل عند الاتحاد.	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما.
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها لحل الأعضاء بشكل متساوي.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات و الأعضاء الأكثر تقدما.
المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية.	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة و حرية رأس المال.
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد و قيود على حركة الاستثمار الأجنبي.	*الالتزام بحرية قوى السوق *وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
المنطقة العربية	/	*إقامة سوق عربية مشتركة. *ولادة منطقة التجارة العربية الحرة

2-2:أهداف العملية التكاملية

يعتبر التكامل أحيانا هدفا في ذاته،إلا أن أغلب الدرسين اعتبره أداة توفر الجهد المبذول لتحقيق أهداف مجتمعة في مختلف المجالات ذات طبيعة مشتركة بين الدول الأعضاء في التكامل فهو يستمد أهدافه و صيغه منها،و يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تحتوي تجارب التكامل على واحدة أو أكثر منها في :

-**تحقيق الوحدة السياسية**:سواء مباشرة أو من خلال المنهج وظيفي يبني مؤسسات دولة اتحادية تدريجيا إلى أن تكتمل مقوماتها،و يشير تحليل البعد السياسي إلى أن معظم

المحاولات التي سعت إلى الوحدة مباشرة لم يكتب لها النجاح فالاتحاد الأوربي احتفظ بهدا الهدف للمستقبل.

-**إشاعة السلام بين الدول الاعضاء في التكتل:**باختيار التكامل الذي يتم الانضمام دول الإقليم إلى بعضها البعض بالتراضي كبديل لمحاولة بعضها ضم الآخرين قصرا و هو ما قد يعزز الدعوة إلى الوحدة السياسية [1]،و قد يكون الهدف من الوحدة السياسية مجرد رغبة دولة كبرى للسيطرة سياسيا على مجموعة من الدول[2] .

-**تحقيق الأمن و الاستقرار**:و مواجهة ما يترتب من اضطرابات قد تثير عناصر داخلية أو خارجية في بعض دول الأعضاء والذي قد يكون لها آثار سلبية على جارتها،و يدعو هدا إلى تعاون إقليمي للقضاء على أسباب الاضطرابات،و لا يرقي بالضرورة إلى التوجه نحو وحدة سياسية أو حتى إلى تطوير التكامل الاقتصادي و من الأمثلة على هذا محاولات رابطة آسيان*.

-**إقامة آليات لتسوية النزاعات:**التي تتعرض لها الدول الأعضاء أو الإقليم و التي تأثر على عدم الاستقرار أوضاع باقي دوله،و قد تزداد أهمية هدا الهدف في العقدين الأخيرين خاصة في التجمعات الإفريقية.

-**معالجة القضايا الاجتماعية التي تعوق التنمية** :في بعض الدول إما لظروف خاصة أو كنتيجة لإجراءات تحد من إمكانات حكوماتها مثل رابطة السرك**،و توضح التجربة

---

[1]محمود محمد الإمام،**تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**،ط1،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004)،ص570.

[2]جهاد عودة،**مرجع سابق**،ص128.

*كان الهدف من هذه الرابطة إيقاف التغلغل الشيوعي،و إخلاء أقاليمها من أسلحة الدمار الشامل

**كان الهدف من إنشاء هذه الرابطة القضاء على الفقر،و هي من ادني الأقاليم دخلا

التكاملية الأوربية أن البعد الاجتماعي بجانبه الفردي الإقليمي يلعب دورا محوريا مند بدء المسعى التكاملي و مع تقدمه في مساره .

-**رفع مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء** :وتحسين نوعية الحياة و تحقيق رفاهيتهم و رفع الدخل الحقيقي نتيجة رفع مستوى الدخل النقدي و خفض نفقات المعيشة و هو ما تؤكده دعاوى تحرير التجارة.

-**موجهة المشاكل ذات الطبيعة المشتركة**:كقضايا البيئة و التلوث كدول الباسفيك كما بدأت بعض تجمعات الدول النامية التي تعاني المديونية الخارجية المرتفعة في عمل لخفضها[1].

-**تحقيق التوظيف الكامل و تحسين ظروف العمل**:للعاملين في دول الإقليم،و ما يتبع دلك من تحرير انتقال العمال و اعتماد مواثيق خاصة بالنهوض بظروف العمل و تقاربها على المستوى الإقليمي.

-**تحقيق الإزهار الاقتصادي**:بإتباع مناهج أداء اقتصادي تجنب دول الإقليم كل ما من شأنه التأثير السلبي على اقتصاديات بعضها البعض،و اتخاذ إجراءات مشتركة تحقق مستويات يتعذر بلوغها بصورة منفردة.

-**تنمية الموارد البشرية**:بصورة مشتركة خاصة في الدول النامية و صغيرة الحجم لتمكنها من النهوض بالأعباء الإدارية و الفنية اللازمة لإدارة شؤون.

-**تطوير الموارد الطبيعية المشتركة**:و مصادر الطاقة بين دول الإقليم خاصة تلك الواقعة في أحواض البحار و الأنهار حتى و إن كان بعض أعضائها أعضاء في تجمعات إقليمية مع دول أخرى لتحقيق أغراض تكاملية أوسع نطاقا،و ينصب التعاون في أغلب

---

[1] محمد محمود الإمام،**مرجع سابق**،ص 572

الأحيان على موارد طبيعية متماثلة بما في دلك تلك التي تقوم عليها أنشطة سياحية لاسيما في دول صغيرة الحجم كالباسفيك و الكاريبي[1].

-**الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:**على نحو أفضل مما تسيره كل دولة منفردة،و لهدا الأمر أهمية بالنسبة للدول النامية التي تعاني تفاوتا حادا في القدرات النسبية لمواردها القطرية،و من القصور في الكثير من الموارد اللازمة للتنمية،و تشير التجارب المختلفة إلى أن لهدا الهدف تأثر بمدى و مواقع وفرة العوامل الحاكمة للنشاط الاقتصادي و بخاصة رؤوس الأموال و المعرفة التكنولوجية.

-**تعزيز التنمية القطرية لكل من الدول الأعضاء:**و تسهيل عملية الوصول إلى نتائج أفضل من كونها منفردة[2]،كما يمكن القول أن التنمية تجمع مابين كل الأهداف السابقة و بحكم غلبة البعد الاقتصادي على مفاهيم التنمية سيطر هدا البعد أيضا على التكامل الإقليمي خاصة في ظل سيطرة الفكر الذي يرى في مواصفات الحياة الاقتصادية محدد لمناحي الحياة الأخرى،و يزداد التوجه نحو تغليب قوى السوق على النظم الاقتصادية القطرية،تزداد توجه التجمعات التكاملية نحو تطبيق أساليب التكامل من خلال السوق،كما تكرر التأكيد على دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في التكامل[3].

-**دعم العلاقات السياسية و الاقتصادية الخارجية:**بإكساب القدرة على التفاوض الدولي مع الأطراف الأخرى،و كسب وزن في المحافل الدولية بما في ذلك منظمة التجارة العالمية كما تستخدم بعض التجمعات هده القدرة لاستقطاب موارد أجنبية كرؤوس الأموال من أجل تمويل التنمية في دولها.

---

[1] **نفس المرجع**،ص571.

[2] جهاد عودة،**مرجع سابق**،ص 128.

[3] محمد محمود الإمام،**مرجع سابق**،ص572.

-**التعامل مع بعض قضايا العولمة:**سواء بدعم التعاون الإقليمي من أجل مواجهة آثارها أو بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آلياتها،كالاستفادة من التجارة الالكترونية و تجاوز الفجوة المعرفية.

هذا على العموم أهم الأهداف التي يمكن أن تكون وراء إنشاء تكتل مابين مجموعة من الدول إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف مابين المفكرين حول هده الأهداف فالدكتور **حربي محمد مرسي** يركز على ستة أهداف رئيسية ذات طبيعة اقتصادية لكونه يرى أن العامل الاقتصادي هو أهم العوامل الدافعة إلى ظهور و نجاح التجارب التكاملية في الوقت الحالي،و هذه الأهداف هي[1]:

-الدفاع عن مصالحها(الدول)ضد التكتلات و الكيانات الاقتصادية الأخرى و التي تكون أكبر منها.

-القيام بالمفاوضات الاقتصادية بصورة جماعية و من تم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة و التفاوض مهما كان شكله.و كدا الاستفادة من كبر و اتساع السوق من جهة ،ومن رؤوس الأموال و الأيدي العاملة الماهرة.

-الاستفادة من وفرات اقتصاديات الحجم الكبير و التخصص الإنتاجي مما يعزز من القدرة التنافسية لمنتجات الدول الراغبة في التكتل.و توفير مزايا و مكاسب تعجز الدولة منفردة من تحقيقها.

[1]حربي محمد موسي عريقات:"التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي"،في:**مؤتمر التجارة العربية البينية و التكتل الاقتصادي 20-22سبتمبر 2004**،(عمان:الجامعة الأردنية،2004)،ص 315.

و هناك من يصر على تقسيمها إلى ثلاث أهداف رئيسية و هي:هدف اقتصادية،هدف تحقيق القوة السياسية،و هدف حل النزاعات[1]،بينما هناك من يصنف هذه الأهداف حسب الصيغ المختلفة للتكامل–و التي سبق التطرق إليها في الجزء الخاص بالتعريف التكامل من هذا البحث–و هي:أهداف خاصة بالدول الرأسمالية،أهداف خاصة بالدول الاشتراكية،أهداف خاصة بالدول النامية

1/الدول الرأسمالية أهم هذه الأهداف:زيادة حجم الإنتاج،القضاء على البطالة،خلق فرص جديدة للاستثمار لاستغلال رؤوس الأموال المتراكمة [2]،التخفيف من شدة و حدت المنافسة بين الدول[3]

2/**الدول الاشتراكية**:تسعي الدول إلى تحقيق نوعين من الأهداف:

أ/أهداف داخلية[4]:نجملها في العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي وفق خطة مشتركة،و تقليص التفاوت بين مستويات التطور الاقتصادي و الاجتماعي سعيا إلى إلغائه كهدف نهائي ودلك تماشيا مع قانون التطور المتكافئ للاقتصاد الاشتراكي،و السعي إلى الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية استغلالا أمثل و تحقيق من خلال دلك نتائج مشتركة و متكافئة و العمل على تحقيق زيادة مستمرة لإنتاجية العامل و العمل لان دلك يمثل شرط أساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي،بالموازاة مع فرض التعاون

---

[1]لمزيد من التفاصيل أنظر:حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص ص 19–20.

[2]لمزيد من التفاصيل أنظر:محمد لبيب شقير،**العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية**،(القاهرة:دار المعرفة،1956)،ص172

[3]لمزيد من التفاصيل أنظر:كريم مهدي الحسناوي،**المدخل إلى الاقتصاد الدولي**،(بغداد:مطبعة التعليم العالي،1988)،ص ص 380–381.

[4]فؤاد مرسي، **ندوة المشروعات العربية المشتركة: الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في السوق الاشتراكية و دور المشروعات المشتركة**،(القاهرة:د.د.ن،1979)،ص 552.

العلمي و التقني و التقديم المساعد المجانية في هده المجالات و التعاون المنسق في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية.

ب/أهداف خارجية[1]:نلخصها في السعي لحماية الاقتصاد الاشتراكي العالمي من الأخطار التي قد تمثلها التكتلات الاقتصادية في النظام الرأسمالي كفرض الحصار الاقتصادي عليها أو ضغوطات السياسية التي تمارسها الدول الرأسمالية على البلدان الاشتراكية كما تهدف من خلال التكتل و التكامل تنسيق سياساتها الاقتصادية،و التجارية في تعاملاتها مع الخارج و تحديد موقعها إزاء البلدان الأخرى غير الاشتراكية.

3/**البلدان النامية:**تسعي الدول النامية من خلال التكتل إلي الخروج من حالة التخلف الاقتصادي و تحقيق التقدم بانتهاج سياسات تنموية،و هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال القضاء أولا على مشكلتين رئيسيتين تعاني منهما هذه الدول:التبعية الاقتصادية بمفهومها الواسع و المتعدد الجوانب،و التشوه في البنية الاقتصادية،و الخلل الهيكلي في الاقتصاديات المتخلفة لهده الدول،و إلا فإن فرض نمط تكاملي عشوائي أو مفروض عليها من الخارج بحكم تبعيتها سيعمق ويزيد من تعقيد المشكلتين السابقتين.وعليه فان الدول النامية لا بد لها من تطبيق نمط تكاملي يساعدها على معالجة مشاكل التخلف و يحقق له استقلالها السياسي و الاقتصادي،و يعمل كذلك على تصحيح هيكلها الاقتصادي المشوه فليس المطلوب تحرير المبادلات التجارية فيما بينها كهدف أساسي و إنما تطوير الإنتاج من خلال معالجة المشاكل و الصعوبات التي تعترض دلك،و هكذا يمكن القول أن ابرز الأهداف التي تسعي الدول النامية إلى تحقيقها من خلال تكاملها اقتصاديا تتلخص في:تطوير الإنتاج كما و نوعا،و معالجة الخلل الهيكلي في مختلف الجوانب،و العمل

[1] فيتالي شميليوف،**التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية**،ت:عارف دليلة،(بيروت:دار الطليعة،1980)،ص 26.

علي القضاء على البطالة،و تحقيق الاستقلال الاقتصادي و القضاء علي حالة التبعية و إيجاد أو تحسين موقعها التنافسي في الساحة الدولية. و عموما يمكن تلخيص أهم و مجالات و القوى الدافعة للتكامل في الجدول التالي[1]:

جدول رقم(2):أهم و مجالات و القوى الدافعة للتكامل

مجالات التكامل	الشروط الأولية للتكامل	شروط التقدم	القوى الدافعة للتكامل	أهداف التكامل
-المجال الاقتصادي -المجال الاجتماعي -المجال السياسي. -المجال الأمني.	-التجانس الاجتماعي -تجانس المعتقدات و قيم النخب . -الفوائد المشتركة . -علاقات و تبادلات سلمية تاريخية. -التأثير الخارجي. -تغليب كفة الفوائد على التكاليف .	-الاقتناع الوظيفي . -تزايد حجم التبادل . -تكوين المؤسسات . -تشريعات موحدة . -تحويل الولاء. -تزايد حجم و دور القرارات المشتركة . -توحيد تصور الجماهير .	-التأثير الإسترجاعي أو التغذية Feed back -الانتشار بين المجالات .	-تحقيق القوة الاقتصادية. -تحقيق القوة السياسية. -حل النزاعات.

المصدر: حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص21.

2-3:المبادئ التي تقوم عليها العملية التكاملية و أهم دوافعها:

يمكننا اجمال اهم المبادئ و الدوافع الكامنة وراء اى عملية تكاملية بين مجموعة من الدول في ما يلى:

[1] حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص21.

اولا/المبادئ التي يقوم عليها التكامل:

من أهم المبادئ التي تقوم على أساسها أغلب الاتفاقيات التكاملية و التي تسعي الدول الأعضاء إلى مراعاتها نذكر[1]:

-ضمان المساواة و العدالة في توزيع منافع التكامل مابين الدول الأعضاء ،هدا الأمر أدى إلى التمييز بين دول التجمع الواحد وفقا لمعايير الحجم و مستوي النمو،و في بعض الأحيان يؤدي هدا إلى تكوين تجمعات جزئية ضمن أخرى أكبر كما هو الحال في رابطة شرق الكاريبي و جماعة الأنديه.

-ضمان سلامة أراضي الدول الأعضاء و احترام سيادتها،و العمل على الالتزام بعدم الاعتداء بين دول التكتل،و في نفس الوقت فض النزاعات بينهم بطرق سلمية خاصة تلك التي تعيق مسار التكامل أو تنتج عنه.

-تفادى الآثار السلبية للمحاولات القطرية لإعادة الهيكلة الاقتصادية على الدول الأحرى في الإقليم خاصة ما قد تنطوي عليها تلك الإجراءات من فرض قيود على المعاملات البينية أو استخدام أدوات نقدية لتصحيح الخلل في موازين المدفوعات أو محاولة جدب رؤوس الأموال الأجنبية على حساب دول شريكة

-تنسيق السياسات و مراعاة التكامل بين البرامج التي تعتمدها الدول الأعضاء حرصا على تبادل المنافع بينها .

-تكثيف التعاون و تقوية التضامن و الاعتماد الجماعي على النفس،و يشمل هذا التعزيز مختلف الروابط التاريخية و الثقافية و الاجتماعية المشتركة .

---

[1] محمد محمود الإمام،**مرجع سابق**،ص ص 574-575.

-احترام حقوق الإنسان و حمايتها و هذا ما تزايد الاهتمام به مؤخرا،و اتخذ في بعض الأحوال عقد مواثيق إقليمية مستمدة من المواثيق الدولية في هذه الحالات.

-إشاعة الديمقراطية و التداول على السلطة في دول الإقليم المتكامل،و تشجيع المشاركة الشعبية.

-الاندماج التدريجي لاقتصاديات الدول المتكاملة في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل العولمة الاقتصادية.

ثانيا/دوافع التكامل:

ان وراء كل تكتل فيما بين مجموعة من الدول يوجد دوافع مشتركة-كما سبق و اشرنا انفا-فيما بينهم منها ما هو اقتصادي كزيادة معدل نموها الاقتصادي من خلال اقامة المشاريع المشتركة الكبرى،او التخصص الذي من شانه تطوير الفروع الاقتصادية و رفع مستوى ونوعية الانتاج،و ما ينتج عن دلك من توسيع نطاق الانتاج و الحد من التبعية للخارج و دلك بفضل تحسين شروط التبادل بين اعضاء التجمع من جهة و منها ما هو سياسي كتجنب الحروب و تدعيم الموقف السياسي و زيادة القوة الدفاعية و تخفيف التوترات،و من هنا نلاحظ ان كل من الدوافع الاقتصادية و السياسية تعتبر دوافع مشتركة للتكامل الاقتصادي حيث نجدها في أي مجموعة من الدول دخلت في المسار التكاملى.إلا ان هناك دوافع قد تؤذي بالدول الى الدخول في المسار التكاملي تختلف من تجمع الى اخر بسبب القدرات و الخصائص الجغرافية،الاجتماعية،السياسية،و الاقتصادية،و حتى الحضارية،و هذا ما يتضح جليا من التجربتين الاوربية و العربية .

أ/دوافع التكامل الاوربي:ان التفكك الدى شهده اقتصاد دول اوربا الغربية في بداية القرن العشريين نتيجة تقلص نسبة التجارة البينية فيما بين دوله من جهة،و زيادة تدخل الدولة

في الشؤون الاقتصادية من جهة ثانية و الرغبة الملحة في الوقوف في وجه الغزو الامريكى لاقتصاديات هده الدول نتيجة زيادة استثماراتها في اوربا كانت الدافع وراء اعتناق اوربا استراتيجية التكامل حتى تستطيع التخفيف و لو نسبيا من ازمتها الاقتصادية و من سيطرة رؤوس الاموال الأمريكية ودلك من خلال زيادة قدرات مشاريعها المحلية من خلال تطبيق سياسة التجميع و الضم لمختلف الشركات الصغيرة في السوق الاوربية المشتركة آنذلك[1]،بالإضافة الى محاولة هده الدول الخروج من ازمة النزاعات وتفادي الحروب الشاملة في محيطها التى عانت منها طويلا من خلال انتهاج استراتيجية جديدة –تتطابق و تيار الوظيفية الجديدة–و كما رأت بعض الاهداف السياسية في التكامل الاقتصادي اداة فعالة لتحقيقها كتجنب الحروب بين فرنسا و المانيا و خلق قطب ثالث في السياسة العالمية.فعلى المستوى الداخلى ظهرت النزعة الاوربيانية **(Europeanisme)**،اما على المستوى الخارجي فقد فبرزت الرغبة في ايجاد صيغة للأمن الاوربي.و من هنا يبدو ان الاقتصاد و السياسة اعتبرا متكاملان على مستوى البيئتين الداخلية و الخارجية.

ب/دوافع التكامل الاقتصادي العربي:على خلاف الدول الاوربية فإن التنمية الاقتصادية – النظرة دول النامية للتكامل–تعد المحفز و الدافع القوي وراء الحركة التكاملية التي عرفتها دول المنطقة العربية فحالة التخلف و التبعية التى تعاني منها هذه الدول سواءا اقتصاديا ام سياسيا مثلت اهم العوامل المحركة لها.

و عموما يمكن تبرير التكامل بين دول المنطقة العربية بشكليه الفرعي و الجماعي من ناحيتين محوريتين:

[1] محمد هشام خواجكية،**التكتلات الاقتصادية الدولية**،(حلب:مديرية المطبوعات الجامعية،1971)،ص13

-**من الناحية السياسية**:فقد سعت الدول العربية الي تحقيق هدفين اساسيين من العملية التكاملية،هدف اقليمي داخلى يتمثل في التخفيف من حدت التوتر بين الدول العربية خاصة بسبب المشاكل الحدودية التى خلفها الاستعمار فيما بينها،و هدف خارجي دولى يتمثل في تأمين استقلالها السياسي و الزيادة من قوتها الدفاعية لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية من جهة و الاطماع الايرانية في الخليج من جهة ثانية.

-**من الناحية الاقتصادية**:المبررات لا تعد و لا تحصي:من ناحية اقتصاديات دولها ضعيفة و صغيرة لا يمكنها منافسة او مواجهة اقتصاديات الدول الكبري فرادي،كما ان اسواقها لا تستوعب اقتصاديات الحجم الكبير أضف الى ذلك اموال و سكان البعض منها قليل،و حجم صادراتها منخفض مقارنة بوارداتها مما يخلق ازمة في ميزانها التجارى،كما ان حجم التجارة البينية فيما بينها منخفض و صادراتها اغلبها مرتبط بالدول الاجنبية مما يزيد من شدة تبعيتها لهم.من ناحية اخرى التحولات السريعة التى لا تراعى الضعيف على مستوي الساحة الدولية في مختلف المجالات و اعادت ترتيب عناصر القوة و التى اصبح الاقتصاد عامل مهم.

ان كل هذه العوامل مجتمعة يمكن اعتبارها مبررات تدفع بدول المنطقة العربية نحو التجمع و التكتل لحل مشاكلها الاقتصادية و حتى السياسية و التي لا يمكن ايجاد حل لها إلا على المستوى الجماعي او الفرعي على الاقل ذلك ان الانضمام كما سنرى لاحقا الى احدى الكتل الاقتصادية الكبرى قد يحل المشاكل الاقتصادية لكنه يشكل خطرا سياسيا كبيرا يتمثل في القضاء على الشخصية الحضارية لدول المنطقة العربية و ادخال عناصر جديدة عليها -كمشروع الشرق الاوسط الكبير-في حين ان التكامل العربي في اطار

شمولى او في اطار التجمعات الفرعية يركز على استراتيجية عربية نابعة من خصائص المنطقة و يهدف الى اخراجها من حالة التخلف و التبعية التى تعاني منها.

3- عوامل نجاح عملية التكامل:

هناك عوامل مساعدة و ضرورية لنجاح التكامل الاقتصادي و تسريع وثيرته و المحافظة على مصالح الدول الأعضاء فيه و من بين أهم هذه العوامل نذكر[1]:

3-1:البنية التشريعية (الإطار القانوني):لنجاح أي تكتل لابد و أن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق و واجبات الدول الأعضاء،و يبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل،فلا يمكن إنشاء تكامل على أساس اتفاقية شفوية أو أعراف قومية.كما أن جودة البنية القانونية و وجود قوانين وتشريعات ستضمن حقوق المستثمرين و تشجع على الاستثمار في الدول الأعضاء في التكتل.و من أبرز هذه القوانين تلك المتعلقة بتملك العقار،و العمل،و الاستثمار الأجنبي و الصناعة و إنشاء الشركات و تنظيم أسواق المال.

3-2:البنية المؤسساتية (الإطار المؤسسي):لا يكفي وجود إطار قانوني لتجنب نشوء خلافات بين الدول الأعضاء،لذا وجب إنشاء مؤسسات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات ،و سن تشريعات جديدة و حل الخلافات البينة.

3-3:البنية التحتية:البنية التحتية لأي دولة تتكون من المرافق العامة كالطرق،و المطارات،و الموانئ و شبكات الكهرباء،و الماء،و الخدمات الصحية،و التعليمية،و

[1]رياض الفرس:"التكامل الاقتصادي العربي:الواقع و الطموح"،يوم 2011/11/12،في موقع
http//www.shbabmisr.com/prit.asp ?EggxpID=5126:

الاجتماعية،و تعتبر البنية التحتية ضرورية جدا بالنسبة للمستثمرين نظرا لاعتمادهم عليها في عملية الإنتاج و التصدير و الاستيراد.

3-4:الاستثمارات المشتركة:إن نجاح التكتل يتوقف على الانجازات الفعلية،و لا يعتمد فقط على الجوانب القانونية و المؤسسية المذكورة أعلاه،فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل و متبادلة فيما بين دولها،و لا يتم دلك ألا من خلال بدل الجهود و تحسين مناخ الاستثمار و تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار و المبادرة.

3-5:التجارة البينية:من بين أهم عناصر النجاح التكتل هو وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء،و هو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع و خدمات و يتطلب انسياب السلع بين الدول الأعضاء تخفيض و إزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء.

3-6:البنية المالية:و تشمل قطاع الخدمات المالية و ما يضمه من أسواق مالية،البنوك،شركات التأمين،و شركات استثمار،و استشاريون ماليون،و شركات صرافة،و لا تقل البنية المالية أهمية عن البنية التحتية و المؤسساتية،فالقطاع المالي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد و ذلك نظرا لاعتماد كافة المؤسسات عليه في انجاز أعمالها.فجميع المؤسسات تحتاج لخدمات التمويل و التأمين و الاستشارات المالية.

3-7:قوة العمل:تتكون قوة العمل من جميع الأفراد القادرين على المساهمة في إنجاز الأعمال،و من المهم التواجد في دولة ما كما و نوعا و وجود عدد كافي من العمالة من كافة المستويات و التخصصات،و كذلك أن تتمتع بمهارات عالية يتم الحصول عليها من خلال التعليم،و التدريب و تعتبر قوة العمل من أهم العناصر التي يبني عليها المستثمرون قراراتهم و يختارون الدول التي يمارسون فيها أعمالهم.

3-8:البنية التكنولوجية:و تتمثل في قطاعي الاتصالات و المعلومات،و تشمل خدمات الاتصالات بأنواعها المختلفة من هواتف ثابتة و نقالة و فاكس و خدمات الانترنيت و لا شك أن أهمية هدا القطاع قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة[1] للثورة التكنولوجية في قطاعي الاتصالات و المعلومات،و نتيجة لتزايد اعتماد قطاعات الأعمال عليها كجز مهم للنشاط العام للشركات.

4- مستويات و ميكانيزمات العملية التكاملية :

هناك مجموعة من المستويات للعملية التكاملية و تتأثر هذه المستويات بجملة من الميكنيزمات سنحاول التطرق اليها في هذا الجزء من الدراسة.

4-1:اشكال و مستويات العملية التكاملية

تختلف الترتيبات الإقليمية من حيث مدى عمق التكامل الذي تحققه،و يمكن التمييز بين ثلاث درجات أبسطها يتوقف عند حدوث التعاون الذي قد يكون في أغلب الأحيان في شكل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها مجموعة من الدول في عدد من المجالات التي تواجه فيها مشاكل متماثلة[2]،أو تسعي إلي تحقيق أهداف يصعب عليها تحقيقها منفردة،من دون أن ترمي من وراء دلك تحقيق درجة أعلى من الاندماج فيما بينها،و من أساليب دلك نجد مختلف المؤسسات التعاونية التي تقام على مستوى أقاليم جغرافية كبيرة،و هو الأمر الذي تفضله الدول الحريصة على استقلالها الحديث كما هو الحال في رابطة الآسيان،و رابطة السارك في جنوبها،كما نجد أن الدول الصغيرة في الباسفيك و الكاريبي قد اعتمدت على هذا المنهج لدعم قدراتها الوطنية خاصة لتنمية الموارد البشرية المحدودة لديها و

---

[1] **نفس المكان**

[2] جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص129.

يغلب على هذه التجمعات صفة الانفتاح للاستفادة من معونات تقدمها منظمات ودول أكثر تقدما،و هو ما يمثل مرحلة تنمية تكاملية،أي تنمية تزيد من قدرة الدول المعنية على الدخول في صيغ أكثر تقدما للتكامل[1].

و إذا اعتبر بعض أن التعاون هو أبسط درجات التكامل فإن الاتحاد السياسي يعد قمة درجات التكامل و ما بين هذين المنهجين أو الدرجتين نجد التكامل الإقليمي والدي قد تتفق بعض الدول على تحقيقه نظرا لاحتمال تعثرها أو فشلها في تحقيق الاتحاد السياسي،و يمر التكامل الاقتصادي الإقليمي بعدة مراحل متتابعة،حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل و هي محل اختلاف فيما بين الباحثين ،حيث قسمها **بيلا بلاسا**[2] مثلا إلى:منطقة التفضيل الجمركي،منطقة التجارة الحر،السوق المشتركة،و أخيرا الوحدة الاقتصادية أي التكامل الاقتصادي التام.و يري **فريق ثاني** أن التكامل تشمل:فقط منطقة التجارة الحرة،الاتحاد الجمركي،و الوحدة الاقتصادية. أما **الفريق الثالث** فيضيف الاتحاد النقدي و بدورنا سنتطرق إلي خمس مراحل للتكامل الاقتصادي بالتفصيل كي نستخدمها كمدخل لاستعراض واقع التكامل العربي:

أولا/منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area)*:هي أولي مراحل التكامل الاقتصادي و تعتبر ذات أهمية كون أن النجاح في المرحلة اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها،و إنشاء منطقة تجارة حرة الهدف منه هو تحقيق حرية تنقل السلع و الخدمات بين دولتين أو أكثر

---

[1] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص 576

[2] بيلا بلاسا،**مرجع سابق**، ص ص 23،24.

*يجب التمييز بين مصطلح "منطقة التجارة الحرة"و "المنطقة الحرة"فهده الأخيرة تقوم بوظيفة التخزين و التصنيع و التجهيز و التصدير و إعادة التصدير و غيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات و الصادرات و جلب التكنولوجيا المتقدمة ، و عندما يتم فيها إنشاء مشروعات متعددة الأغراض تشترك فيها عدة دول يطلق عليها اسم:" منطقة حرة إقليمية".

و في إطار هده الصورة يتم إلغاء القيود الجمركية (الكمية)المفروضة على حركة السلع،و الخدمات–كلها أو بعضها حسب طبيعة المنطقة[1]–فيما بين الدول قيد التكامل بشكل تدريجي،و لا تستفيد من هذه الامتيازات إلا الدول المشتركة[2]أي تحتفظ هذه الدول قيد التكامل بالتعريفة الجمركية الخاصة بالدول الغير الأعضاء،و لا تعقد مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة بشأن تنسيق توحيد انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال أو توحيد السياسات الاقتصادية،و المالية،و النقدية،و الاجتماعية،كما تحتفظ الدول الأعضاء فيها بحرية تقرير سياستها التجارية،و تعديلها[3].

و المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة في العادة هي مشكلة إعادة التصدير و ما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة و خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء[4]و هذا ما يزيد احتمال تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل دول المنطقة و خاصة إلي الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية المرتفعة عبر الدول الأعضاء ذات الرسوم المنخفضة و هو ما يخدم مصلحة المستوردين و يضر بمصلحة الدول[5]،و ما هو ملاحظ أن هذا النوع من التنظيم هو أضعف أنواع التنظيمات الاقتصادية لكون أن الدول الأعضاء تبقي محافظة على كامل سيادتها داخل حدودها الأصلية و تلتزم

---

[1]سامي عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، ط2،ج2، (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،1994)،ص286.

[2]Robert Boyer et Al , **Mondialisation au delà des mythes**,(Alger :Casbah Ed,1997),p143.

[3]حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، ط1، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، ص7.

[4]جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص129.

[5]كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**،(الإسكندرية:المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر، 1984)، ص38.

فقط على عدم تطبيق التعريفة الجمركية على تبادل المنتجات فيما بينها.و في حالة نجاح هده الصورة من صور العملية للتكامل الاقتصادي ، يمكن للدول المعنية أن تنتقل بها إلى صورة عملية أخرى أكثر عمقا و هي الاتحاد الجمركي.

ثانيا/الاتحاد الجمركي(Customs Union):هو أعلى درجة من منطقة التجارة الحرة،و يتم في هذه المرحلة فضلا عن إلغاء العوائق الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول المتكاملة توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية بين كل الدول الأعضاء في المنطقة تجاه العالم الخارجي[1]،و منه تصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء إقليما جمركيا واحدا مما يزيد درجة المركز التنافسي لدول الاتحاد،و بهذا تعتبر الاتحادات الجمركية أكثر مراحل التكامل الاقتصادي كفاءة و لكنها يحتاج في نفس الوقت إلي تنظيم أكثر و وضع قيود أوثق على سياسات و سيادة الدول الأعضاء[2].و يتكون الاتحاد الجمركي من أربعة مكونات[3]:**أولا**؛وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية،**ثانيا**؛وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء،**ثالثا**؛وحدة الحدود الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم الخارجي غير الأعضاء في الاتحاد،**رابعا**؛توزيع حصيلة الرسوم الجمركية.

و منه يتميز الاتحاد الجمركي بتوحيد الرسوم الجمركية في كل دول الأعضاء و تقيد حريتها في عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية،أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هده الدول،إذ لا بد من أخد موافقة الدول الأعضاء في هدا الشأن و لعل مرد هذا هو

---

[1]صبحي تاورس قريصة،مدحت محمد العقاد،**العقود و البنوك و العلاقات الدولية**،(بيروت:دار النهضة العربية،1983)،ص 418.

[2]موريس شيف ول ، ألن وينترز ، **التكامل الإقليمي و التنمية**، ت: كوميت للتصميم الفني، (القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003)، ص79.

[3]جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص130.

الرغبة في زيادة فاعلية الرسوم الجمركية الموحدة و حماية دول الإقليم من تدهور مركزها التنافسي،و الذي قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية أكبر كما يلاحظ هنا تخلى الدول على مستواها عن جزء كبير من سيادتها الإقليمية بإلغائها للتعريفة الجمركية فيما بين الدول الأعضاء من جهة و في تحديد تعريفة جمركية خارجية. و في حالة نجاح الدول المعنية في تجسيد هذا الشكل يمكنها أن تتبني شكلا أكثر تطورا في سلم مراحل التكامل الاقتصادي و هو السوق المشتركة.

ثالثا/السوق المشتركة(The Common Market):على مستوى السوق لا يقتصر الأمر على إلغاء التميز فيما يتعلق بحركة السلع داخل التجمع بل تلغي كذلك القيود على حركة عوامل الإنتاج[1]،فبالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي،فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج–العملة و رؤوس المال–فيما بين دول السوق[2]،و على ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بحرية تامة[3]،و إذا وصلت الدول المعنية إلى هده المرحلة من مسار التكامل فإن بإمكانها الانتقال إلي المرحلة الموالية و هي مرحلة الاتحاد الاقتصادي.

رابعا/الاتحاد الاقتصادي(Economic Union):هي رابع مرحلة في مسار التكامل الاقتصادي فبالإضافة إلي حرية انتقال السلع و الخدمات (في مرحلة منطقة التجارة الحرة)،و التعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي(في مرحلة

---

[1]محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، (حاب :مديرية المطبوعات الجامعية ، 1971)، ص 30.

[2]محمد الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية.**،(لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص94

[3]حسين عمر، **مرجع سابق**، ص 8.

الاتحاد الجمركي)،و حرية انتقال عناصر الإنتاج في ما بين الدول الأعضاء(في مرحلة السوق المشتركة)،فهده المرحلة تشمل أيضا توحيد السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أي إزالة التباين بين الدول الأعضاء و كذا انشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق بهدف إقامة هيكل موحد متكامل تجاه العالم الخارجي.ونشير انه في هذه المرحلة تتنازل الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها[1].

و عليه هذه المرحلة تجمع كل مميزات و خصائص المراحل السابقة للتكامل الاقتصادي و في حالة النجاح في هذه المرحلة يتم الارتقاء إلي المرحلة الموالية،و هي:

خامسا/الاتحاد النقدي:إن تكامل الدول في وحدة اقتصادية قد لا يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب اختلاف عملات هذه الدول و اختلاف سعر صرفها لدلك يتم في هذه المرحلة إدراج كافة الصيغ و الترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع و عناصر الإنتاج بين الدول.و يقوم هذا الاتحاد بتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة،و إطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري و الاستثماري و زيادة التخصص الإقليمي و التكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[2].

سادسا/ التكامل الاقتصادي الشامل او الاندماج الاقتصادي (Economic Integration):و هو إلي جانب كونه سوقا مشتركة،إلا أنه يسمح بتوحيد الغايات و الأهداف العامة للدول الأعضاء فيما يتعلق بمستقبل النمو الاقتصادي،و تحقيق درجة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء.

---

[1]محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**،(.مصر : مطبعة الإشعاع الفنية، 2001)، ص260

[2]محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفي،**الاقتصاد الدولي**، (الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1999)،ص241.

و تمثل الأشكال السابقة ذكرها درجات أو مراحل متتالية للتكامل يتوجها برأي البعض[1]ما يطلق عليه الاندماج الاقتصادي الكامل بوصفه أقوى صور من صور التكامل ففضلا عن التحرير الكامل لحركات السلع و عناصر الإنتاج بين الدول الأطراف،فإنه يتضمن أيضا توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية بين هذه الدول،كما يتضمن أيضا إقامة سلطة فوق وطنية **Super Nation** تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول المتعددة.و في هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية و خضوعها في الكثير من المجالات للسلطة فوق الوطنية،و هذا يعني أن التكامل الاقتصادي الشامل لا يحتاج إلا إلى خطوة محدودة للوصول إلى وحدة سياسية[2].

و فيما يلي جدول يلخص أهم مستويات العملية التكاملية الاقتصادية [3]:

جدول رقم(3):أهم مستويات العملية التكاملية الاقتصادية

	إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية	وضع الرسوم الجمركية الخارجية	حرية حركة الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات و المؤسسات
منطقة التجارة الحرة	*				
الاتحاد الجمركي	*	*			
السوق المشتركة	*	*	*		
الاتحاد	*	*	*	*	

[1]شقير محمد لبيب،**الوحدة الاقتصادية تجاربها و توقعاتها**،ج1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1986)،ص51.

[2]حسين عمر،**مرجع سابق**،ص 9.

[3] Ballessa Bela, **The Theory of Integration**, (London: Allen and Unwin, 1961), PP 1-2.

الاقتصادي					
التكامل الاقتصادي الشامل	*	*	*	*	*

المصدر

: Ballessa Bela, **The Theory of Integration**, (London: Allen and Unwin, 1961), PP 1-2

4-2:ميكانيزمات العملية التكاملية:

إذا اعتبرنا أن التكامل عملية متتالية المراحل تختتم بالاتحاد السياسي كما انها عبارة عن عملية نحو التحول السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في منطقة جغرافية معينة فإن هذا يسمح بأن تلعب الأبعاد السياسية،و الاقتصادية،و الاجتماعية،و الثقافية أدوارا،و ترتبط على نحو معين بالتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية،و طالما أن الصيغة النهائية تعني اندماجا بين مجتمعات الدول المعنية فإن المؤشر الأساسي للحركة هو اختيار الوسائل.و عموما يمكن اجمال اغلب الميكانيزمات المؤثرة في عملية التكامل فيما يلي:

اولا/الميكانيزمات الاقتصادية:يقصد به القاعدة الاقتصادية المبنية على اسس المنطق الاقتصادي في استثمار الثروات لتحقيق التكامل الاقتصادي باستغلال كل الامكانيات التى تتوفر عليها الدول قيد التكتل،لتصبح قوة اساسية لتجمع منسجم اذ ان أي تكتل اقتصادي يراد له النجاح لابد ان يتوفر على موارد و ثروات وهياكل و منشآت اقتصادية و بني تحية تكون الميكانيزمات المادية لدفع عملية التكامل الى النجاح،و لا يقتصر وجود هذه الميكانيزمات على مستوى كل دولة فحسب،بل لابد من انشائها على مستوى التجمع ككل بعد عملية الاقلاع في المسار التكاملى،نظرا لما قد يوفره ذلك من تسهيل في تسريع العملية التكاملية و اعطاء ثقة اكبر للدول الاعضاء.و يمكن تجسيد ذلك من خلال اعطاء

دعم للمشاريع الموجودة و اعادة تنظيمها[1].و تاريخيا أثبت التجارب ان المجال الاقتصادى هو الأكثر ملائمة لعملية التكامل كالاعتماد كخطوة اولى إنشاء اسواق مشتركة*يكون الهدف منها رفع المستوى الاقتصادى للدول الاعضاء من خلال التشاور و التنسيق في سياساتها،بالاعتماد على طريقتين:تتمثل الاولى في القضاء على الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء من اجل فتح المجال امام حرية حركة السلع و الخدمات.اما الثانية فتتمثل في خلق سياسة موحدة من اجل مواجهة تحديات العالم الخارجي[2].

ثانيا/الميكانيزمات الاجتماعية[3]:اذا كانت الاوضاع تشجع على بالدخول في المسار التكاملى فإن نجاحه مرتبط بالتكامل الاجتماعي الذي يتطلب توفير حد ادني من القيم المشتركة فيما بين الدول المتكاملة في بداية المسار،تم السعى الى تكوين قيم سياسية و اجتماعية موحدة فيما بعد.فالتكامل الاجتماعي يعني تحويل الولاء الوطني نحو ولاء للجماعة السياسية،و هدا من شأنه تكوين تصورات فوق وطنية و افضل مثال على هذا السوق الاوربية المشتركة التى تسير في هدا الاتجاه فالشعور بالأوربيانية **Europeanism**بدأ يتكون داخل كل دولة و هو مصحوب بنظرة مستقبلية تعني ان وحدة اوربا لا يجب ان ينظر اليها على انها فقط كوسيلة لتحقيق خدمات ذاتية بل كذلك كوسيلة لتحقيق التوازن في النظام الدولى.

---

[1]اسامة مجدوب، **العولمة و الاقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية** ،ط1،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2000)،ص 72.

*يمكن ذكر بعض التجارب التكاملية التى اقيمة بالاعتماد الميكانيزم الاقتصادي بإنشاء اسواق مشتركة بهدف تنسيق سياساتها و نشاطاتها الاقتصادية :السوق الاوربية المشتركة،السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى،جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية...

[2]حسين بوقارة،التكامل في العلاقات الدولية،**مرجع سابق**،ص15

[3]**نفس المكان**

ثالثا/الميكانيزمات السياسية:يقصد بها انشاء مؤسسات ادرية و تنظيمية و لجان مشتركة دائمة الهدف منها دراسة المشاريع في مختلف القطاعات و توفير المعلومات الاقتصادية و اختيار التوقيت المناسب للمشاريع و التنسيق بين السياسات الاستثمارية مع اعطاء الاولوية للمشاريع المشتركة

و تعتبر العقيدة التي يعتنقها الحكام و صناع القرار السياسي من اهم الميكانيزمات التى يتوقف عليها نجاح أو فشل اية عملية تكاملية فلقد ضلت فكرة التكامل العربي سواء في اطار جامعة الدول العربية او خارجها دون تطور فالاتفاقيات و القرارات التي يتم التوصل اليها في اغلبها تبقي دون ان تجسد على ارض الواقع،و يمكن ملاحظة حجم الصعوبات السياسية عند تنفيذ اغلب القرارات الصادرة عن لقاءات القمم بين الدول العربية خاصة في التجمعات العربية الفرعية،فكثيرا ما يتم الاتفاق على مشروع ما ليذوب بعد فترة قصيرة امام مشكلة سياسية صغيرة و قد تصل الى حد مطالبة احد الاعضاء بتجميد هذه الاخير او غيابه عن احدى القمم او تجميد عضويته فيها و الامثلة على ذلك كثيرة. مما كل ما سبق يتضح الدور المهم الذي قد تلعبه الحساسيات السياسية في تجميد الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية الهامة بين الدول مما يؤدي في النهاية الى عرقلة و افشال المسار التكاملى وان كان من الطبيعي حدوث مثل هذه المشاكل فانه لا يجب ان يمتد دلك الى القضاء على المسار التكاملى او القضاء عليه.

ثانيا:

المقاربات والمداخل النظرية للتكامل

ثانيا/ المقاربات والمداخل النظرية للتكامل

تطورت رؤى الفكر الاقتصادي بشأن آليات و مداخل و نظريات تحليل التكامل الاقتصادي و ذلك تحت تأثير المعطيات و المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية الإقليمية و العالمية،كما تباينت تلك الرؤى حسب الخيارات الفكرية و الإيديولوجية للمفكرين،و حسب التوجهات الاقتصادية–الاجتماعية للتنمية الخاصة بأقطارهم فضلا عن تأثير الخصوصيات الإقليمية–الفرعية.و قد انعكست تلك الرؤى في تطوير أو نقد الآليات القانونية المؤسسية للتكامل و في تعارض التصورات حول المداخل الاقتصادية للتكامل إلى جانب إخلاف المواقف تجاه المداخل و نظريات الاقليمية–الفرعية للتكامل.

1- مداخل التكامل :

تتعدد المداخل التي تنتهجها الدول المشاركة في المسار التكامل حسب تطلعاتها وتختلف باختلاف الاوضاع و المعطيات الاقتصادية الاقليمية و الدولية و هنا سوف نحاول الالمام بأهم الرؤى و المداخل الخاصة بالعملية التكاملية :

1-1:المدخل التجاري و المدخل الإنتاجي

اولا/المدخل التجاري:

يتوقف هذا المدخل على قدرة الدول الأعضاء على:

- تحرير التبادل التجاري البيني:يعتبر هذا التحرير،سواء من الرسوم الجمركية أو من العوائق الكمية و الإدارية الأداة الأساسية للتكامل،و يتم من خلال عقد ترتيبات تجارية تفضيلية تشمل تخفيضا لتلك الرسوم و العوائق على سلع مختارة،و الصيغة الأساسية هي إنشاء منطقة التجارة الحرة سواء كتنظيم قائم بذاته أو كمرحلة من مراحل العملية التكاملية،و يعقد الآمال على أن يؤذي تحرير التجارة إلى أن تحل التجارة الإقليمية محل

الإنتاج المحلي الأقل كفاءة غير أن هذا كان يعني فقدان جانب من الإنتاج المحلي يحتاج إلى قدر اكبر من التوسع في منتجات يتم تصديرها نتيجة خلق تجارة مع الدول الشريكة،بما يعني درجة أعلى من التخصص في الإنتاج،غير أن فرض قيود جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج يقود إلى إهدار في الموارد بسبب حلول المنتجين الإقليميين محل منتجين خارجيين أعلى منهم كفاءة،و هذا ما يطلق عليه تحويل التجارة و يعني العجز و يعني العجز عن المنافسة في الأسواق العالمية،و الواقع فإن جدوى هذا المدخل يتوقف على وجود بنيات اقتصادية متنوعة قادرة على التوسع لتلبية حاجات الدول الشريكة إذا أزيلت العوائق البينية [1].

و تزداد هذه الجدوى إذا كانت هذه التجارة البينية مرتفعة عند بدء التكامل،و ما هو ملاحظ أن غالبية محاولات الدول النامية لتحرير تجارتها قد باءت بالفشل نظرا لان معظم تجارة هذه الدول مرتبط باقتصاديات دول متقدمة و بالتالي عجزت عن خلق قوى دفع للتكامل نحو مراحل أعلى،من جهة أخرى فإن إعطاء التجمعات التي كانت تتمتع بدرجة أعلى من التنوع الإنتاجي لاسيما الصناعي كانت اقدر على تحقيق منافع من التكامل على حساب شريكاتها الأقل تنوعا مما أدي إلى تعثر عدد من التجمعات[2].

– تسهيل التبادل التجاري:و يقصد به تسهيل التبادلات التجارية البينية بالتخلص من تعقيدات الإجراءات الجمركية من خلال تعاون المؤسسات الجمركية في تبسيط و تنسيق و وثائق التبادل التجاري و متابعة التطور الدولي في نظام توصيف و تصنيف السلع المعروفة بالنظام المنسق كذلك تبسيط الإجراءات المتعلقة بالنقل بمختلف وسائله،و

---

[1] عبد الحميد محمد عبد الرحمان:"**التكامل الاقتصادي في الوطن العربي**"، يوم2010/1/15 ،**في الموقع**: http//www.shbabmisr.com/prit.asp ?EggxpID=5126

[2] محمد محمود الإمام،**مرجع سابق**،ص ص 585– 586

استخدام وثيقة واحدة للإعلان عن الصادرات و الواردات و العبور لربح الوقت و تخفيض تكاليف التامين و اعتماد و وثائق مشتركة مقومة بالعملات المحلية.

– تشجيع التبادل التجاري البيني:من خلال توفير معلومات للعاملين في التبادل التجاري عن الفرص المتاحة في أنحاء الإقليم التكاملي بإقامة المعارض التجارية،و تنظيم المنتديات و اللقاءات بين البائعين و المشترين و تبادل بعثات التسويق و دعم غرف التجارة و الصناعة القطرية و رفع مستوى إدارة نشاط التصدير و تعبئة و تنمية الموارد البشرية في النشاط التجاري و عمليات الاستيراد كما يشمل إقامة مراكز للمعلومات و إنشاء شبكة تربطها ببعضها البعض و إعداد نشرات حول فرص التجارة،و مصادر الخامات و موقف العرض و الطلب نماط الاستهلاك كذلك تعزيز التعاون بين القطاعين العام و الخاص و تمويل التصدير من خلال إنشاء مؤسسات لذلك،و اتخاذ ترتيبات لعقد عقود طويلة الأجل و تقليص مخاطر الإنتاج من اجل التسويق الإقليمي و إقامة مشاريع لأغراض الإنتاج و التجارة و التمويل و الاتفاق على إعطاء أفضلية لمنتجات دول التقليم في الإمدادات الحكومية،و هو ما يطبق في بعض الحالات بالتركيز على سلع محددة[1].

ثانيا/المدخل الإنتاجي للتكامل:

يركز على فكرة انه حتى يتحقق تكامل لابد من أن يسبقه تكامل إنتاجي لخلق نوع من التقارب و التكافؤ في منتجات دول الإقليم لدا لابد عليها من تطوير جهازها الإنتاجي لاسيما الصناعي منه و هو أمر يحتاج إلى الوقت و الموارد و حتى إلي حماية الصناعات الناشئة و لا يكفي الاتفاق علي التدرج في تحرير التجارة ،بل لابد من ترشيد الصناعات القائمة من جهة و اكتساب قدرات في فروع إنتاج جديدة،و إقامة منشآت كبيرة

[1] **نفس المكان**

الحجم تعمل على مستوى السوق الإقليمية من جهة ثانية و هنا تظهر الحاجة إلي نوع من التخطيط الإقليمي للإنتاج و التبادل المصحوب بتنسيق السياسات و هذا من خلال أربعة أساليب هي:

– عقد اتفاقيات تتام صناعي (**Complementarety**):تهدف إلى تشجيع التخصص بين المنشآت أو العمليات الإنتاجية القائمة لاستغلال و فرات الحجم أو تشغيل الطاقات العاطلة.

– عقد اتفاقيات تخصيص مصانع لمنتجات معينة أو صناعات جديدة:لكل من الدول الأعضاء بتوجيه الاستثمار إلى أنشطة تلبي الاحتياجات الكلية للإقليم بكفاءة أعلى،و يتم إقامتها وفقا لقواعد يتفق عليها للتخصص.

– إقامة مشروعات مشتركة تتعدد صيغها:بعضها إقليمية كبيرة الحجم ،أخرى تخصص لدولة من أجل تبادل منتجاتها في السوق الإقليمية و هو يعني أنها تحقق أهدافا مشتركة و أحرى توظيف موارد مختلفة من دول الإقليم و أخري مشتركة بين القطاع الخاص...الخ.

– منح معاملات تفضيلية لعدد من المنتجات أو الصناعات الإقليمية:بدلا من التحرير الكامل للتبادل التجاري و يعطي هدا الأسلوب مساحة للدول الأعضاء لاختيار درجة التكامل السوقي للمنتجات الصناعية مع شركائها.

1–2: المدخل الجمركي و مدخل قضايا السوق

اولا/المدخل الجمركي:

يؤذي تباين التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات من خارج الإقليم الى انحراف مسار التجارة (**Trade Déflection**) بان تدخل المنتجات الأجنبية للدول الأقل

رسوما لتصنع فيها تم يعاد تصديرها إلى باقي دول الإقليم لهدا كان لابد من اتخاذ إجراءات لصالح العملية التكاملية،و هذا من خلال:

- فرض تعريفة خارجية مشتركة إزاء العالم الخارجي،و تعديلها بصورة مشتركة.
- إتباع سياسة جمركية متماثلة إزاء العالم الخارجي،و عدم الانفراد في رسمها.

و في الحالتين لابد أن يكون تقارب في أهداف السياسات حني يمكن الاتفاق على أدوات ذلك

ثانيا/مدخل قضايا السوق:

بالإضافة إلي المداخل السابقة الذكر هناك من يركز في العملية التكاملية على ما يسمي بمدخل قضايا السوق الذى يقوم على اساس تفعيل مجموعة من العناصر المفعلة و المقوية للسوق المشتركة،و يمكن اجمال هذه العناصر في[1]:

- انتقال راس المال:يمكن توظيف عناصر الانتاج –التى من المفروض انها تنتقل من مكان الى احر سعيا وراء فرص توظيف احسن تعود عليها بعائدات اعلى–حسب هذا المدخل لمعالجة الإختلالات المؤقت في نسب الموارد في مواطن المختلفة فإنه يزيد من التقارب في مستويات الدخل في المناطق المختلفة عند مستويات اعلى.غير انه لا يجب ان يترتب عليه تعميق الاختلالات الاقتصادية في الدول الاطراف.و يؤجل في العادة تحرير راس المال الى ما بعد معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال تعديل هيكل الانتاج نتيجة لخطوات بناء الاتحاد الجمركي،و هو ما رعته اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في جعلها التحرير في مهام المرحلة الثانية برغم ان الاقليمية الجديدة تجعل من انتقال رؤوس الاموال من مهام المرحلة الاولى للتكامل و هو ما تقبله الاطراف الاقل نمو

[1] محمد محمود الامام،**مرجع سابق**،ص ص590-591

على امل ان يساهم راس المال من الاطراف المتقدمة في توسيع النشاط المحلى اعتمادا على توسيع التصدير اليها نتيجة تحرير التبادل بصورة مباشرة للدول الاقل تقدما.

– انتقال العمل:يختلف انتقال العمل بكونه ينطوي بالضرورة على انتقال العاملين و اقامتهم في محل اقامتهم الجديد و قد تصحبهم اسرهم،وهو ما يتطلب تحرير انتقال المواطنين،و يترتب على ذلك انتقال طلبهم الاستهلاكى من دولة الارسال الى دولة الاستقبال مما يؤدي الى انكماش في الاولى بينما قد يضغط على البنية الأساسية و الخدماتية للثانية و هى ليست من المنتجات التجارية.

و تزداد مشكلة الدولة المرسلة اذا كانت العناصر المهاجرة من الفئات الماهرة الموظفة اصلا في موطنها سعيا وراء الاجر المرتفع.الامر الدى يقود الى انخفاض الانتاجية فيها.من الجانب الاخر فإن اطلاق حرية التنقل قد يقود الى انتقال اعداد كبيرة تفوق فرص العمل المتاحة في الدول المستقبلة و هو ما يزيد الضغط على مرافقها،لهذا تحذر معظم تجمعات الدول النامية من مسالة فتح باب انتقال اليد العاملة فيما بينها،بل قد تغلق حدودها امامه اذا شعرت بتجاوز الهجرة اليها الحدود المأمونة،و قد يقتصر تسهيل انتقال العاملين على فئات لا تهدد الاستقرار الداخلى،كالفنانين و الرياضيين و الموسقيين و العاملين في الاعلام و القضاة و ذو الاختصاصات الرفيعة.و هنا تذهب الاقليمية الجديدة الى تقييد انتقال العمال من الاطراف الاقل تقدما الى الأكثر تقدما مقابل السماح بانتقال رأس المال و رجال الاعمال بالانتقال المعاكس ليوفر فرص عمل لراغبى الهجرة في مواطنهم بل لعل هذا كان اهم الدواعى لظهور هذه الاقليمية سواء في نافتا او الشراكة الاوروبية المتوسطية.

– تكامل الموارد:تقوى الدعوة في الحالات التى يشتد فيها تفاوت ما تملكه اطراف التجمع التكاملي من عنصر العمل و راس المال،كما هو الحال في الوطن العربي الى بدء العملية التكاملية بتحرير انتقال عناصر الانتاج تحقيقا لما يسمى **تكامل الموارد**.و الواقع ان الدافع لجلب العناصر النادرة من الخارج ليس هو التكامل،فإذا خفت حدت الندرة تراجع الدافع لفتح الحدود امامه.و يتضح مما سبق ان تحرير الانتقال عند مستوبات متواضعة من النمو لا يجدي كثيرا في تحقيق مزيد من التقارب في مستويات النمو بين دول نامية كما انه قد يخلق لها من المشاكل اكثر مما يحل فضلا على دلك فان الانتقال لا يقتصر على دول التجمع التكاملى بل ان غالبيته قد تتم مع الخارج.[1].و قد كانت المنطقة العربية نموذجا لهذه التحركات المتباينة،كما انها قد تمت بصورة تلقائية و ما عقد من اتفاقيات بشأنها بالنسبة الى انتقال العمال لم تتحمس له الدول المستقبلة للعمالة التى بدأت مؤخرا تنتهج سياسات سكانية مقيدة للانتقال من الخارج،لذلك –كما سنري لاحقا– ان المقصود في السوق المشتركة ليس هو معالجة هذه الاختلالات البنيوية بل هو تفادي ما قد يترتب على تقلبات عارضة او دورية من انعكاسات على الاقتصاديات التى تكون قد استطاعت تقويم اقتصادياتها خلال مرحلة التكامل التجاري.

1–3 :المدخل التبادلي للتكامل

تكاد أغلب النظم الاقتصادية ان تنطلق في العملية التكاملية من المدخل التبادلي أى تحرير التبادل السلعى بين مجموع الدول المتكاملة فيما بينها و لم تحد التجربة العربية رغم حداثة تطبيقها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن هذا،و تجدر الاشارة الى ضرورة توفر جملة من الشروط الموضوعية و الشروط الضرورية حتى يمكن تطبيق هذا المدخل

[1] **المكان نفسه**

اولا/الشروط الموضوعية :يقصد بها الشروط البيئية لعمل المدخل التبادلى و تشمل[1]:

– نظام اقتصادى يقوم على حرية السوق:الاساس النظري الذى تقوم عليه منطقة التجارة الحرة هو نظرية التجارة الكلاسيكية التى تقوم على فكرة حرية تنقل السلع دون قيد عليها و سيادة مبادئ الحرية الاقتصادية و حرية الاسعار و التبادلات.و هذا يستدعى ان يكون نظام الحرية الاقتصادية هو النظام السائد في الدول الاعضاء حتى يمكن لآليات السوق و حرية التجارة ممارسة دورها في التخصص الانتاجي و فق ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية و هذا ما حاول اغلب الدول العربية تحقيقه من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي و الهيكلى و سياسة الخصخصة و التشريعات التى طبقتها خلال النصف الاول من عقد التسعينات من القرن المنصرم*من اجل التقليص من حدة المعيقات الناتجة عن تباين النظم الاقتصادية للدول العربية بين الحرية الاقتصادية و التخطيط المركزي و التي اعترضت تطبيق المدخل التبادلى في التكامل الاقتصادي العربي خلال فترات زمنية سابقة.

– توفر انتاج سلعي قابل للتداول:المقصود هنا ان تملك الدول الاعضاء في منطقة التبادل الحر طاقات انتاجية صناعية و زراعية و يمكنها انتاج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلى و ان تتمتع هذه السلع بالجودة و بأسعار تنافسية و ان يتوفر لديها القدرة على التوسع في قاعدتها الانتاجية للاستفادة من توسع السوق نتيجة قيام منطقة

---

[1]معتصم سليمان، ورقة مقدمة في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل بعنوان:العلاقة التبادلية بين القطاع الخاص و التكامل الاقتصادي العربي الرباط 23/21اكتوبر 2008،(القاهرة:منظمة العمل العربية،2008)،ص ص11–12.

*طبقت كل من تونس و المغرب برنامج الخصخصة عام 1989 و مصر عام 1991 و الكويت عام 1994 و الاردن عام 1996 و السودان عام 1993 و الجزائر عام 1995

التبادل الحر،إلا انه من الجدير الاشارة ان توزيع المكاسب الناتجة عن تحرير التبادل السلعي و اقامة منطقة التبادل الحر سيكون لصالح الصناعات الاكثر تنافسية و الدولة التى لديها قدرات انتاجية اكثر تطورا و تنوعا.

– ان تبدأ منطقة التبادل الحر من مستوى تبادل مرتفع بين اعضائها:لابد ان تمثل نسبة التجارة البينية بين مجموع الدول المتكاملة نسبة معتبرة و اذا عدنا الدول المنطقة العربية فإننا نجد ان هذه النسبة لا تتعدى **10%** من اجمالى التجارة العربية الخارجية في افضل حالاتها و اعتمادا على هدا القول يصعب قبول فرضية وجود مصالح اقتصادية بين الدول العربية تبرر اقامة منطقة تجارة حر فيما بينها،و عليه نحتاج الى فترة زمنية اطول لتزداد نسبة التجارة العربية البينية الى معدل اعلى ومن تم نطالب بتطبيق المدخل التبادلى و اقامة منطقة تبادل حر بين الدول العربية و نشير هنا الى ملاحظتين اساسيتين:اولا،ان نسبة التجارة العربية البينية كانت أقل من **5%**خلال عقدى الستينيات و السبعينيات من هذا القرن،و هي نسبة متدنية لا تبرر اى عملية تكاملية بينها و لا توفر بيئة مواتية لتطبيق هدا المدخل و قد يكون هدا احد الاسباب الموضوعية الكامنة وراء تعثر مسيرة التكامل في المنطقة العربية خلال تلك الحقبة.ثانيا ان التبادل السلعى بين الدول العربية اصبح يرتكز بشكل متزايد في القطاعات السلعية التى يملكها و يديرها القطاع الخاص.

– تقارب مستويات التطور الاقتصادي :عملية التكامل الاقتصادي عند مستوى منطقة التبادل الحر في جوهرها هي اعادة تخصيص للموارد و فقا لمستويات التطور الاقتصادي بين الدول الاعضاء في التكامل و تتم اعادة التخصيص لصالح الاطرف الاكثر تطورا اى الدى يملك القطاعات الاقتصادية الاكثر تطورا و بالتالى تجني مكاسب اكبر من عملية التكامل الاقتصادي و هذا يجعل الدول الاقل تطورا تعزف عن الدخول في مثل هدا

التكامل ،ما لم ينص على معاملة خاصة لها او تحديد برنامج تنمية اقتصادية تتحمل جزء تكاليفه الدول الاكثر استفادة من العملية التكاملية و هذا ما تم في اطار السوق الاوربية المشتركة عندما انضمت ليها كل من اليونان البرتغال و اسبانيا.

بالنسبة للدول العربية التي دخلت في منطقة التجارة الحرة العربية تكاد تكون متقاربة في مستوى تطورها الاقتصادي و ان كانت متفاوتة من ناحية الدخل الفردى فيما بينها و في داخل اقاليمها المحلية فان غالبية الدول العربية مصنفة ضمن مجموعة الدول النامية و الباقي ضمن مجموع الدول الاقل نموا.و لكن التفاوت مستوى الدخل الفردى بينها لا يعكس تفاوتا حقيقيا في مستوى تطورها الاقتصادي و بالتالى فان التباين على مستوى الدخل الفردي لا يمثل عائقا لتطبيق المدخل التبادلي في التكامل الاقتصادي ما بين الدول العربية .

ثانيا/الشروط الضرورية[1]:يقصد بها الشروط التنظيمية و المؤسساتية و القانونية و السياسية لإقامة منطقة التجارة الحرة و هى ضرورية لتطبيق هذا المدخل لكنها غير كافية لوحدها لإقامة منطقة التبادل الحرة أى ان توافرها لا يعني بالضرورة نجاح اقامة منطقة التبادل الحرة و لكن غيابها يؤثر سلبيا على نجاح قيامها و تتضمن هده الشروط ما يلى:

– توفر الارادة السياسية:التكامل الاقليمي هو حالة مستهدفة من العلاقات الاقتصادية يصعب قيامها دون قرار سياسي تتخذه الدول الراغبة في العضوية فالتكامل الاقتصادي عملية اقتصادية و سياسية في ان معا،و بالتالى فان وجود القرار السياسي يعد شرطا ضروريا لتطبيق هذا المدخل و تحرير السلع الوطنية المتبادلة و عندما يدخل القرار السياسي حيز التنفيذ يتحول الى ارادة سياسية لا يترتب عن تطبيق هذا المدخل تنازلا عن

[1] معتصم سليمان،**مرجع سابق**،ص ص 13-14.

استقلالية القرار السياسي و سياستها الاقتصادية حيث تحتفظ كل دولة باستقلالية ساستها الاقتصادية و الجمركية و التجارة الخارجية و تعقد ما تراه مناسبا من الاتفاقيات تجارية و اقتصادية مع باقي دول العالم الخارجي لكنها تتفق مع الدول الاعضاء على الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية و غير الجمركية على تبادل السلع الوطنية المنشأ من اجل تخفيض تكاليف الانتاج و توفير السلع المتبادلة بأسعار تنافسية قادرة على منافسة سلع الاطراف الثالثة في السوق التكاملية.

– السند القانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة:العلاقات الاقتصادية بين الدول تنظمها عادة اتفاقيات دولية تلتزم بتنفيذها الدول الاعضاء فيها و تكون المرجعية في حالة وجود خلافات فيما بينها و عليه تطبيق هذا المدخل بين الدول لابد ان يستند الى اتفاقية تلتزم الدول الاعضاء بتنفيذها،و قد توفرت هذه الالية من خلال اتفاقية تسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و التى ضمت عضويتها عشرون دولة عربية .

– الاطار المؤسسي الفاعل:يعتبر توفير البنية المؤسسية الفاعلة شرطا ضروريا و ذو اهمية خاصة في تطبيق هذا المدخل و بالنسبة لدول المنطقة العربية فقد سعت الى انشاء جملة من الاجهزة و المجالس الوزارية المتخصصة و المؤسسات المالية العربية و المنظمات كخطوة اولى لتطبيق المدخل التبادلى و بالتالى انجاح العملية التكاملية فيما بينها.

– الية لفض النزاعات:يعتبر خلق الية لفض النزاعات التى من شانها ان تظهر من حين الى اخر فيما بين الدول المتكاملة شرطا اساسيا لإنجاح تطبيق هدا المدخل بالنسبة للدول العربية فقد وافق المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على لائحة اجراءات فض المنازعات في اطار المنطقة و لقد فوض المجلس لجنة التنفيذ و المتابعة القيام بمهام لجنة فض

المنازعات الناشئة عن تطبيق الاتفاقيات و البرامج التنفيذية،اضافة الى الية التوفيق و التحكيم و التفاوض.

هذا عموما بعض اهم المداخل التي يمكن الاعتماد عليها كخطوة اولى في مسار التكامل اقتصادي و التي قد نجد بعض الدول تنتقل في تجربتها التكاملية من مدخل الى اخر حسب ما تستدعيه ضرورة تطور التجربة،فاذا كانت هذه هى المداخل فماذا عن اهم النظريات في هذا المجال؟.

2 –نظريات العملية التكاملية:

لقد بات التحليل الوظيفي الان يحتل مركزا هاما في دراسات العلوم السياسية و هذا بعد التراجع الذي عرفته النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية من جهة،و بفضل جهود العديد من الباحثين و المفكرين الدين اسهموا في تطوير و تحديث هذا الطرح من جهة ثانية .فلقد حاول بعض المنظرين و على رأسهم ديفيد ميتراني[1]تقديم اطر تحليلية وظيفية على مستوى العلاقات الدولية.و كانت نقطة الانطلاقة في هذا التيار هي ان الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الاساسية للمجتمع و مرد ذلك انها تقع في رقعة جغرافية بينما حاجات المجتمع تمتد الى أكثر من ذلك.

كما اعتمدوا على التكامل كموضوع دراسة و تحليل على المستويين الداخلى و الخارجي،داخليا بدراسة التكامل من خلال المؤشرات و القيم المشتركة الموجودة داخل كل وحدة سياسية طرف في العملية التكاملية .و خارجيا من خلال تأثير النخب و القوى الخارجية على الوحدات السياسية لتحقيق التكامل فيما بينها.اما المستوى التحليلى لهذا

[1]عبد العزيز جراد،**العلاقات الدولية**،(الجزائر :موفم للنشر،1992)،ص49.

الاتجاه فيكمن في الفاعلين عبر الوطنيين في اطار علاقات التفاعل الاجتماعي،الاقتصادي،السياسي،و العسكري فقد جاء هدا التيار كمحاولة لتصحيح الاصرار المبالغ فيه من طرف الاتجاه الواقعي بشقيه الكلاسيكي و الجديد حول أولوية الدولة فهو يمنح الاولوية للفاعلين عبر الوطنيين الدين يمثلون التكتلات على المستويين الاقليمي و الدولى.

و نجد ان للوظيفية بعد فلسفي فهى تسعى للقضاء على كل ما يعيق السير الحسن للعلاقات فيما بين الدول،و هذا من خلال تركيزها على جانب مهم في العلاقات الدولية ألا و هو تحقيق الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي لكل شعوب العالم عن طريق القضاء على الحدود السياسية بين الدول و ادخل تعديلات اقتصادية و اجتماعية لتحقيق التقدم الاجتماعي و الاقتصادى من اجل دعم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولى.و ندرج فيما يلي ابرز نظريات التي قدمت تصورا في تطوير علاقات الدولية مركزة على عاملى التعاون و التكامل بين المجتمعات و الدول.

2-1:النظرية الاتحادية الفيدرالية:

هي من اقدم النظريات التى اهتمت بتفسير الظاهرة التكاملية،و ترتكز هذه النظرية على ضرورة بناء الوحدة و الاندماج بين وحدات سياسية مستقلة انطلاقا من الجانب السياسي الذى يرتبط بتوفر عامل الإدارة السياسية لدي هذه الوحدات السياسية باعتباره عنصرا اساسيا في عملية التوحيد و الذي يرتبط به بقية العوامل الاخرى الاجتماعية و الاقتصادية،اى انها تعتمد على و تركز على متغير محدد في تفسير التكامل و المتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن جزء من سيادتها تتفاوت بحسب

كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل،و ذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقات و العائدات الناجمة عن العملية التكاملية،و يكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل و التقليل من النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن،مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفل بحل النازعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري بين الوحدات المتكاملة،بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمرا مستبعدا،و قد كانت الرغبة في التوحد بين الدول الأوروبية كمحاولة لتجنب التوسع و الضم القسري لبعض الدول على حساب أخرى و ما انجر عنه من حروب انعكست سلبا على موارد و مستوي معيشة شعوبهم.

و لقد ساعد على قوة هذه الدعوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية،و تقارب أوضاعها الاقتصادية ومدى تشابك علاقاتها البينية .و كان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى مركز موحد،بما يتفق و نظام سياسي اقتصادي يحمل المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع التكاملي،و قد انجر عن هذا نوعان من الاتحاديات،الاتحاد الكونفيدرالى مثل ما كان قائما في تجربة الاتحاد السوفيتي–سابقا–و الاتحاد الفيدرالى الذى تطبقه الولايات المتحدة الامريكية،حيث توازن بين ما يترك للولايات من سلطات و ما تتولاه السلطة المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات حيث تتوسع صلاحياتها إلى إدارة النظام النقدي،و توجيه السياسات المالية و التجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية،و إعادة التوزيع على نحو يحقق التقارب في مستويات النمو،و يحقق لها قاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالى و يمكنها من الاستفادة من القدرة الأكبر على

التعامل في الاقتصاد الدولى،و جاءت المقارنة بين هذين الأسلوبين لصالح الصيغة الفيدرالية بناءا على قاعدتين يقوم على اساسهما الاتحاد الفيدرالى:

***اولا/**قاعدة الكفاءة:الناتجة عن تحقيق نوع من التوافق في مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة العضو في الاتحاد،و تيقنها من أن دولة الوحدة سوف تخدم تلك المصالح أفضل مما تفعل الدولة القطرية.

***ثانيا/**قاعدة الديمقراطية :فتسيير الأمور في دولة الوحدة يعطي فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرار لكل الاعضاء فيها،و إلا تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الضم القسري[1].

و يعود تفضيل المفكرين الأوروبيين للصيغة الفدرالية على الصيغة الكونفيدرالية على أساس ان الاولى تتيح للشعوب اعضاءها فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الاختيارات التي تجعلهم لا يشعرون بأن التكامل سلبهم هويتهم السابقة،و فرض عليهم ارادة جهة غريبة لا تراعي مصالحهم و خصوصياتهم التي كانوا يتمتعون بها قطريا،و من الواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق،بل هو في الواقع بمثابة استراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه،و يكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل و السياسات لتسيير شؤون المجتمع التكاملي.و تشير التجارب الاتحادية و على رأسها التجربة الاوربية إلى أن ما عزز الوحدة فيها هو تماثل الخلفيات الثقافية و الاجتماعية لشعوبها،و ما عنيت به اتحاداتها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها هيأت لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.أما بخصوص الدول النامية فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة و

[1] محمد محمود الامام ،**تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوربي**،(القاهرة:المنظمة العربية للتنمية العربية،1998)،ص 6.

تعزيز قوتها،كما أنه ليس استخدام هذه الوحدة أداة لحل صراعات سياسية كما كان سائدا في الفكر الأوروبي و إن كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي و إنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة،و تعزيز قدرة كل منها على النمو،و رفع حصتها من عائدات العملية التكاملية. فإذا عجزت دولة الوحدة عن تحقيق ذلك و أساءت توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الإتحاد فإن الانفصال او الجمود يصبح واردا كما تشهد بذلك تجارب عديدة معاصرة[1].

2-2:النظرية الوظيفية الاصلية:

يعتبر ديفيد متراني **Mitrany** من ابرز ممثلي الوظيفية الاصلية،و لقد تبلورت افكاره بشأن هذه النظرية في خضم جملة من الاحداث،و التطورات التي شهدتها الساحة الدولية والتى اثرت على التنظير في العلاقات الدولية بصفة عامة،و على افكاره بصفة خاصة في الفترة الممتدة من ما بين الحربين العالميتين الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ،ففشل نظام عصبة الامم المتحدة في الحفاظ على السلم و الامن الدوليين،و ظهور انظمة سياسية توسعية و تسلطية،و كذا الازمة الاقتصادية العالمية التى كان لها انعكاسات سلبية على مختلف المستويات،كل هذه الاحداث دفعت ببعض المفكرين الى البحث عن اسس جديدة لبناء نظام أمن و سلم دوليين جديد.و لقد جاءت محاولات ديفيد استون في هذا السياق و تجلت بصفة اساسية في كتابه **Wirking Peace System** و تم نشره في فترة الحرب العالمية الثانية[2]،حيث عرف فيه التكامل بأنه نوع من استقراء طبيعة التطور الذى تشهده المجتمعات بالتركيز على الجانب الفنى-التقني أي انه اولى اهمية بالغة للحقل الفني-

---

[1]محمد محمود الامام ،**التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق**،(القاهرة:معهد البحوث و الدراسات العربية،2000)،ص 30.

[2]حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص 45.

التقني (التحتى) لكونه الحقل المنتج و المحقق للتطور و التقدم هذه المجتمعات منتقدا بذلك اى اندماج سياسي(فوقي)مما يجعل من نظريته نظرية تقنية اكثر منها سياسية[1].

انطلق متراني في نظريته هذه من المسلمات مثالية و متفائلة حيث يرى امكانية تحسين و تطوير اوضاع المجتمعات بواسطة وسائل عقلانية و منفعية،و يرى ايضا ان الوظيفية تهدف الى كسر الرابطة التقليدية بين السلطة و وحدة ترابية محددة(الدولة)و ذلك من خلال ربط السلطة بنشاط معين،كما نجده قد عارض الاندماج الاقليمي لان ذلك يؤدي حسب رأيه الى اعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية)،و بالتالى القدرة على استعمال تلك القوة الامر الذى يؤذى فيما بعد الى تحول النزاعات من المستوى الدول الى المستوى التجمعات الاقليمية[2].كما ذهب متراني الى ابعد من ذلك فقد انتقد المدرسة الدستورية التى سادت قبل الحرب العالمية الاولى و التى تطرح النموذجين الفيدرالى و الكونفيدرالى[3]كحل لتنظيم المجتمع الدولى بهدف احلال السلم بحيث يرى ان المنطلق لتحقيق ذلك لا يجب ان يكون فوقيا (دستوريا)بل يجب ان يكون قاعديا(تحتيا)يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية و الاقتصادية و مشاكل و مطالب الشعوب فمن خلال خلق شبكة كثيفة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول[4] يمكن اقامة مجتمع دولى خالى من الحروب من خلال التعاون في المجالات الاقتصادية ذات الطبيعة النفعية و ليس عبر توقيع اتفاقيات بين الدول كما هو الشأن في المدرسة

---

[1]عبد الناصر جندلى،**مرجع سابق**،ص 242.

[2]ناصف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت:دار الكتاب العربي،1985)،ص 276.

[3]لمزيد من المعلومات بخصوص النمودجين الفيدرالى و الكونفيدرالى عد الى د.حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص 32 الى ص 44.

[4]ناصف يوسف حتى،**مرجع سابق** ،ص276

الدستورية.و حاول ميتراني بلورة افكار جديدة لنظام دولى خالى من الاضطرابات،و يرى ان الحل يكون بإضعاف سلطة الدولة و سيادتها و تحويل الاهتمام للتعاون فيما بين شعوب العالم[1].

كما تركز الوظيفية الاصلية على فرضية ان التعاون يبدأ في ميدان السياسة الدنيا و يقصد بها القضايا الاقتصادية و التقنية و الاجتماعية و الثقافية عامة و التى يمكن فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية و قضايا الامن القومي و قضايا ذات الاهمية الايديولوجية و الرمزية.و تعتبر هذه المدرسة ان التعاون في مجال السياسة الدنيا يتم من خلال اعطاء الخبراء و الفنيين سلطة كافية بإطلاق يدهم في صناعة القرار و تنفيذ السياسات في هذه المجالات المذكورة و هده السياسات لابد ان يكون لها مردود نفعي على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية[2].و هنا يظهر الدور الفعال الذي اعطاه **ميتراني** للمختصين التقنيين في الحقل الفني–التقني فهو يعتبرهم الاداة الرئيسية التى تنقل التكامل من المستوي الوطنى الى المستوى الدولى دون اهماله الدور الذي قد يلعبه الفاعلون السياسيون في عملية الانتقال من الحقل السياسي الى التقني–الفني في تدعيم هؤلاء المختصتين و تشجيعهم[3].و ينتج عن ربط هذه الدول المختلفة في انساق من المصالح المتشابكة و المتبادلة اضعاف امكانيات و قدرات القيادات السياسية في انتهاج سياسات متعارضة و تلك المصالح[4].

---

[1] Reginald j Harrison,**Europeinquestion:Theriesop Regional International Integration,**(London :George Allenand Unwinltd, 1974), p 27.

[2]ناصف يوسف حتى،**مرجع سابق**،ص277.

[3]عبد الناصر جندلى،**مرجع سابق**،ص243.

[4]ناصف يوسف حتى،**مرجع سابق**،ص277.

يقوم المنهج الوظيفي للتكامل او الاندماج لهذه المدرسة على مبدأ التعميم او الانتشار **Doctrine Of Ramification** و هو ما يطلق عليه الوظيفيون الجدد **Spill-Over** الذي يعنى ان تطور التعاون الدولى في حقل تقني واحد سيساهم و يؤدى إلى خلق تعاون في حقول تقنية اخرى،إذ أن التعاون يخلق حاجات جديدة تؤدى محاولات تلبيتها إلى خلق الدافعية تجاه المزيد التعاون [1]في الحقول التقنية الاخرى مما ينتج عنه خلق فرص للتعاون في حقول اخري،و يعتقد ميتراني ان هذه النشاطات تكون حافزا قويا نحو تحقيق السلام العالمى.فهو يرى إمكانية إنشاء مجتمع دولى سلمي خال من الحروب و الصراعات عبر قنوات التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية و ليس عبر توقيع الاتفاقيات و المعاهدات بين الدول التى تبقى حبرا على ورق و لتحقيق ذلك يقترح البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية و الاجتماعية عبر-الوطنية. **Supra-National Économico and Sosial International Organisations** تركز على زيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية و صناع القرارتها مع العمل على اقناع الجماهير بأهمية ولائها لهذه المنظمات[2].و عليه فالتكامل حسب هذا المنهج هو نتاج مسار مرحلى و تراكمى في ان واحد[3] كما ان السلطة السياسية تصبح اسيرة هذه الشبكة من الانساق المصلحية و التى تقوى نتيجة تغير مواقف الناس التى تستفيد و تختبر منافع هدا المنهج الجديد[4].بحيث يصبح ثمن تعطيل مسار التكامل من قبل السلطة السياسية في الدول بواسطة النزاعات او الحروب او توتر مكلفا جدا.

---

[1]جهاد عودة،**مرجع سابق**،ص 103.

[2]عبد الناصر جندلى،**مرجع سابق**،ص 144.

[3]د.حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص 54.

[4]ناصف يوسف حتى،**مرجع سابق**،ص 273.

و لابد من التأكيد أنه في ظل المسار التكاملى ليس من الضرورى ان يحدث أى تغيير للبنية الدستورية للدولة باتجاه انصهار سياسي،و لكن ما يحدث هو أن دور الدولة و مفهوم السيادة مثلا يفقدان قيمتهما العملية و بالتالى الفعلية و تتحول هذه القيمة او الدور الى المنظمات الوطنية المتخصصة[1]

في الاخير لا بد من الاشارة إلى أن هذه النظرية قد تعرضت لمجموعة من الانتقادات من قبل جملة من الباحثين تمحورت مجملها في كونها لم تعطى اهمية للمشاكل الناجمة بين الدول نتيجة اختلاف و تفاوت قدراتها و امكانياتها و هذا يؤذى الى اختلاف مكانة و الدور الدى تلعبه كل دولة في المؤسسات الوظيفية الجديدة،كما انها جعلت من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و تدهور المستوى المعيشى و الفقر الاسباب الرئيسية لنشوب الخلافات و اندلاع الحروب بين الدول و هدا تحليل بسيط جدا لان الاسباب في ارض الواقع هى اكثر تعقيدا كما ان اغلب الحروب التى اندلعت كان ورائها الدول القوية و ليس الدول الضعيفة هذا من جهة[2]،من جهة ثانية اعتبرت هذه النظرية نظرية مثالية اكثر منها واقعية و يبرز ذلك من خلال تقسيمها النظري للقضايا –سياسة عليا و سياسة دنيا–و هذا التقسيم لا يمكن ان يحدد نظريا او ان يعمم فهو ينتج في الواقع عن رؤية كل سلطة سياسية و تثمينها للقضايا التى تواجهها.و قد اثبتت الاحداث ان القضايا

---

[1] **نفس المرجع**،ص278

[2] د.حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص ص 56–57.

الاقتصادية و الاجتماعية هي موضوع تسييس و تنازع ايضا و خلافات الدول تزداد و تنقص نتيجة ذلك[1].

و هناك حقائق تتخطاها النظرية و هى مصلحة السلطة السياسية و قدراتها على تحريك الامور بالاتجاهات التى تناسبها،تم قضية توازن القوى في ظل غياب فعال لمجموعة الضغط التى لها مصلحة في توسيع رقعة التعاون التكاملى.و اما ثمن تعطيل مسار الاندماج فهو لا يحسب بالأرقام و العائدات المنفعية المجردة و انما بعوامل اخرى و اعتبارات كثيرة تملكها السلطة صاحبة القدرة على تعطيل المسار.و لا تشير النظرية ايضا كيف يمكن ان يبدأ مسار التكامل إذ لم تكن هناك ارادة سياسية واعية تصب في هذا الاتجاه.أما الفرضية الرئيسية في النظرية و التى تعتبر أن الشكل –بنية و اهداف المنظمة–يتبع الوظيفة فهي تقدم نظرة متجزأة لتكوين المنظمات لان هناك عوامل اخرى موضوعية و سياسية تحدد شكل و دور المنظمة و تطور هذا الدور[2].

من كل ما سبق يمكن القول ان الوظيفية الاصلية التى تقوم على فكرة مفادها ان التكامل او الاندماج يكون المنطلق الاساسي له ميدان السياسة الدنيا **(Low Politics)** و التى يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا **(High Politics)** فهى تؤكد على وجوب التركيز على الاساليب التى تؤذى الى توفير الرخاء و الرفاه الاقتصادى لأنه المدخل الانسب للتكامل الدولى و تعتمد في تحقيق نجاحها على ميكانيزم الانتشار او التعميم.و كنتيجة للانتقادات التى تعرضت لها نتج عن ذلك ظهور ما يسمي بالوظيفية

---

[1]محمد سالمان طايع:" التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل : رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديد"،.في : محمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق** .(القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الافريقي،2005)،ص 346.

[2]ناصف يوسف حتى،**مرجع سابق**،ص278.

الجديد التى حاولت تدارك النقص الموجود في الوظيفية الاصلية فما هو فحوها و ما هى عناصر التشابه و الاختلاف مع الوظيفية الاصلية؟.

2-3:النظرية الوظيفية الجديدة:

تعد الوظيفية الجديدة امتداد و رد فعل للوظيفية الاصلية فقد جاءت على اثر الانتقادات التى وجهت لهذه الاخيرة و اعتمدت بشكل كبير على اسهامات ارنست هاس **E.Haas** الذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسة كما فعل سابقا ديفد ميتراني[1]،كما يعتبرها اغلب المفكرين انها الاطار الفكرى لنشأة الجماعة الاوربية.و تستمد الوظيفية الجديدة بعض عناصرها من نظرية الوظيفية الاصلية فكلاهما يعتمد في دراسة الظاهرة التكاملية على المنهج التحليلي الاستقرائي الذى يدرس هذه الظاهرة انطلاقا من جزيئاتها و صولا الى كلياتها،و من خصوصياتها الى عمومياتها و كلاهما يعتمد على مفهوم التكامل كعملية و كحالة و على مبدأ الانتشار او التعميم و على الكيفيات النظرية للوصول الى التكامل بين الاطراف المشاركة على المستويين الداخلي و الخارجي،على المستوى الداخلي من خلال توافر القيم المشتركة(التكامل القيمي)و اهمية العملية التكاملية(المكسب،الفوائد)،و على المستوى الخارجي من خلال عنصر الاكراه(القوى و النخب الخارجية)،متخذين بذلك الفاعلين عبر-وطنيين في اطار التفاعلات الاجتماعية،الاقتصادية،السياسية و العسكرية الشاملة كمستوى للتحليل[2].

و تعتبر الوظيفيون الجدد ان التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا تحديدا القطاعات الحيوية التى تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول التى تدخل في المسار

---

[1]Paul Viott.R, Mark Kauppi.V,**International Relations theory:Realism, Pluralism Beyou**,3ed,(London: Allyna barcon,1999), p 213. **Globalism and**

[2]عبد الناصر جندلي ،**مرجع سابق**،ص245.

التكاملى و لكن هنا يظهر الخلاف مع الوظيفية الاصلية فلا يمكن ان يتم في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء و فنيين،فمسار التكامل السياسي تؤثر فيه مباشرة فهو جزء غير منفصل عن المسار السياسي،فالدولة تتنازل عن سلطتها في بعض المجالات التى ترى استحالة تحقيق فعالية و نجاح فيها انفراديا و يتم ذلك من خلال انشاء و منح منظمات اقليمية صلاحيات و سلطات ما فوق الدولة محدودة و محددة في هذه المجالات،و في هذا الاطار تنشأ نخبة سياسية جديدة في هذه المنظمات لها توجهات و ولاءات اقليمية تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى الاقليمي.و تتم عملية تسييس التكامل بانتقالها من ميدان السياسة الدنيا الى ميدان السياسة العليا.و تساهم عملية انتقال الولاء من الدولة الى المنظمة الاقليمية في التحول السياسي البنيوى الذي يظهر في انصهار الدول الاقليمية في دولة اقليمية واحدة.و تقوم الوظيفية الجديدة على ان عملية التكامل تتم بصورة آلية فإفرازات كل مرحلة خطوة لا يمكن حلها او التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى تصل العملية في نهاية المطاف الى مرحلة الانصهار البنيوي،كما نجد انها تعطي اهمية كبيرة للدور الذي تلعبه النقابات و مجموعات المصالح و الاحزاب السياسية نتيجة المردود المنفعي على مصالحها مما يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة للسلطة السياسية الوطنية لإيقاف أو عرقلة ذلك المسار[1].

كما نجد ان الوظيفية الجديدة قد تخلت عن النظرة العالمية(التكامل الدولى) لمفهوم التكامل و استبدلته بالنظرة الجهوية (التكامل الاقليمي)[2] اى البدأ من منطقة جغرافية تتوفر فيها بعض الشروط الاولية و الاساسية التى تتمحور اساسا في مسألة وجود التجانس

---

[1]ناصف يوسف حتي،**مرجع سابق**،ص279.

[2]صالح عمر فلاحي،"إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية و الأفاق المستقبلية"،في مجموعة مؤلفين،**التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**،(الجزائر :دار الهدي، 2005)، ص59.

السياسي و الاقتصادي(التعددية السياسية و الاقتصادية)بدلا من التكامل في الاطار الدولى كما هو الحال في الوظيفية الاصلية[1].و نجد ان محمد محمود الامام قد لخص هذه الشروط و التى –حسب رأيه –لا بد من توفرها في اى مسار حتى يتحقق التكامل الاقليمي في[2]:

–ان تكون خطة مسار التكامل محددة وظيفيا،بمعني ان يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية.

– ان يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم.

– أن يكون هناك قدر من التجانس بين الدول المعنية،و هو الشيء الذى من شانه تحقيق الاجماع حول الاهداف المتوخاة و الوسائل الكفيلة بتحقيقها

– وجوب توفر نوع من التفاهم و تطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية و العمل على اعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية،و هو الامر الذى من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الفوق وطني،بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية و هو الشيء الذي سيؤدى في النهاية الى ترسيخ قناعات مفادها ان وجود مؤسسات اقليمية (عبر وطنية **Transnational**) اقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة اكبر.

و عليه يتضح مما سبق ان التجمعات الاقليمية هى الاقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات الدولية و اذا نجح هذا المسعى–تعميق الشعور بأهميته–و حقق نتائج في

---

[1]حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص62

[2]محمد محمود الامام:"التكامل الاقتصادي:الاساس النظرى و التجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي"،في: مجموعة مؤلفين،**الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادى و الواقع العربي:مقاربات نظرية**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1990)،ص228.

ارض الواقع تزايد احتمال بان تمتد العملية التكاملية الى ميادين اخرى.و تجدر الاشارة الى كون ان الوظيفية الجديدة قد ركزت في طرحها على مسألة وجود مجتمع ديمقراطى بالمفهوم الغربي الذي يكون فيه القرار السياسي محصلة للعلاقات و التحالفات القائمة بين القوى السياسية –الرسمية و غير الرسمية– التى من شأنها المساهمة في التأثير على السلطة السياسية و تحويل اى موقف ضد المسار التكاملى الى قرار سياسي لمصلحة هذا المسار احدى اهم مسلمات الوظيفية الجديدة.كما تعد هذه الاخيرة اكثر واقعية مقارنة بالوظيفية الاصلية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية و السياسية[1]*.

هذه هي اهم المرتكزات النظرية التي تقوم عليها الوظيفية الجديدة إلا ان هناك بعض المرتكزات التى تختلف من مفكر الى آخر و التى شكلت التيارات الفكرية لما يسمي بالوظيفية الجديدة و التى يمكن اجمالها في:

اولا/كارل دوتش و عملية الاتصال:اعتمد في تحليله لظاهرة التكامل على نظريتي الاتصال و النظم* معطيا اهمية بالغة لعنصر الاتصال باعتباره في نظره عاملا اساسيا في توثيق الصلة بين الافراد على المستوى المحلى و الوحدات السياسية على المستوى الدولى فينشأ نوع من علاقات التبادل بينها تكون بوادر اولية نحو تكوين علاقات تكاملية

---

[1] **المرجع نفسه**،ص 280.

*لمزيد من التفاصيل فيما يخص الانتقادات التى وجهت لهده النظرية انظر:ناصف يوسف حتى،**مرجع سابق**، ص ص280-281

* في هذا المجال استفاد دوتش من دراسات و ابحاث نوربرت وينر **Norbert Wieneer** و تالكورت بارسونز **Talcott parsons** في المجال السوسيولوجي كون ان هذه الدراسات تتعامل مع التكتلات الاجتماعية كمنظمات لا كمجتمع للأفراد و عنصر الاتصال هو الرابط التى تنشئ هذه المنظمات الاجتماعية.

فيما بينها إلا اذا مرافقا بالاستجابة المتبادلة**كما و لابد من توفر شرط مهم ألا و هو عنصر الثقة المتبادلة ما بين الحاكم و المحكوم.و هذا ما يسمح بمعالجة المشاكل بصورة ودية دون اللجوء الى توظيف القوة و هنا يظهر توافق بين دويتش و ميتراني في دعوته الى انشاء مؤسسات كفيلة بضمان السلم و الامن و الاستقرار.

و قد قام " **دويتش** " بدراسات ارتكزت على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته لمنطقة شمال الأطلسي،حيث قام بدارسة عشر حالات تكامل وتفكك على المستوى الوطني ، مع ذلك ربما تكون هذه الدراسة مفيدة في دراسة التكامل أو التفكك على المستوى الدولي، إذ ثمة بين عملية التكامل الداخلي وعملية التكامل على المستوى الدولي،و قد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات:**النموذج الاول:**قائم على فكرة "الامن الموحد" كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية،حيث كانت عبارة عن عدة ولايات تم اتحدت وأصبحت دولة واحدة،ولها حكومة تمثلها جميعا و امنها اصبح مرتبطا،اما **النموذج الثاني:** فهو قائم على فكرة"الامن المتعدد"مثل العلاقة التى جمعت مابين فرنسا و المانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية او بين كندا و الولايات المتحدة ،حيث ان هذه الدول من حيث الحكومات و الواقع القانوني منفصلة عن بعضها البعض لكنها من الناحية الامنية فهى مترابطة مع بعضها البعض.

ولقد قام كارل دوتش بوضع و تحديد جملة من الشروط لإقامة ما اطلق عليه اسم"**مجتمع الامن الموحد**"نجملها في:التطابق المتبادل للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي،نمط حياة وأسلوب معيشة متميز،توقع المنفعة المشتركة ،زيادة ملموسة في

** الاستجابة المتبادلة:يقصد بها عملية الرد المقنعة لمجموعة طلبات الفاعلين السياسيين المساهمين في العملية التكاملية.

القدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة،نمو اقتصادي أعلى و متقدم،على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة،بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المترقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها ؛توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات السياسية على الأقل ، وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل،وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا،على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة،وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعي على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة،تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة،بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المراد تكاملها،جود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية،وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك.بينما"**مجتمع الامن المتعدد**"حسبه فلابد من توفر الشروط الثلاثة التالية:اتفاق القيم السياسية بين صانعي القرار،قدرة صانعي القرارات في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض،الاستجابة المشتركة،فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى العنف أو إلى قنوات عبر وحدات أخرى.

ثانيا/ارنست هاس و فكرة تكامل القطاعات:

انطلق ارنست هاس*في صياغة مجمل افكاره حول التكامل و البرهنة عليها من تأثره الكبير بتطور التجربة التكاملية في اطار السوق الاوربية المشتركة،فعرف التكامل على انه:

"عبارة عن عملية تحاول من خلالها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها و اهدافها و نشاطاتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الى مركز او وحدة اوسع و اشمل و التى تمتلك مؤسساتها او تهدف الى امتلاك شرعية قانونية على الدولة الوطنية المعنية"[1].

و عليه نلاحظ انه اعتبر التكامل عملية **Integration as a Prcess** تتبني من خلالها الدول المشاركة فيها استراتيجية تهدف الى بلوغ جملة من الاهداف تتمحور عادة حول بناء السلم الدولى و التخفيف من حدت الصراع بين الدول و الوصول الى الرفاه،و هذه الاهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الدولية و الاقليمية.كما يرى هاس ان هذه العملية تقوم على اساس وجود مصالح مناقضة فالطبيعة التنافسية هي التى تولد الرغبة للبحث عن طرق التى تخدم جميع المصالح [2]من خلالها حساب معدلات المكسب و الخسارة في القطاعين العام و الخاص لكل الاطراف المشاركة فيها–درس هيئة الصلب و الفحم الاوربية–كما انه يري ان المصالح الانانية لدولة من الدول المتكاملة قد تلعب دورا في استقطاب أو ابعاد اطراف او نخب اخرى كمحاولة فرنسا ابعاد بريطانيا من السوق الاوربية المشتركة.

---

*لقد ألف **هاس** كتابين في موضوع التكامل،الاول سنة 1958 بعنوان **The Uniting Of Europe** و الثاني سنة 1964 تحت عنوان **Beyond The Nation State**و هو يعرف اليوم بأب الوظيفية الجديدة و لقد كان متأثرا بتطور التجربة التكاملية الاوربية .نقلا عن:حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص66.

[1]عبد الناصر جندلي،**مرجع سابق**،ص248.

[2]حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص66.

و يعتمد هاس في تحليله للتكامل و الاندماج على نظرية الجماعة **Group Theory** التي بمقتضاها يعتقد ان بداية أي تجربة تكاملية يجب أن تقترن بموافقة و مساندة الجماعات و الفئات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي،و هذه العملية لا تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع و لا تتطلب تجانس الأهداف و هذه الجماعات يمكن أن تكون صناعية،سياسية عمالية،كما نجده قد ركز في العملية التكاملية على:

***مبدأ التسييس التدريجي Gradual Politicisation** للأهداف التي تكون في البداية ذات طبيعة فنية و ليست محل خلاف بين الاطراف المتكاملة و يشترط توفر شرطين اساسيين فى مجموع الفنيين او الخبراء الدين يسعون لتحقيق هده الاهداف،اولا ان يكونوا من منطقة التكامل،ثانيا ان يكون الخبير مسئولا في دولته[1].من اجل ضمان توسع العملية التكاملية لتشمل بقية القطاعات الاخرى و يتم الانتقال من المجال الفني–الفني الى الميدان السياسي.

***مبدأ الانتشار او التعميم** هو جوهر المقترب الوظيفي الجديد بحيث يبدأ التكامل في الانتشار لينتقل من المجال الفني الى المجال السياسي كما ان عدد المناصرين لمشروع التكامل يبدأ بالتزايد مع اثبات مع زيادة المنافع التى تحققها المنظمات فوق القومية على الدول المشاركة في المسار

*مسألة الولاء للتنظيم الدولى اقليميا او دوليا لإنشاء العملية التكاملية[2].

---

[1] جهاد عودة،**مرجع سابق**،ص113.

[2] عبد الناصر جندلى،**مرجع سابق**،ص 252.

من كل ما سبق نستنتج انه ثمة جدل واسع مابين منظري نظرية التكامل في تحديد طبيعته وذلك راجع لتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها لهذه الظاهرة و لقد ميز الباحثون مابين زاويتين أساسيتين يمكن من خلالها تعريف و تحديد طبيعة ظاهرة التكامل و هما:

– الزاوية الحركية أو الديناميكية:هي الزاوية التي تشير إلى التكامل باعتباره عملية أو مسار(**a process**)يتم بمقتضاها توحيد و جمع العناصر المختلفة و المتميزة في نسق عضو أو نظام واحد،و هو الموقف الذي يتبناه **أرنست هاس**،و يتجلى ذلك بوضوح في تعريفه للتكامل بأنه:"العملية التي تتضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة،و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة الوطنية القائمة".

–الزاوية الستاتيكية:ينظر إلى التكامل على أنه موقف أو حالة أو واقع(**situation**) أي شيء ما تحقق بصورة نهائية،و من أبرز مناصري هده الزاوية نجد **أميتاني اتزيوني A.Etzioni**حيث فرق في كتابه **التوحيد السياسي Political Unification** الصادر سنة **1970** ما بين تعبير التوحيد السياسي الذي قصد به عملية التكامل،و مصطلح التكامل الذي يصف به الموقف الذي انتهت إليه العملية التكاملية،و يكون في هذه الحالة مرادفا للتوازن فيقول[1]:

> "**إن المجتمع يصل إلي درجة التكامل إدا كان يملك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف و الإكراه،بحيث يكون لهدا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع المنافع داخل المجتمع و تمثل المرجع الرئيسي لتحديد الهوية**

[1] جيمس دورتي و روبرت بالشنغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ت:وليد عبد الحي،(الكويت:كاظمة للنشر و التوزيع،1985)،ص 271.

السياسية،و هو بدلك يرمي إلي تحقيق التوحيد السياسي Politcal Unification الذي يلي التكامل".

و نظرا لصعوبة الفصل مابين الزاويتين–التكامل كعملية و التكامل كحالة –ظهر الرأي التوفيقي الذي سنعتمد عليه في هذه الدراسة و هو رأى المفكر **بالاسا**–كما أشرنا سابقا–على أن التكامل هو عملية و حالة في آن واحد و فند بعده **كارل دويتش K.Deutsh**،و نظرا إلى أن التكامل السياسي كعملية قد يؤدى إلي التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي و هو الثقة المتبادلة مابين الحاكم و المحكوم داخل كل وحدة سياسية طرف في التكامل مما ينتج عنه تحقيق الاستقرار و الأمن و السلم.

كما يرى **دويتش** أن التكامل لا يمكن أن يكون ناجحا إلا إذا تم على مستويين:**الرسمي**؛و يقصد بها السلطة السياسية الحاكمة و **القاعدي**؛و قصد بها الجماهير،الرأي العام،و المشاركة السياسية و يعتقد كل من **أ.ج.ر قروم A.J.R.Groom** . و **ألكسيس هيروقليدس Alexis Heraclides** بأن التكامل كحالة يمكن يحدث عندما تتوفر شروط،و كعملية عندما يكون التكامل يتأرجح بين وحدات سياسية مهيأة للاندماج و تلك الرافضة له.و هنا يأتي دور العوامل الخارجية المتمثلة في النخب و القوى السياسية الخارجية في التأثير على تلك الوحدات السياسية التي أبدت عدم رغبتها في الاندماج[1].

ثالثا/اميتاي ايتزيوني و فرضيات التوحيد السياسي:

قام ايتزيوني بالتركيز في دراسته على المقارنة بين الوحدة السياسية التي قامت بين دول محددة و هي:فدرالية دول الكراييب **1958–1962**،جمعية الدول الاسكندينافية

[1] جندلى عبد الناصر،**مرجع سابق**،ص240.

1953-1961،اتحاد الجمهورية العربية **1961-1985**،السوق الأوروبية المشتركة **1958-1964**[1]،و قد استخلص النتائج و الفرضيات التالية:

-أهمية النخبة الخارجية :إذ رأى أن النخبة الخارجية تشجع وتدعم عملية التوحيد، إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخبة المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى للتوحيد.

-الاتحادات الفاعلة هي المحكومة بنخبة النظام لا بنخبة الفرد وفي هذه الفرضية يفضل ايتزيوني ضآلة عدد النخب.

-كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخبة أكبر كلما تدعمت الهوية الإجتماعية للإتحاد أكثر كلما كانت احتمالات النجاح أكبر.

-البطء في جهود التوحيد يكون أكثر فاعلية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة و الإسراع في الخطوات يكون أكثر فاعلية عندما يصل الإتحاد إلى المرحلة النهائية

-إن مكافئة الحصول على المنافع أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية و الفرعية المشاركة في الإتحاد هو عامل هام لدفع النجاح لحده الأعلى،إذ أن توزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأييد حيث يصبح لدى الأطراف منافع مكتسبة تساهم في تصليب موقفها عند مواجهة الإتحاد لأية أزمات

ما يلاحظ على الفرضيات أو النتائج المستخلصة عند ايتزيوني أن النخبة هي المحرك الأساسي لعملية التكامل،و يقصد بها نخب النظام و هي نخب منفعية،نخب تعريفية، نخب عسكرية إكراهية.

---

[1] حسين بوقارة،.**التكامل في العلاقات الدولية** ،(الجزائر دار هومة،1998)،ص 72

و لقد تعرضت هذه النظرية هي الاخرى لجملة من الانتقادات كانت تصب في مجملها حول مسألة عدم اعطاء الوظيفيون الجدد اهمية للبيئة الدولية في حين ركزوا انتباههم في تحليلاتهم على الوظائف و العمليات أو بنى التجمع الإقليمي،فمواقف الأفراد و الدول و كذلك أهدافهم الإقليمية و الاتفاقات التي يتوصلون إليها و العمليات التي يلزمون بها أنفسهم هي عوامل مهمة في تفسير التكامل،فهم وحدات عضوه في النظام الفرعي الإقليمي للعلاقات الدولية و الذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل[1].كما انهم اهملوا موضوع الصراع الذي يلعب دورا في التكامل أو الوحدة،على الرغم من أن دارسي الصراع بحثوا دوره في التكامل،أي أن دارسي التكامل أهملوا موضوع الصراع في حين ركز دارسو الصراع على دوره في التكامل[2].كما انهم لم يثبتوا صحة الافتراض بتطور العملية التكاملية في اتجاه التصاعد عن طريق الانتشار **(Spill-Over)** و انما يمكن ان تحدث انتكاسة اذا تفاقمت المشاكل في قطاع معين مما قد يؤدي الى بداية موجة من الانحسار في العملية التكاملية**(Spill-Back)**[3]

---

[1]عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2008)،ص 89.

[2]جيمس دورتي، روبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ت:وليد عبد الحي ،(بيروت:كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ،1985)،ص303

[3]حسن نافعة:" تجربة التكامل والوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي"، **المستقبل العربي**،ع 135،السنة 1991،ص 31.

المحور الثاني :

أهم التجارب التكاملية لدول أمريكا اللاتينية

المحور الثاني :أهم التجارب التكاملية لدول أمريكا اللاتينية

تمهيد:

سنتطرق في هذا الجزء (المحور) من المحاضرات إلى أهم التجارب التكاملية التي شهدتها أمريكا اللاتينية بعدما تطرقنا إلى الجوانب النظرية للتكامل في المحور السابق ،وهذا من خلال تقسيمها إلى نوعين من المجهودات :المجهودات الدولية التي كانت ذات طابع جماعي من جهة،والمجهودات الدولية التى كانت في إطار التجمعات الفرعية من جهة ثانية.

اولا/ الواقع التنموي والاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية:

ثانيا/ تجارب التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية

اولا:

الواقع التنموي والاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية:

اولا/ الواقع الجغرافي و التنموي والاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية:

1/الخصائص االجغرافية والطبيعية:

تتموقع بلدان أمريكا اللاتينية في الأمريكيتين والتي تستخذ فيها في المقام الاول اللغات الرومانية، أي التي اشتقت من اللغة اللاتينية وبخاصة الإسبانية والبرتغالية، وهي اسم حديث نسبياً، حيث يطلق اسم" أمريكا اللاتينية "على جميع الأراضي والجزر التي تقع إلى الجنوب من حدود الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك، وحتى نهاية القارة الجنوبية في جزيرة أرض النار أو(رأس هورن) ، وعليه فإن أمريكا اللاتينية تشمل بالإضافة إلى قارة أمريكا الجنوبية جزءاً من أمريكا الشمالية ومجموعة الجزر الممتدة على الحافات الخارجية للبحر الكاريبي(مجموعة جزر الهند الغربية)[1]

ويلاحظ أن جميع العناصر المكونة للكيان الطبيعي لأمريكا اللاتينية من خصائص وسمات مميزة في كثير من الاحيان عما هو قائم فى القارات الاخرى ألأخرى فلكل من الموقع والشكل العام للقارة، وأشكال السطح الأخرى مميزات كثيرة تنطوي على الكثير من العلاقات المكانية بإبعادها المحلية والعالمية،والتى انعكست على سلوكيات الانسان وعلاقاته مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالى رسم الشخصية الجغرافية للقارة

تتكون أمريكا اللاتينية من ثلاث كتل هي :أمريكا الوسط ، منطقة البحر الكاريبي، أمريكا الجنوبية .إضافة الى مجموعة جزر تربط بين الكتلتين الوسط والجنوبية، إضافة إلى تواجد قناة بنما الاصطناعية الهامة، التي تصل بن أكبر محيطات العالم

[1] حسن نجم طه،**امريكا اللاتينية(ارضا وسكانا)**،الكويت:مطبوعات جامعة الكويت/1990،ص 14

(الاطلسي والهادي) يحدها شمالا الو.م.ا وجنوبا المحيط المتجمد الجنوبي وشرقا المحيط الاطلسي وغربا المحيط الهادي،وتأتى في المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة والتى تقدر ب20.158.154 كلم مربع،يوجد من هذه المساحة 17.48000 كلم مربع في امريكا الجنوبية وحدها وتأخذ امريكا اللاتينية شكل المثلث تقريبا قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب ورغم هذا الامتداد المتواصل بين الكتلتين الشمالية والجنوبية الا انها تختلف من حيث البناء والتركيبة[1]

وبالتالى مظاهر وأشكال السطح مختلفة ومتباينة، فالجزء الأكبر من تكوينات السطح للكتلة المائية يعد استمراراً لتكوينات القارة الشمالية، والتي تنتهي جنوب االمكسيك لتبدأ بعدها لتكوينات انتقالية تشمل أمريكا الوسط ، وبعض جزر البحر الكاريبي، أما أمريكا الجنوبية فلها تكوينات مستقلة من حيث المظهر والتوزيع وهنا بيمكن التمييز بين ثلاث مناطق جغرافية في أمريكا اللاتينية وهي:

1/تكوينات بلاد المكسيك والتي تتميز بسيطرة الهضبة المرتفعة ،وهي جزء من سلسلة الهضاب والأحواض الداخلية

المحصورة بين سلاسل الجبال الغربية للقارة والممتدة امتداداً طوليا بين الشمال والجنوب.

2/تكوينات أمريكا الوسطي: تتكون من السلاسل الجبلية الالتوائية الحديثة، التي تتخللها العديد من الوديان والأراضي المنخفضة

3/ تكوينات أمريكا الجنوبية،هي أكبر التكوينات وأكثرها تنوعاً باعتبارها تشمل جميع دول القارة الجنوبية، وتتألف من كتلة البرازيل(هضبة البرازيل)وهضبة جيانا شمالا جبال

[1]The Physical Geography of Latin America, National Geographic Society, http://www.glencoe.com/sec/socialstudies/ose/gwg/tx/sample/docs/Chap08.pdf, p 194.

الانديز و المنخفصات الداخلية وحوض الامازون والمرتفعات الشرقية ومجموعات الجزر الكبيرى

إن مناخ القارة اللاتينية أقرب ما يكون للمناخ المداري، خاصة أن ثلثة أرباع القارة يقع جنوب خط الاستواء، وبالتالى تتأثر بالمناخات المدارية الدافئة ، مع بعض التغيرات حسب القرب والبعد عن خط الاستواء وتأثير الكتل الجبلية على مناخ القارة، وقرب الاطراف الجنوبية ، وانفتاحها على مناخ القطب المتجمد الجنوبي .أما بالنسبة للغطاء النباتي :فتمتاز القارة بنباتات

أما بالنسبة للغطاء النباتي :فتمتاز القارة بنباتات المناطق المدارية المطيرة التى تتمتع بأشجاربا الكثيفة و المنتنوعة وهناك أيضاً غابات المناطق المدارية شبه المطيرة والمناطق المعتدلة التي تكثر فيها حشائش السافانا وحشائش البراري المعتدلة ، ويشذ عن كثافة الغطاء النباتي وتنوع و في القارة الشريط الصحراوي(أتاكاما)في شمال تشيلي وجنوب البيرو.تعد غابات الأمازون من اهم موارد الأخشاب في القارة، وتساهم بحوالر 13 ٪ من إجمالى الإنتاج العالمي من الأخشاب، كما تسهم أمريكا الجنوبية بالعديد من المحاصيل الزراعية مثل القمح، والأرز، حيث تنتج القارة حوالر3 ٪ من الإنتاج العالمي لكل منهما، وتنتج القارة من البن حوالى 50 ٪ من الإنتاج العالمي، وتنتج حواى 33 ٪ من الإنتاج العالمي من قصب السكر، أما القطن فتنتج حوالر6 ٪ من الإنتاج العالمي، و 10 ٪ من الإنتاج العالمي للتبغ، إضافة لذلك تمتاز القارة بأنها من أكثر مناطق العلم كثافة بالمراعى وبخاصة في مناطق أمريكا الجنوبية[1]

[1]يوسف عبد ابغميد فايد، **جغرافية المناح والنبات**، القاررة، دار الفكر العربي، 2005 ، ص24

2/ الخصائص الاقتصادية:

بدأت دول أمريكا اللاتينية في أعقاب نهضتها الاقتصادية ، في التسعينيات من القرف العشرين ، البحث عن صياغة نظام عالمي جديد يؤمن لها لعب دورها المستحق في إعادة رسم هيكلية عالمية جديدة ، ومؤسسات دولية عصرية تعكس التغير الذي طرأ على مراكز القوى العالمية منذ الحرب العالمية الثانية ، وتأخذ بالحسبان مصالح الدول النامية ، وباتجاه ارساء الأسس المتينة لانجاز التكامل الاقتصادي فيما بينها.

كانت معظم دول القارة مستعمرات تابعة للدول الاستعمارية الكبرى(إسبانيا والبرتغال) والتي نهبت ثرواتها وإمكانياتها ضمن ما كان يعرف بالتابعية لتلك الدول، والتي استمرت حتى فترة الاستقلال التي بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر ، والتي ادت بتقليص نفوذ الدول الاستعمارية في القارة ، فقد شعرت الكثير من الحكومات المستقلة الجديدة أنها بحاجة الى تطوير مواردها دعماً لاستقلالها الوطني من جهة ، واللحاق بركب التطور المتزايدة من جهة أخرى ، ولكن بدا ان دول القارة لم تكن قادرة على تحقيق ذلك ، بسبب فقرها من ناحية ، وضعف مواردها البشرية وقدراتها من ناحية أخرى ، فقد عمدت الى دعوة الاستثمار الأجنبي ، للقيام بهذه المهمة والتي لم يكن لها سوى متابعة الخط الاستعماري السابق ، وهو إبقاء أمريكا اللاتينية مصدراً للحصول على الخامات الأولية ، الزراعية والنباتية المعدنية ، وجعلها سوقا لمنتجاتها ، وما ان اطل القرن العشرين حتى كان الاقتصاد اللاتيني قد تبلور وانتظم حول العديد من الخصائص اهمها:

*اعتماد الاقتصاد القومي عل تصدير سلعة رئيسية ، أو بضعة سلع رئيسية قليلة ، والتي كانت في الغالب عل شكل موارد أولية زراعية أو معدنية ، وكان لمثل هذا الوضع آثار

سيئة على الاقتصاد القومي للدول ، وذلك بسبب تقلب أسعار المواد الأولية في السوق الدولية ، وتدني اسعارها ، بالتالى تدني العوائد المخصصة للتنمية.

* تغلغل الاستثمارات الأجنبية ، وسيطرتها على الكثير من قطاعات الإنتاج التصديري من خلال الامتيازات طويلة الآجل لاستغلال الموارد وبخاصة المعدنية ، وإنفاق غالبية العوائد في بعض التجمعات الحضرية ، لاسيما العواصم ، وبقاء النسبة الكبيرة من المجتمع اللاتيني غير مستفيدة من هذه الموارد.

*عدم التوازن في استغلال موارد الثروة ، إذ تم استنزاف هذه الموارد بشكل كبير بالقرب من التجمعات السكنية وذات المواقع الهامة ، في حيث تركت الكثير من المناطق الداخلية دون استغلال ، وظلت بعض المناطق غنية بثرواتها في حين استغلت بشكل كبير في مناطق أخرى[1]

مما لا شك فيه ان خصائص أعلبه تظهر السمات العامة ليس لبلدان نامية فحسب ، بل لبلدان في حالة من التخلف والتبعية والاقتصادية والسياسية ، وقد عزز تفاقم الأزمات الاقتصادية التي صاحبت الحربين العالميتين الاولى والثانية ، وما أعقبها من فترات كساد عالمي ، على عرقلة تدفق كثير من السلع الاستهلاكية المصنعة من الخارج ، وعرقلة تسويق منتجات دول أمريكا اللاتينية ، خاصة من الموارد الأولية، الأمر الذي أصاب معظم الاقتصاديات الوطنية للقارة بالهزات الاقتصادية ، مما دفع بالحكومات الوطنية لاتخاذ بعض الإجراءات اللازمة باتجاه هذه الاقتصاديات وتعزيزاً لاستقلاليتها ، ومن هذه الإجراءات:

---

[1] اسماعيل صبري عبد الله،نحو **نظام اقتصادي عالمي جديد**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977 ، ص 120

-تبني مشاريع الاصلاح الزراعي، وإعادة توزيع الأراضي، وكانت اول بوادرها قد ظهرت في المكسيك .

-تأميم مصالح الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في مجال التعدين وخطوط النقل والاتصال،كما حصل في بوليفيا، حيث أمم الرئيس " إيفو مورااليس "قطاع الغاز والنفط.

-طرح مشا ريع التنمية، لاسيما في مجال إقامة الصناعات، سواء كان منها الأساسية أوالاستهلاكية عامة أو خاصة كما حدث .في البرازيل عا1994

-إعادة توزيع السكان عن طريق نقل مراكز الثقل السكاني من المناطق الهامشية نحو الداخل، وخاصة عن طريق نقل عاصمة البلاد باتجاه الداخل، أو بتأسيس مشاريع أساسية في مناطق الاطراف كالبرازيل التي نقلت عاصمتها من" ريو دي .جنيرو "الى" برازيليا " عام 1961

وظلت أمريكا اللاتينية تستورد معظم السلع الصناعية التي تحتاجها، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، الى ان بدأت الحكومات بإقامة المصانع التي تستخدم الخامات المحلية المتاحة، وحصلت على المنتجات التي حلت محل السلع المستوردة.إن معظم دول أمريكا اللاتينية خاصة الكبرى منها (البرازيل المكسيك) ، تبنت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يوحي بان الاقتصاد اللاتيني ورغم تعتره فانه اخد يتجه نحو التوازن بين قطاعاته المختلفة وتتمثل اهم القطاعات الاقتصادية في امريكا اللاتينية قي:

2-1/قطاع القطاع الزراعي:

لا يزال القطاع الزراعي الأكثر أبنية في حياة السكان في دول أمريكا اللاتينية، إذ تساهم الزراعة بدور رئيسي في الاقتصاد والنسيج الاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث ساهم القطاع الزراعي بحوالى5 ٪ من الناتج المحلي الاجمالى للمنطقة في عام 2012 ، كما بلغت نسبة القوة العاملة في هذا القطاع خوالى 19 ٪ من الذكور و9 ٪ من عمالة الانات خلال 2011/2008 وبالإضافة الى ذلك ، فقد تطورت مساهمة الصادرات الزراعية من أمريكا اللاتينية في صادرات الأغذية والزراعة العالمية من8 ٪ في منتصف التسعينيات من القرن العشرين الى حوالى 13 ٪ في عام2011[1] تشير بيانات التجارة ان المنطقة هي مصدر مهم للسلع الزراعية الى العالم ، فقد شكلت الصادرات الزراعية من المنطقة حوالى ٪ 16من اجمالى صادرات الأغذية والزراعة العالمية بين عامي 2012 و 2014 ، في حين شكلت وارداتها الزراعية حوالى ٪ 4من اجمالى واردات الأغذية والزراعة العالمية خلال الفترة نفسها .وقد شكلت أمريكا الجنوبية،على وجه الخصوص، المورد الرئيسي للسوق العالمية .كما طورت العديد من دول أمريكا اللاتينية نشاطها الزراعي وأدخلت عليه التقنيات الزراعية ، واهم الزراعات وبخاصة التصديرية منها، الأخشاب الموز والبن وفول الصويا وقصب السكر والحبوب والقطن[2]

---

[1] Walter Vergara & others: Agriculture and Future Climate in Latin America and the Caribbean… Systemic Impacts and Potential Responses, Discussion paper, Inter-American Development Bank, February 2014, p1

[2] Andy Duff and Andres Padilla: Latin America…agricultural perspectives, Economic Research, Rabobank, September 28, 2015, p 1-2.

2-2/الموارد المعدنية والتعدين:

شكلت الموارد المعدنية أحد اهم أسباب استعمار دول القارة من قبل إسبانيا والبرتغال ، وتتوزع المعادن والثروات النفطية

توزيعاً جغرافياً واسعاً في انحاء القارة ، واهم هذه الموارد النحاس والذهب والحديد والقصدير والزنك، فضلا عن غناها الكبير بالثروات النفطية ، خاصة في فنزويلا .إذ تعد أمريكا اللاتينية موطنا لثاني أكبر احتياطي من النفط بعد منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت الاحتياطيات النفطية لهذه المنطقة حوالى 20 ٪ من اجمالى الاحتياطيات العالمية . كما تتميز أمريك االلاثينية بامتلاكها لكميات كبيرة ومتنوعة من الموارد المعدنية، والتي تشكل مصدراً هاما من مصادر الدخل للاقتصاد الإقليمي، إذ تنتج المنطقة حوالى 15 ٪ من الإنتاج العالمي للذهب، و 45 ٪ من الفضة، و 40 ٪ من النحاس، كما يحتوي المنطقة على الاحتياطيات هامة من القصدير، الموليدتيوم والزنك والبوكسيت (الالمنيوم)، والفحم ، النيكل ،والرصاص وغيرها من المعادن الأخرى[1].

2-3/قطاع الصناعة:

يشكل التصنيع هاجسا كبيرا لمعظم دول أمريكا اللاتينية ، خاصة المكسيك الدول الجنوبية باعتبار ان ذلك يقدم حلولاً للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في تلك الدول، وتوجهت بعض دول القارة للصناعات الثقيلة (سيارات أسلحة صناعات نفطية .)حيث شهدت القارة تطوراً صناعياً برزت ملامحه في إنتاج البضائع التي يمكن تصديرها بدلاً من إنتاج البضائع المحلية ، فضلا عن ارتفاع نسبة مساهمة النشاط

[1] Martin Walter: Extractives in Latin America and the Caribbean, Energy Division, Infrastructure and Environment Sector, Inter-American Development Bank, January 2016, p 8.

الصناعي في الناتج المحلي الاجمالى لعدد من دول القارة، إذ وصلت هذه النسبة الى 29٪ في البرازيل ، وازدادت الى 38 ٪ في المكسيك ، ويعود هذا التطور الصناعي في القارة الى عدة أسباب تتمثل فما يلي:

–وفرة الموارد الأولية النباتية والحيوانية والمعدنية

-سعة الاسواق المستهلكة.

–وفرة الأيدي العاملة الرخيصة.

–وفرة مصادر الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المائية بالدرجة الاولي

ان معظم الصناعات السائدة في أمريكا اللاتينية هي الصناعات الاستخراجية الخفيفة ،ومنها صناعة التعدين ، التي تعد واحدة من اهم الصناعات في أمريكا اللاتينية .إضافة الى وجود عدد من الصناعات الثقيلة ، حيث تتمتع صناعة السيارات في أمريكا اللاتينية بفترة ازدهار ، وخاصة في البرازيل ، المكسيك ، الارجنتين ، وكولومبيا ، ،وفينزويلا ، وتتميز صناعة السيارات في هذه الدول بأنها الأكثر نموا في المنطقة .ففي عام 2011،أصبحت البرازيل سابع أكبر منتج للسيارات في العالم ب31 مليون سيارة .وعلى الرغم من التقدم المحقق في مجال صناعة السيارات في أمريكا اللاتينية[1]، إلا أنها لم تصل الى نفس مستوى منتجي السيارات الرئيسية الأخرى في البلدان ذات الاقتصاد الصاعد مثل الصين والهند ، على سبيل المثال .ومع ذلك ، يمكن القول ان دول أمريكا اللاتينية يمكن ان تزيد من قدراتها الحالية وتلعب دوراً أكثر اهمية بكثير في صناعة السيارات العالمية ، خاصة وان البرازيل هي ثاني أكبر منتج للايثانيول في العالم 34 ٪

[1] ibid

بعد الولايات المتحدة الأمريكية 55٪ حيث يستخدم هذا الاخير كوقود للسيارات في البرازيل .كما ان بوليفيا ، تشيلي، و الارجنتين تمتلك حوالى 58 ٪ من موارد الليثيوم العالمية ، والذي يمثل عنصراً أساسياً لإنتاج بطاريات السيارات

2-4/قطاع السياحة والسفر:

بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الاجمالى لدول أمريكا اللاتينية في عام 2013 حوالى 142.5 مليار دولار أي ما يعادل 3.3 ٪ من الناتج المحلي الاجمالى، ومن المتوقع ان تنمو هذه المساهمة لتبلغ مساهمتها حوالى 315 ٪ من الناتج المحلي الاجمالى في عام 2024 كما أدى هذا القطاع الى توليد حوالى 6087000فرصة عمل في عام 2013 أي ما يعادل 2.9 ٪ من اجمالى القوة العاملة،ومن المتوقع ان يؤدي هذا القطاع الى توليد7990000 فرصة عمل عل مدى العشر سنوات المقبلة.

2-5/قطاع النقل والمواصلات:

تعاني معظم مناطق أمريكا اللاتينية من تخلف وضعف كبتَ في خدمات النقل والمواصلات ، في حين تتمتع بعض المناطق الأخرى المحدودة بأفضل النظم الحديثة ، فشبكة المواصلات والنقل تكون أكثر كثافة وتركيزا حول بعض التجمعات الحضرية،في حين ينكمش امتدادها أو ينعدم في المناطق الأخرى ، ولكن دول القارة وجدت نفسها في الوقت الحاصر في مأزق كبير،وهي تبحث عن تقوية وحدتها الوطنية ، وبسط نفوذها على رقعتها السياسية ، وتكثيف علاقاتها التجارية الخارجية ، ودفع عملية التنمية الاقتصادية . لذلك فقد سعت دول القارة،الى بناء مشاريع كبيرة ومهمة في مجال النقل لاسيما النقل البري مع إضافة خطوط جديدة ، وأنواع جديدة من خدمات النقل بكل انواعها البري الجوي

والبحري فضلا عن النقل النهري (أمازوف ، برانا ، الأونيوكو ، لابلانا .)وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في العقد الاول من القرن العشرين ، في دول البنية التحتية في أمريكا اللاتينية إلا أنها لا تزال تشكل عائقا أمام النمو الشامل[1].

2-6/التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية في أمريكا اللاتينية محورا أساسياً من النشاط الاقتصادي الذي استقطب معظم النشاطات الأخرى للسكان ، وخاصة عندما بدأت دول القارة ، بالتخفيف من المؤثرات الاقتصادية الخارجية ، وذلك بتطوير مواردها عن طريق التصنيع ، بهدف تقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للحصول على السلع ، وعلى تسويق الموارد الأولية كمصدر رئيسي للدخل ،وبالتالى التخفيف من مصادر استنزاف الاقتصاد الوطني،والحصول على مزايا تصدير الإنتاج الصناعي لتامين الموارد اللازمة للقيام بعملية التنمية، وقد ظهر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية ، وأدخلت الصناعة الحديثة،وأخذت دول القارة بتصنيع مواردها الأولية ، وأقيمت الصناعات الحديثة في ظل دعم التشريعات الحكومية ، كالحماية الجمركية من منافسة الصناعات المستوردة المماثلة[2]

وشهد قطاع التجارة الخارجية بمواً كبيرا نحو الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية ، إضافة الى تكوين الاسواق الإقليمية المشتركة الذي جعل التبادل التجاري بين دول القارة يحتل موقعاً متقدماً،فضلا عن إنشاء العديد من الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية بينها سيتم وارتبطت بعض دول أمريكا اللاتينية باتفاقيات اقتصادية خارجية لها مكانتها على الصعيد الاقتصادي الدولى كدولة البرازيل العضو في اتفاقية البريكس مع أقوى

[1]Promoting productivity for inclusive growth in Latin America, Paris, OECD Publishing, 2016, p 15-16

[2] ibid

الاقتصاديات العالمية وما يوفره بها ذلك من بمو اقتصادي مرتفع ، وتشمل صادرات القارة الموارد المعدنية المهمة ، من البوكسيت و النحاس والذهب وخامات الحديد والنفط والسيارات وغيرها الكثير من الصناعات الحديثة ، أما الواردات فتشمل على المواد الكيماوية ، ومواد غذائية ووقود وآلات.

ثانيا

تجارب التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية

ثانيا/ تجارب التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية

في اطار سعي دول امريكا اللاتينية لتحقيق نوع من التكامل فيما بينها بهدف مواجهة مختلف التحديات سواء الداخلية منها او الخارجية ،يمكن تصنيف هذه المجهودات والمساعي الى نوعين رئيسيين وهما:

1/التجارب التكاملية التى كانت في صورة جماعية

2/ التجمعات الجزئية لأمريكا اللاتينية

1/تجارب التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية (التجارب بصورة جماعية)

كما سبق واشرنا يضم هذا الإقليم المكسيك من أمريكا الشمالية وعشر دول تشمل أمريكا الجنوبية عدا لدول الثلاث الصغرى،غويانا (البريطانية)التي انضمت إلى أمريكا الوسطى،وسورينام وجيانا الفرنسية.وتضم هده الدول بارغواي وإقليمين جزئيين هما **القرن الجنوبي**:الارجنتيين واورغواي والبرازيل وتشيلي،**والمجموعة الاندية** (في منطقة النديز):الاكوادور وبوليفيا وبيرو وفينيزويلا وكولومبيا.وهو أكبر اقليم في العالم الثالث،مساحته 19.3مليون كلم مربع .ويبلغ عدد سكانه أكثر من 211 مليونا متجاوزا عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية و الجماعة الأوربية وكان النتاج الاجمالى عند الرابطة 84بليون دولار يعادل 12% من نتاج الولايات المتحدة الأمريكية .وكان متوسط دخل الفرد 418.5دولار اعلى متوسط للدخل بين تجمعات دول العالم الثالث .وتميز الإقليم بالتفاوت الشديد في حجم ومستوي النمو.فتمثل الدول الثلاث الكبرى،الأرجنتين،البرازيل،المكسيك حوالي 70% من المساحة وعدد السكان وتتربع البرازيل على حوالي 44 % من المساحة و40 % من السكان وكان أعلى دخل للفرد في الأرجنتين 972 دولار .يليها المكسيك (461) بينما البرازيل من بين ادني المستويات (229 دولار) .وتعتبر الدول الثلاث :الاكوادور وبارغواي وبوليفيا اقل الدول نموا وأكثرها محدودية في قطاعها الصناعي.وبينما أدى تباين النمو الى تقارب الثلاثة الكبار،فان ضعفه في الاندية وسع الفجوة بين المجموعتين.وكانت الدول الأكبر خاصة المكسيك اقل اعتمادا على التجارة الخارجية

شهد الإقليم معدلات تضخم مرتفعة بلغت 39% مقابل 21% من مجمل الدول النامية.وتفاقمت أزمة المديونية خلال الثمانينيات مما اجبر معظم الدول على إتباع

سياسات تصحيحية قاسية حدت من تبدلها التجاري ومن نمو قاع الصناعة فيها مما انعكس سلبا على جهود التكامل

لقد أقامت دول الإقليم في بداية الستينيات رابطة للتجارة الحرة **(لافتا)** تحولت بعد تعترها إلى رابطة تكامل أمريكا اللاتينية(**لايا)**.كما أنشئ في الإقليم بمعناه الواسع نظام للتكامل**(سيلا)**وسنتناول هذه الترتيبات بالتوالي:

1-1 /رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية لافتا(ALALC)(LAFTA):

أ /قيام الرابطة :

نشأة الرابطة:ناقش مؤتمر اقتصادي لمنظمة الدول الأمريكية في 1957 سبل معالجة الانكماش الذي أصاب التجارة الإقليمية أعقبه تدخل دول القرن الجنوبي الأربع بمشروع اتفاقية تتفق مع قواعد **الغات.** في المقابل دعت **الاكلا** إلى سوق مشتركة بدءا بمرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات تزال خلالها عوائق التجارة الإقليمية مع السماح بإبطاء الحركة بالنسبة للسلع الزراعية والسلع الاستهلاكية المصنعة حتي لا يتسبب خلق التجارة في إثارة قلاقل اقتصادية مع وضع نظام اقتصادي للمدفوعات ولم يتطرق المشروع لتطوير البنية الأساسية للإقليم أو إنشاء بنك تنمية اقليني وعقدت **معاهدة مونتفييديو**(الاوروغواي)، بإنشاء "رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية **(LALAC)**(**Asociacion Latinoamericana de libre Commercio**) "لافتا"**(LAFTA)** ووقعها مع الدول الأربع،باراغواي وبيرو والمكسيك في 1960/2/17 لتدخل حيز التنفيذ في 1961/6/2.وانضمت إليها اكوادور وكولومبيا في 1961.تم فينزويلا في 1966 و بوليفيا 1967 فأصبح عدد الأعضاء 11[1].

[1]مارتن كراوس، **الثورة غير كاملة في أمريكا اللاتينية**، القاهرة: مركز االمشروعات الدولية الخاصة، 2003 ، ص 10

ب/أهداف الرابطة:التزمت الرابطة فقط بتحرير التجارة فيما بين أعضائها ولو أن ديباجتها أشارت إلى العمل المتواصل من اجل أقامت سوق مشتركة وتحقيق تكامل يكفل منافع متبادلة لأعضائها.واكتسبت الرابطة مرونة في مسعاها التكاملى مستفيدة من سماح الباب الرابع لاتفاقية الغات 1964 بعدم ضرورة تعامل الدول النامية فيما بينها بالمثل.وادي تفاوت مستويات النمو إلى تباين الرؤى لأهدافها و تعدد محاولات معالجة هذا التباين ففي 1964 صدر القرار (71) بضرورة اتحاد إجراءات مشتركة لصالح الدول الأقل نموا.الا انه لم يطبق.وفي 1965 اقترحت الاوروغواي وبارغواي وبوليفيا مشروعا للاستغلال المشترك للموارد الطبيعية مصحوبا بإمكان تحرير التجارة فيما بينها غير أن هذا التجمع تأخر ظهوره حتى عام 1981 وفي 1967 أصدرت الرابطة **إعلان بونتا ديل استه** (الاورةغواي) الذي يقر مبدأ جواز إقامة تجمعات إقليمية فرعية او جزئية تشجيعا للتحرك نحو إقامة سوق مشتركة تصم كل من:أمريكا الوسطي وأمريكا اللاتينية بحلول 1985.وكان ذلك الإعلان استجابة لإعلان **بوغوتا**(كولومبيا)الصاذر في 1966 معبرا عن رغبة دول منطقة الانديز في إقامة مشروعات بجهود مشتركة.فأقيمت هيئة التنمية الاندية في 1968،تم تجمع تجمع تكاملي جزئي هو "**الجماعة الاندية**"وسعت الارجنتين والاوروغواي و بارغواي والبرازيل[1] وبوليفيا إلى تنمية مشتركة لحوض نهر بليت واشترطت الارجنتين والبرازيل إلا يتضمن هذا تحريرا للتجارة ،ووقعت معاهدة الامازون في 1978.

ج/التنظيم المؤسسي:يضع مجلس وزراء الخارجية القواعد التوجيهية للسياسة العليا للرابطة باعتباره أعلا سلطة فيها وأعضاؤه وزراء الخارجية أو الوزراء المسئولون عن

[1]عاطف معتمد عبد الحميد، **البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010 ،ص 15

شؤون الرابطة،ويعقد اجتماعه سنويا .يتولى مؤتمر الرابطة النظر في شؤون الرابطة وإجراء المفاوضات السنوية حول التعريفة ويضم مندوبا عن كل دولة وله امين عام ويجتمع مرة كل سنة،وينتخب رئيسا ونائبين للرئيس في كل دورة.أما الجهاز الدائم للرابطة فهو "**اللحنة التنفيدية الدائمة**" التي تتولى مسؤولية تنفيذ المعاهدة وقرارات المجلي والمؤتمر.ولكل دولة عضو صوت واحد فيها ويمثلها مندوب ومندوب مناوب.وتقوم الأمانة العامة بتنفيذ العمليات الإدارية والفنية ويرأسها أمين عام له حق المشاركة في أعمال الأجهزة الثلاث السابقة.كما تضم مؤسسات المالية النقدية،ولجنة تنمية الصناعة وعددا من اللجان القطاعية.

د/ منظمات تمويل التجارة:استفادت الرابطة من ترتيبات أقيمت على مستوى أمريكا الثلاثينية والكاريبي فقد أقام بنك التنمية الأمريكي برنامج تمويل الصادرات السلعية البينية لتقليص الاعتماد على مؤسسات خارجية اقتصر أولا على السلع الرأسمالية تم شمل السلع الصناعية غير التقليدية والسلع نصف المصنعة وتشارك دول أمريكا اللاتينية تسع دول أمريكية وكاريبية في نظام اعم هو **بنك التصدير الأمريكي اللاتيني بلاديكس(BLADEX)** الذي يساهم في تمويل الصادرات ذات المنشأ الأمريكي اللاتيني والكاريبي ووقعت اتفاقيته في اجتماع محافظي البنوك المركزية سبتمبر 1977 في **قرطاجنة(كولومبيا)** وسجل في مطلع 1978 في باناما كمنظمة دولية برأسمال يبلغ 99 مليون دولار تساهم فيه البنوك في المركزية والمؤسسات المالية الرسمية والتجارية وبنوك دولية من خارج المنطقة ويقدم البنك ائتمانا قصير ومتوسط الأجل لتمويل صادرات السلع[1]

[1]مارتن كراوس،**مرجع سابق**، ص 29

الصناعية.خاصة السلع الرأسمالية و الاستهلاكية سواء داخل الإقليم والى الخارج مع التركيز على السلع غير التقليدية وعلى فتح أسواق جديدة[1].

هـ/ آليات لتعاون المالي[2]: لم تنشا الرابطة بنكا خاصا بها واكتفت بنشاط بنك التنمية الأمريكي الذي أنشأته منظمة الدول الأمريكية وعقدت الرابطة اتفاقية المكسيك بإنشاء "**آلية متعددة الأطراف للتعويض الائتمان المتبادل**"**(CPCR)** بدأت تنفيذها من 1966/6/1 وانضمت إليها جمهورية الدومينيكان في 1973.ويكون التعاون من خلال هذه الآلية اختياريا ولو أن بعض الدول جعلتها إجباريا.وأنشأت اتفاقية انتو دومينغو في 1969 آلية ائتمانية للمساعدة في تمويل التجارة البينية تستخدم في مواجهة عجوزات مؤقتة في موازين المدفوعات مصحوبة بعجز في المدفوعات التعويضية المترتبة عن التجارة البينية ويشرف البنك الاحتياطي المركزي بيرو على تنفيذ هاتين الآليتين .كما استحدثت الرابطة أداة للتمويل قصير الأجل للتجارة البينية في شكل اعتماد قبول بين بنوك أمريكا اللاتينية(LBA)في 1976 في سوق نيويورك.وصيغت في 1983 اتفاقية هيئة الاستثمار الأمريكية اللاتينية لتشجيع الاستثمار الخاص ولا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمشاركة الولايات المتحدة الامريكة ودخلت حيز التنفيذ في 1986.

رغم تواضع هدف الرابطة بالاقتصار على منطقة تجارة حرة،فإنها تعرضت الى تباطؤ في تحقيقه مما أدى إلى مراجعات مستمرة لها.وشهد عام 1967 بداية الشلل الذي أصاب الرابطة والذي لم تستطع ان تخرج منه وفي ديسمبر 1969 عقدت رابطة اللافتا بروتوكول كاراكاس (فينزويلا) بتمديد فترة استكمال منطقة التجارة الحرة من 1973 الى 1980 إلا

---

[1] نفس المكان

[2] مارتن كراوس، **مرجع سابق** ،ص 30-31

انه مند 1974 تزايد الشعور بعجز المعاهدة عن تحقيق تقدم ملموس.ويرى اغلب الدارسين ان لافتا ولدت ميتة ويصفها البعض بأنها منتدى اجتماعي مقام من اجل إعاقة التكامل وان حجم التجارة البينية على مستوى دول الرابطة كان جد متدني وان معظم المنافع تحصل عليها الدول الأغنى،لهذا تقرر البدء في مفاوضات من اجل تعديلها لكن شدة التفاوت في الآراء حول اتجاهات التعديل جعلت من المتعذر التوصل إلى اتفاق وضلت الرابطة على نفس النهج بقية عقد التسعينيات رغم التيقن من انه ما لم تعدل المعاهدة فسوف تتدهور أوضاع الرابطة وهذا ما حصل بالفعل.

1-2/رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (LAIA):

أ/النشأة:هي البديل للافتا اتفق أعضاء لافتا في 1980 على إنشاء منظمة بديلة هي رابطة تكامل أمريكا اللاتينية بدأ العمل في مارس 1981 وضمت الدول الإحدى عشرة أعضاء لافتا ،تم كوبا في 1999 وأعطيت صفت مراقب الى 14 دولة منها الصين ودول أوربية وأمريكا الجنوبية والى ثماني منظمات إقليمية ودولية .وتؤكد معاهدة **مونتفيديو (الاروغواي)**الجديدة على توسيع نطاق التعاون ين دول الرابطة بما يحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي المتناسق و المتوازن وتهتم بوجه خاص بتشجيع التجارة المتبادلة وتنمية تجارتها الخارجية وحسن توجيهها وتطوير التكامل في الإنتاج،ودعم عمليات التعاون بما يؤدي تنوع الأسواق،وتقوية المركز الدولي للرابطة.واعتمد الرابطة على البرغماتية والمرونة، اخدة في الاعتبار التفاوتات الإقليمية،ومسلمة التعددية،ومؤكدة على أهمية التقارب بين الدول متفاوتة النمو وهو ما لم تلحظه المعاهدة السابقة .وتضمنت عقد

اتفاقيات تخصص ثنائية ومتعددة الأطراف بغرض تشجيع التبادل التجاري والتجارة في السلع الزراعية والتعاون العلمي والتقني ،والبيئة والسياحة ومجالات أخرى[1].

ب/الإطار المؤسسي:يتكون من ثلاثة أجهزة سياسية وأمانة عامة،يرأسه "**مجلس وزراء الشؤون الخارجية** "ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو الوزراء المتخصصين بشؤون الرابطة إن وجدوا،ويقوم بإقرار التوجهات العليا لسياستها وتطوير العملية التكاملية ووضع قواعد لتسيير أنشطتها،واتخاد قرارات بتعديل المعاهدة وتعيين الأمين العام وقبول أعضاء جدد.الجهاز الثاني هو"**مؤتمر التقييم والتقارب**"ويتكون من مبعوثين مطلقي الصلاحية من الدول الأعضاء،ويعقد اجتماعات عادية كل ثلاثة سنوات ويعمل على تعزيز عملية التكامل وتقييمها وعلى تقريب الاتفاقيات الجزئية لتشمل كل الأعضاء.ويجري مفاوضات متعددة الأطراف حول تكييف التفضيلات التعريفية ويقترح دراسات تجريها الأمانة العامة .الجهاز الثالث هو "**لحنة الممثلين**"وتتكون من ممثل دائم ونائب له لكل دولة وهي الجهاز التنفيدي الدائم للمنظمة.وكما وكلت مجالس قطاعية من وزراء القطاعات ووكلاء الوزارات وكبار المسؤولين لدراسة الجوان الفنية للاتفاقيات اثناء التفاوض عليها وتنفيدها.وتعمل على توفيق السياسات القطاعية مع عملية التكامل .فأنشئ مجلس للسياسات المالية والنقدية وللنقل وتسهيل التجارة والسياحة ومجلس استشاري لرجال الاعمال من ممثليين لقطاعات الأعمال في الدول الأعضاء .غير انه لم يتم اتخاد قرار بشأن موقع هذه المجالس في في الإطار المؤسسي للرابطة.وتضمنت المعاهدة إنشاء "**مكتب للتنشيط الاقتصادي**"في نطاق الأمانة العامة يعمل على تشجيع الدول الأقل نموا

[1] Jean Gérald Cadet: Gérald,"Les Étas-Unis et L'amérique Latine- de Monroe à L'initiative pour les Amériques,ou de L'hégémonie Totale a la Volenté de Partenariat", Montréal: Cahier de recherche, (Janvier 2000), P 33-37.

على الإسهام في التكامل وضمان فاعلية الإجراءات التي تتخذ لصالح الدول الأقل نموا كذلك انشأ القطاع الخاص عددا من الأجهزة القطاعية لتتعاون مع الرابطة[1].

ج/مناهج العمل في الرابطة:الملاحظ انه برغم استهداف المعاهدة الجديدة إقامة سق مشتركة إلا أنها لم تحدد الإجراءات والآليات لبلوغها او تحقيق تكامل صناعي،او جدول زمني لاستكمال منطقة التجارة الحرة وكانت الأداة الوحيدة التي تضمنتها للبرمجة الصناعية هي"**اتفاقيات النطاق المحدود**"وتضمنت المعاهدة ثلاث آليات،**أولها** تتعلق بتفضيلات التعريفة الإقليمية وتقوم على إعادة التفاوض حول الاتفاقيات السابقة لتعظيم الاستفادة من عناصر الإنتاج الموجودة في الإقليم وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء وزيادة المنافسة في المنتجات الصناعية،**والآليتان** الأخريان هما عقد اتفاقيات على النطاق الإقليمي وأخرى على النطاق الجزئي تعمل على فتحها لباقي الأعضاء وتضمينها ما يكفل التقارب معها.كذلك تعقد اتفاقيات مع بين دول اعضاء وأخرى غير أعضاء من دون اشتراط منح امتيازاتها لباقي اعضاء الرابطة باستثناء ما يعقد لإقامة منطقة تجارة حرة مع الدول المتقدمة،كعضوية المكسيك في اتفاقية النافتا حسب المادة 44.وتدعو المعاهدة إلى عقد اتفاقيات تخصص ثنائية ومتعددة الأطراف وإقامة مشروعات مشتركة بين الدول الأقل نموا والدول الأكثر تقدما من أعضاء الجماعة كما تنضم الأمانة العامة عقد من 20الى 30 اجتماعا سنويا لرجال الأعمال من القطاع الخاص الصناعي.

بالنظر لما عانته **اللافتا** من سلبيات بسبب تفاوت مستويات النمو بين أعضائها نصت اتفاقية **اللايا** على وضع ترتيبات خاصة تختلف بحسب مستويات النمو.لذلك جرى تصنيف الدول الأعضاء في ثلاث فئات وفقا لخصائص اقتصادية وهيكلية عديدة:

[1] Jean Gérald Cadet,op.cit, pp 40-45

دول أكثر تقدما الثلاثة الكبرى:الارجنتين،البرازيل،والمكسيك.

دول متوسطة:اوروغواي،بيرو ،شيلي،فينزويلا،كولومبيا.

دول اقل نموا:الاكوادور ،بارغواي،بوليفيا

يعاد التصنيف بصورة دورية وتنص المعاهدة على التمييز في التعريفة بين كل من هذه المجموعات.فتحظى المجموعة الأخيرة بنظام تفاضيلات خاصة.وتراعي حالتان خاصتان:الاورغواي وتتلقي معاملات أفضل من باقي الدول متوسطة النمو،بارغواي وبوليفيا وتلقيا معاملة أفضل ضمن المجموعة الأقل نموا لكونهما حبيستين.و تنص المادة 3 على مراعات هذا التصنيف في الآليات الإقليمية والجزئية بقدر محدد للدول المتوسطة وأكثر تسامحا للأقل نموا،غير انه حصل تغير في التوجه نحو الاستمرار في هذه التفضيلات بسبب نقص الموارد الخاصة لتنفيذ برنامج دعم الدول الأقل نموا،وظهور أراء تنادى بعدم ضرورتها نتيجة تغيرات في سياستها.

1-3 /النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (SELA):

أ/نشأة النظام:عملت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى إنشاء منظمة توفر منبرا للتشاور في شؤونها الإقليمية بعيدا عن تدخل قوى من خارج الإقليم.وهو ما كانت تعانيه منظمة الدول الأمريكية والبنك الأمريكي والايكلاك.فقام اجتماع وزاري ضم 25 دولة منها بعقد ميثاق باناما بإنشاء **سيلا** وذلك استجابة لدعة **فينزويلا** و المكسيك وأقر مؤتمر وزاري نظامها الأساسي في 1975.استفادت كوبا منه التي تم استبعادها من النظام الأمريكي منذ 1962،واتخذت المنظمة كاركاس مقرا لها.وهي منظمة للتشاور والتنسيق والتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة،تهدف لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات متعددة وتدعيم تكامل أمريكا اللاتينية وتمويل وتطوير منشأة قطرية،وتشجيع الصادرات

وتحقيق أسعار عادلة للموارد الأولية وتشجيع إقامة مشار مشتركة أمريكيا لاتينية والعمل كآلية للتشاور والتنسيق من اجل اتخاذ مواقف مشتركة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تجاه الدول و المنظمات الدولية واتسعت عضويتها إلى 28 عضوا،بانضمام باوروغواي في 1986 وبيليز 1992وباهاما 1998.

ب/التنظيم المؤسسي:يشرف على أعمال سيلا "المجلس الأمريكي اللاتيني ويتكون من ممثل لكل دولة عضو،وهو أعلى سلطة في المنظمة يعقد اجتماعات سنوية،يعاونه لجان عمل هي آليات تعاون مرنة تنشأ لصالح ثلاث دول أعضاء أو أكثر لتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة في نواحي معينة تحل هده اللجان عند انجازها لأهدافها،بينما يتحول بعضها إلى أجهزة دائمة،وتعتبر الأمانة الدائمة الجهاز الإداري للمنظمة ويرأسها أمين دائم ينتخبه المجلس لمدة أربع سنوات.وأمرت المنظمة بإنشاء عدد من المؤسسات في بعض المجالات،مثل العلم والتكنولوجيا والمعلومات التدريب وتنمية المستوطنات البشرية والأسمدة والأسماك والملاحة،والصناعات الحرفية.

ج/مجالات العمل: تعمل سيلا في عدد من المجالات:ففي **مجال التجارة**،تقوم بتنفيذ **نتائج** جولة الاورغواي ومتابعة أنشطة منظمة التجارة العالمية،والمفاوضات التجارية في نصف الكرة الغربي،والتجارة في الخدمات وعلاقة التجارة والبيئة وقواعد المنشأ.وفي مجال **تمويل التنمية** تهتم بالادخار المحلي والاستثمار الأجنبي والديون الخارجية وإصلاح النظم المالية وتنظيم العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية.وفي **مجال التعاون الفني** بين الدول النامية تقوم بتمثيل أمريكا اللاتينية في الترتيبات التي يعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتحديد المواقف المشتركة لدول الإقليم.**كذلك** تقوم بدراسة الروابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبين التطور التكنولوجي في قطاعات الإنتاجية والملكية الفكرية

وسياسات المنافسة وعمليات الخصخصة والعلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنافسية وقضايا إدارة القطاع الاجتماعي.وفي **مجال العلاقات الاقتصادية الدولية** تقوم بتحليلات متوسطة وطويلة الأجل للتطورات الدولية،وتقييم ومتابعة علاقات أمريكا اللاتينية والكاريبي بالولايات المتحدة وكندا واليابان والاتحاد الأوربي واليابان ووسط وشرق أوربا.وفي **مجال التكامل والتعاون** تهتم بالتجارة والاستثمار الاقليميين وتتابع تنظيمات التكامل الأمريكية القائمة وعملية إقامة منظمة تجارة حرة للامريكات وتدرس إمكانية الربط بين هذه التنظيمات.

التنسيق التجاري:من أوائل خطوات المنظمة سنة 1978 وضع عناصر سياسة تجارية مشتركة تتبع في التفاوض مع الجماعة الأوربية كبديل للتنسيق المحدود الذي كان يتم بين سفراء الدول لدى بروكسل،والذي لم يسفر عن نجاح يذكر.غير أن البرازيل فضلت العمل منفردة ووقعت اتفاقية مع الاتحاد الأوربي في 1980،كما حاولت المجموعة وضع مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التنفيذية للإنتاج الصناعي لاختيار السلع التي تنتجها كل دولة في إطار من المزايا النسبية بما يشجع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى وضع قوانين وإجراءات التبادل التجاري .غير أن عدم التزام الدول الأعضاء بتلك الخطط أدى إلى تقويض احتمالات النجاح في هدف تنشيط التعاون الاقتصادي.لذلك فإن رغم ترحيب **اللافتا** في البداية بقيام سيلا فإنها بدأت تتحول إلى إجراء مراجعة شاملة لإطارها القانوني الخاص فظهرت **اللايا** كما رأينا.

د/إعادة هيكلة النظام:في اجتماعه المنعقد في أواخر 1998 قرر المجلس الأمريكي اللاتيني إعادة هيكلة سيلا عي نحو يجعل أهدافها أكثر انسجاما مع التغيرات في البيئة الدولية واقدر على تحقيق مصالح الدول الأعضاء وأصبح الهدف هو تحسين وضع هذه

الدول في عملية عولمة الاقتصاد العالمي وتقوية العلاقات بين الاقاليم الجزئية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وتشجيع التعاون الإقليمي على نحو يتفق وخصوصيات الإقليم ويجري التركيز على ثلاثة مجالات :

1/العلاقات الخارجية للإقليم في ظل العولمة وفي ضوء سيناريوهات للتنمية طويلة الآجل ومتابعة المفاوضات حول إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا والمناقشات التي تدور في منظمة التجارة العالمية والعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ودول أسيا والباسيفيكي وقضايا التمويل والديون الخارجية

2/العلاقات بين دول الإقليم من خلال تناول القضايا المتعلقة بعمليات واتفاقيات التكامل والتقارب بما في ذلك الاستثمارات البينية ومشاكل الزراعة وإجراء حوارات ونشر المعلومات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية

3/التعاون الإقليمي بالاهتمام بأنشطة التعاون الفني بين الدول النامية وتدريب الموارد البشرية في ما يتعلق بالمفاوضات التجارية الدولية والإقليمية،خاصة المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية والاقليمية ،خاصة المتعلقة بمنظمة التجارة ومنظمة التجارة الحرة للأمريكات وترتيبات ما بعد ميثاق **لومي** لدول الكاريبي وتنفيذ مشروعات التعاون الدولي التي تمولها اسبانيا لصالح دول الكاريبي وحرصا على عدم التداخل مع أنشطة المنظمات الإقليمية الأخرى تقرر أن تركز **سيلا** على نشر المعلومات والدراسات

2/ التجمعات الجزئية لأمريكا اللاتينية

سنتطرق في هذا الجزء من المحاضرة إلى تجربتين أساسيتين تصنف ضمن التجارب التكاملية لأمريكا اللاتينية ذات طابع جزئي وهما:

2-1/ تجربة الجماعة الاندية:

تسمى الدول الست الصغرى في اللافتا "**الأندية**"لإطلالها على جبال الانديز وتمتد 4500 كلم على ساحل أمريكا الجنوبي الغربي وتضم:إكوادور،بوليفيا،بيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا.تتمتع الجماعة بنصيب وافر مرتفع من الموارد المعدنية والنفطية لأمريكا اللاتينية،إلا أنها كانت تفتقر إلى الصناعة التي يمكن أن تقوم عليها خاصة الصناعة الثقيلة مقارنة بجارتها الكبيرة.

ولقد أدت الطبيعة الجبلية والصحراوية التي تتخللها الغابات الى تركز التجمعات السكانية في مدن ساحلية متباعدة وصعوبة تنقل البري بين دول الجماعة وارتفاع تكاليف التنقل حتي داخل الدولة الواحدة وانخفاض كفاءات النقل الجوى وتعرض النقل عبر المحيطات هو الاخر لمشاكل نقل البضائع برا الى الموانئ وطول فترة الانتظار فيها وصغر حجم الحركة التمييزية التى تمارسها الشركات الاجنبية مما يرفع تكلفة النقل فيما بينها .

ا/هيئة التنمية الاندية:

*نشأة الهيئة:رغم تباين الدول الاندية الا انها اشتركت في التخوف من تعثر مسار اللافتا ومن ضعف موقعا النسبي داخلها فقررت بإعلان بوغوتا(كولومبيا)في 1966 إقامة مشروعات بجهد مشترك ووقع رؤساء المجموعة في **بوغوتا** 1968 معاهدة دولية بإنشاء هيئة التنمية **الاندية** بناءا على مشروع أعدته لجنة مختلطة من ممثليها لتطوير نظم

متعددة الأطراف للبنية الأساسية والتصنيع وبدأت الهيئة إعمالها في 1970 ونشاطها الافتراضي في 1971 ومهمتها مساعدة التكامل الاقتصادي للمجموعة **الاندية** عن طريق دعم التخصص وتقديم المعونات المالية لمشاريع وبرامج التكامل وفقا لأهداف وأولويات المجموعة،بما في ذلك عدالة وتوزيع الاستثمار في الإقليم مع مراعاة احتياجات إكوادور وبوليفيا.غير ان فنزويلا رفضت الانضمام وتوقفت في 1976 لانسحاب الشيلي تم عاودت نشاطها في 1977[1] .

*نشاط الهيئة:تقوم الهيئة بالتعرف على فرص الاستثمار وما يتعلق بها من دراسات فنية وتقديم المساعدات الفنية والمالية لإعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة وتقديم القروض والإسهام المباشر في تمويل المشروعات الجديدة والقائمة بما يعزز الطاقة الإنتاجية والخدماتية و الاستثمار وتوسيع السوق وتساهم في تعبئة الموارد بجلب الائتمان .

ب/نشأة المجموعة الاندية وتطورها:

***اتفاقية قرطاجنة:**أعدت الدول **الاندية** مشروع اتفاقية إقامة تجمع تكاملى جزئي اقر وزراء خارجية **اللافتا** انه يتمشي مع معاهدة الرابطة ومع اعلان **بونتا ديل استي** في 1967.وفي الوقت نفسه أعد مشروع سوق مشتركة عارضته بيرو وفينزويلا بسبب السرعة التى قررها لتحرير التجارة فتم اقناع البيرو بالتوقيع .تم التوقيع على اتفاقية قرطاجنة في بوغوتا في 1969/5/26 ودخلت حيز التنفيذ في 1969/10/16 وعرف هذا التنظيم باسم المجموعة الأندية او ميثاق الأندي وتتحدد أهدافه بتعزيز النمو المتوازن والمتوافق للدول الأعضاء مع مراعاة العدالة عن طريق التكامل والتعاون الاقتصادي والاجتماعي

[1] Erika Paredes Sanchez: The Union of south American nations at the onest of a socio-regional integration, graduate institute of international and development studies, Genève, 2012, p 28- 29.

وتسريع نمو وتوفير فرص العمل وتسهيل مساهمتها في عملية التكامل الإقليمي التي ترمي إلى إقامة سوق أمريكية لاتينية مشتركة بالتدريج كما تسعي المجموعة إلى تخفيف درجة التعرض الخارجي لأعضائها وتحسين وضعها في الاقتصاد العالمي ودعم التضامن الإقليمي الجزئي وتخفيف فروق التنمية بين أعضاءها.

***مشاكل العضوية :**

تجدر الإشارة الى ان الجماعة عرفت مشاكل في العضوية بحيث نجد ان فينزويلا تأخر في انضمام إلى الجماعة (1974) بسبب خشيتها من أن يؤدي سرعة تحرير التجارة البينية الى تفاقم عجزها الإقليمي وتحويل التجارة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها وتعرضت المجموعة للجمود في 1975بسبب تغيير الشيلي توجه سياستها الاقتصادية بعيدا عن التكامل الإقليمي وتفضيلها الاندماج في السوق العالمية وتعديل هيكل أسعارها بما يتناسب وهيكل هذه السوق تم انفصالها في عام 1976.وعاودت المجموعة نشاطها في سبتمبر 1976واصدرت قمة 1979(كولومبيا)تعهد قرطاجنة بالعمل على تعميق التعاون الاقتصادي والسياسي خلال التمانينيات،بما في ذلك إنشاء برامج تنموية لا سيما في الصناعة.غير ان الخلافات عادت بتهديد بوليفيا في 1980 بالانسحاب عقب انتقاد بعض الأعضاء سياستها،وتعليق الاكوادور عضويتها مؤقتا في أوائل 1981 اثر خلافات حدودية مع بيرو.كما واجه التكامل مشاكل لتعرض دول المجموعة لازمة حادة في النقد الأجنبي والسيولة في أوائل الثمانينيات أجبرتها على اتخاذ إجراءات تكيف اقتصادي.ومع ذلك أعاد الرؤساء في 1983 تأكيد التزامهم بالتكامل الاقتصادي خاصة في الزراعة والتجارة والمال والعلم والتكنولوجيا والتكامل العمراني ومساعدة اكوادور وبوليفيا[1].

[1] ibid

***تعديل الاتفاقية واهم مسار التكامل:**

وقع بروتوكول **كويتو** (اكوادور) بتعديل اتفاقية قرطاجنة في 1987 لتخفيف ما اعتمدته من قيود مشددة على رأس المال الأجنبي والأخذ بسياسات منفتحة على الخارج من اجل النفاذ إلى الأسواق العالمية بدل الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي،تمشيا مع المتغيرات العالمية.ودخل البروتوكول حيز التنفيذ في ماي1988 وفي ديسمبر 1989 اقر الرؤساء "**الإطار الاستراتيجي لتوجيه المجموعة الاندية**" أكدوا فيه على تنشيط عملية التكامل بإزالة العقبات التي تعيق التجارة والالتزام بما تقرر من تخفيضات في الرسوم .وقررت قمة معقودة في عام 1991 انشاء منطقة تجارة حرة اندية في أوائل 1992،واستكمال سوق مشتركة في 1995 وبموجب بروتوكول إصلاح اتفاقية قرطاجنة الموقع في 1996 حلت محل المجموعة "**جماعة الشعوب الاندية**" **(CAN)** من اجل إيجاد **تكامل** اقتصادي وتجاري وسياسي اكبر وأوسع وفق نظام جديد للتكامل الاندية يتضمن الأخذ بتعريفة خارجية مشتركة.لكن سرعان ما تعرض التجمع التناقضات ففي 1996 قبلت بوليفيا منفردة عضوية مشاركة مع المركوسور للالتحاق بمنطقتها للتجارة الحرة وتبعتها فينيزويلا،فقررت الجماعة التفاوض مع المركوسور كمجموعة.وفي 1997 أعلنت بيرو عزمها على الانسحاب من الجماعة لعدم اتفاقها على شروط عضويتها في النظام الاندي فأعلن رؤساء الدول الأربع الباقية التزامهم بعدم التكامل،وعزمهم على توثيق العلاقات مع التجمعات الأخرى وأعاد اجتماع للرؤساء في 1998 التأكيد على الهدف إنشاء سوق مشتركة في2005 واتخاذ إجراءات محددة لذلك ،بما في ذلك تعزيز الجماعة وتقوية المؤسسات المشتركة والبنية الأساسية وصياغة سياسة خارجية مشتركة.

2-2/السوق المشتركة للجنوب (المركوسور Mercosur):

تعتبر السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية احد أهم نماذج التكتلات الاقتصادية في العالم الثالث،نظرا لما حققته من تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.وهي نموذج ناجح إلى حد ما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية .تبرز أهمية هذه السوق في حجم التحديات التي واجهتها في بداية ظهورها،بحيث أن المستوى الاقتصادي الضعيف الذي تميزت به دول التجمع لم يكن محفزا لنجاح هذه السوق،لكن إرادة كل من البرازيل والأرجنتين بالإضافة إلى تحديات البيئة الخارجية كانت دافعا لضرورة إنجاح هذه العملية التكاملية وهذا من خلال جملة من[1].

ا/النشأة والتطور:

تعود الجذور التاريخية لنشأة السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية المسماة اختصارا "**المركيسور**" إلى برنامج التكامل والتعاون بين كل من الأرجنتين والبرازيل ،والذي يعود بدوره إلى الرغبة السياسية لقادة كلا البلدين عام 1986 ،وكانت القوة الدافعة والنواة الأولى لتشكيل تجمع المركيسور، وتعتبر كلا من البرازيل والأرجنتين اكبر اقتصاديين في التجمع بالإضافة إلى استحواذهما على النصيب الأكبر من تجارة هذا التجمع سواء مع العالم الخارجي وبين الدول الأعضاء بدأت مجموعة **ميركوسور** خطواتها الأولى منذ بداية فتح الحدود لحركة التجارة مابين البرازيل والأرجنتين ثم انضمت لهما الاوروجواي والباراجوايل تشكل ما يشبه السوق المشتركة في منطقة جنوب أمريكا اللاتينية، وفيما بعد انضمت

[1] Francisco Dominguez & Marcos Guedes de Oliveira: Mercosur: Between Integration and Democracy, Peter Lang Publishing Group, Pieterlen , Switzerland, 2004, P9.

التشيلي وفنزويل إلي ذلك التجمع كشريكين غير كاملين العضوية.يمكن تلخيص مراحل تطور تجمع الماركيسور في الآتي:

أ-أنشئ تجمع الميركسور بموجب معاهدة **أسونسيون** عام 1991 ،بعضوية البرازيل،الأرجنتين،أوروجواي، وباراغواي ودخلت حيز النفاذ في عام 1994، بعد توقيع الدول الأعضاء المؤسسين على بروتوكول "أورو بريتو OuroPreto "،الذي وضع الهيكل المؤسسي المالي للميركسور كبداية فعلية للتجمع، من اجل تحقيق الهدف الرئيسي للتجمع، وهو الوصول للسوق المشتركة

ب- انضمت كل من شيلي وبوليفيا كشريك إلي التجمع في عام 1996، ثم انضمت بيرو كشريك في عام 2003، وكل من الإكوادور ، وكولومبيا، وفنزويلا كشريك في ديسمبر 2004.

عملية التكامل تقتضي وجود دولة او اكثر تسعى لدفع هذه العملية ،وتعتبر البرازيل دولة محورية في تجمع الميركسور،ويمكن عرض بعض مميزات هذه الدولة: تحتل البرازيل المرتبة السادسة عالميا من حيث القوى العملة(95مليونعامل).تتوزع هذه القوى على قطاع الزراعة 12٪ ،والصناعة14٪و الخدمات 66٪.كما تحتل البرازيل المركز السابع عالميا لإنتاج محاصيل الحبوب،اذ تنتج سنويا 65مليون طن،والمرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الذرة والرابعة في إنتاج الأرز،والأولى عالميا في إنتاج بعض محاصيل الخضر والفواكه.كما أنها تعد ثاني اكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا[1].

[1] ibid

ب/مبادئ واهداف السوق المشتركة للجنوب:

مبادئ السوق المشتركة للجنوب:

تحمل ميكوسور عددا من المبادئ التي تنعكس في مجتمعات دولها الأعضاء الديقرطية بحسب رأي المجموعة وهذه المبادئ تتمحور في العناوين العريضة التالية[1]:

-الحث على التعددية وحفظ وضمان الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

-الدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الانسان.

- تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي عادل في كل المستويات.

- السعي نحو تحقيق تنمية مستدامة و محاربة الفقر والتخلف.

.- تحقيق الأمن، وهذا يشمل عدة مجالات.

- العمل وفق قوانين العدل والوسائل القضائية.

.- حماية البيئة من المخاطر المتعددة والتلوث.

الاهداف الرئيسية للسوق المشتركة للجنوب:

بموجب المادة الاولى من معاهدة" أسونسيون "التأسيسية ، تهدف الميركوسور الى[2]:

-تعزيز حرية حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء،من خلال إلغاء الحواجز الجمركية إزالة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية ، وأية تدابير وإجراءات أخرى مماثلة ذات تاثير معيق لانسياب البضائع بين دول السوق.

---

[1] Francisco Dominguez & Marcos Guedes de Oliveira: Mercosur: Between Integration and Democracy, Peter Lang Publishing Group, Pieterlen , Switzerland, 2004, P9.

[2] Sam Laird: Mercosur: Objectives and Achievements, World Trade Organization, Staff working paper, June 1997, p 4-5.

2-توحيد الرسوم الجمركية الخارجية المفروضة عل البضائع القادمة من خارج دول السوق ، وتبني سياسات تجارية موحدة

3-إنشاء تعريفة جمركية خارجية مشتركة واعتماد سياسة موحدة وتنسيق تامواقف في المحافل الاقتصادية الإقليمية والتجارة الدولية.

4-تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية ، والزراعة، والصناعة،

ج/اهم معاهدات السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية[1]:

يمكن إجمال أهم المعاهدات التي تم إبرامها على مستوى السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية في:**معاهدة اسونسيون**(بموجبها تم إنشاء السوق المشتركة للتجمع ، بعضوية الدول الأربعة المؤسسة). **بروتوكول برازيلياسنة1991**(تم بموجبه إقامة الية مؤقتة لتسوية النزاعات،تقوم على التفاوض والتوفيق والتحكيم).**بروتوكول أوروبريتو**(سنة 1994،ومن خلاله تم تحديد الهيكل المؤسساتي للسوق المشتركة للجنوب).**بروتوكول اوشوايا 01**(سنة 1998 ،ومن خلاله تم نقل التنسيق والتعاون من المجال الاقتصادي الى المجال السياسي، بالتأكيد على دعم التحول الديمقراطي للدول الأطراف بالسوق المشتركة و وكذلك الدول المنتسبة).**بروتوكول اوليفوس**(سنة 2002،و فيه تم الإقرار بتسوية المنازعات و الصراعات بمنطقة السوق المشتركة للجنوب،وفقا لآليات سلمية و تعاونية تضمنها أجهزة و هيئات هذا التجمع الإقليمي).**بروتوكول 2004**(الذي نص على إنشاء صندوق تمويلي للسوق المشتركة الميركوزير بهدف تحقيق التقارب الهيكلي بين كل الدول الأطراف).**بروتوكول سنة 2005**(و نصت على إنشاء برلمان تأسيسي للسوق المشتركة، قصد فتح المجال امام النخب والمنتخبين من قبل المجتمع المدني).بروتوكول **2006**(هو

[1] صلاح الدين حسن السيسي :**النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007 ، ص333

الذي وسع من عدد أعضاء التجمع ،بانضمام دولة فنزويلا.)**.بروتوكول مونتيفيديو اوشوايا02** (التأكيد على الالتزام بالديمقراطية في الدول ومنطقة السوق المشتركة للجنوب)[1].

د/مؤسسات تجمع المركيسور[2]:

يقوم تجمع المركيسور على جملة من المؤسسات نجملها في:**مجلس السوق المشتركة** يعتبر اعلى مستوى تنظيمي للتجمع ويمتلك سلطات واسعة بهدف الإشراف على التنفيذ السليم لمعاهدة اسونسيون. يضم المجلس كل من وزراء الخارجية ووزراء الاقتصاد للدول الأعضاء، وتتناوب الدول الأعضاء على رئاسة المجلس كل ستة شهور بالترتيب الأبجدي ويتم تمثيل كل دولة عضو بأربعة مندوبين دائمين وأربعة مناوبين،كما يتم التصويت في المجلس وفقا لآلية الإجماع بحضور جميع الدول الأعضاء. **مجموعة السوق المشتركة** وهو الجهاز التنفيذي للميركسور ويقوم بمتابعة تنفيذ بنود معاهدة اسونسيون، واتخاذ إجراءات تنفيذية لتحرير التجارة وتنسيق السياسات الاقتصادية. ويتشكل من عضوية كل من وزير الخارجية، ووزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي لكل دولة من دول التجمع،تقوم مجموعة السوق بإعداد توصيات بشأن تنفيذ المعاهدة ،ومراقبة مدى الالتزام بقرارات المجلس ،وتنسيق عمل مجموعات العمل الفرعية وإقامة ارتباط مع المفوضية البرلمانية،وإعداد مقترحات حول برنامج تحرير التجارة وتنسيق السياسات الكلية،والتفاوض حول الاتفاقيات مع أطراف الأخرى خارج التجمع .**السكرتارية العامة**

[1] Fernando Lorenzo & Marcel Vaillant: Mercosur and the Free Trade Area of the Americas, Latin American Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, September 2003, P13 .

[2] ibid

تقوم السكرتارية بحفظ المستندات وإصدار البيانات الرسمية عن المجموعة،وكذلك الإتصال بمجموعة السوق المشتركة في اتخاذ القرارات وتطبيقها.**المنتدى الاقتصادي والاجتماعي** وله دور استشاري ويقوم بتمثيل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء،.**مجموعات عمل فرعية** هناك عدة مجموعات عمل معنية بالمتابعة الدقيقة والتنفيذ الدقيق لمقررات التجمع وكذلك إعداد الدراسات، فهناك مجموعات عمل في الموضوعات الآتية؛ التجارية، والجمارك، والمقاييس الفنية، والسياسات النقدية والضريبية، والمواصلات والأراضي، السياسات الصناعية والزراعية والطاقة، والتنسيق الاقتصادي، والعمالة والبطالة والأمن. **اللجنة البرلمانية المشتركة** يجمع دور اللجنة بين الطبيعة الإستشارية والطبيعة الإلزامية فيما يتعلق بصنع القرارات لجنة التجارة: تقوم بتقديم المشورة لمجلس السوق المشتركة فيما يتعلق بالمسائل التجارية، واستحداث الآليات المطلوبة للسياسة التجارية المشتركة والعمل على توحيد الجمارك، ومتابعة ما يستجد من تطورات في القضايا والمسائل المتصلة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء فيما بينها أو مع دول خارج التجمع.**المحكمة الدائمة** لمراجعة سياسات الميركسور ومقرها في أسونسيون عاصمة باراجوى.**المحكمة الإدارية لشئون العمالة** الخاصة بدول الميركسور **المنتدى الإستشاري للولايات الفدرالية** والمحليات والمحافظات والأقسام المختلفة بدول الميركسور[1].

هـ/أسس السوق المشتركة المشتركة لأمريكا اللاتينية[2]:

[1] ibid

[2] Additional Protocol to the Treaty of Asunción on the Institutional Structure of MERCOSUR, http://www.sice.oas.org/trade/mrcsr/ourop/ourop_e.asp.

تشمل أسس السوق المشتركة ،تحرير التجارة البينية (إلغاء الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في التجمع)،التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة،حرية حركة عوامل الإنتاج.

***تحرير التجارة البينية بين دول التجمع:**

منذ دخول معاهدة نشأة السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية حيز التنفيذ في مارس 1991،بدأت دول هذا التجمع بوضع جدول تحرير التجارة فيما بينها،بدأ التخفيض بنسبة 47%(البرازيل_الارجنتين)على ان يعقبها تخفيض بنسبة 7% كل 6اشهر ليكتمل الخفيف 100% بنهاية 1994.وقد نصت المادة 5 من معاهدة المنشئة للسوق على برنامج تحرير التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية الخطية ، ويرافقه القضاء على القيود غير الجمركية أو القيود الأخرى المطبقة على التجارة بين دول التجمع بغية التوصل الى تعريفة الصفر،وعدم فرض قيود غير جمركية ، وهذا البرنامج يتم بنهاية عام 1994.كما تم تحديد منشأ السلع بان تكون منتوج خالص ضمن حدود الدول الأعضاء،كالمنتجات التعدينية والنباتية والحيوانية والبحرية،وان لا تقل نسبة المدخلات من منتجات الدول الأعضاء عن 60% من قيمة الإنتاج المصنع،أو أن تكون ناتجة إجراء عملية تحويلية تؤدي إلى تغيير المدخلات أيا كان مصدرها على نحو يغير من موقعها في السلعي.

تعتبر عملية تحديد المنشأ السلع من أهم العمليات التي تقوم عليها عملية تحرير التجارة البينية لدول أي تكتل ، حتى يتم التفريق بين السلع ذات الصبغة الداخلية والسلع الخارجية التي تخضع لتعريفة جمركية موحدة من طرف دول التجمع، فيما يسمى توحيد التعريفة الجمركية تجاه دول غير الأعضاء.وفي 1994 تمت إزالة الرسوم بنسبة 85% من التجارة البينية بين كل من البرازيل والارجنتين،اما الاورغواي

والبارغواي فقد شملهما البرنامج من خلال استثناءات تنتهي وفقا لجدول زمني معين . وقد مددت فترة الانتقال لهذين البلدين لغاية نهاية 1994.ويتم خفض التعريفة الجمركية والقضاء على القيود التجارية لهما وفقا لاعتماد قوائم استثنائية ويتم تخفيض التعريفة الجمركية على هذه القوائم وفقا لجدول زمني .

***التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة[1]:**

نصت المادة 5 من الفصل الأول لمعاهدة انسونسيون على تحقيق تعريفة جمركية موحدة تجاه المجال الخارجي.وفي ديسمبر 1994قرر رؤساء دول تجمع المركيسور ان تكون الرسوم بين 10 و20%والا تتجاوز 35%في مرحلة اولى تبدأ اول1995،وقد حددت 300 منتج في مجالات المعلومات والسلع الرأسمالية ومعدات الاتصال،ثم 20%في مرحلة ثانية بعد 6سنوات.حيث تخضع للتعريفة في 2006،وتعدل الرسوم المشتركة بصورة خطية لتصل 14 %، اما في مجال المعلومات والاتصالات فتصل الى 16%في 2006.اما التجارة البينية للدول الأعضاء فلا تخضع لهذه التعريفة باستثناء منتجات المناطق الحرة.

***حرية حركة عوامل الإنتاج:**هذه الحركة تخص رؤوس الأموال،الأشخاص ووسائل الإنتاج.تفق رؤساء دول تجمع الماركسور على تسريع الإجراءات الورقية وزيادة الربط بين نظم الصرف الالكترونية بين هذه الدول لتسهيل عملية حركة رؤوس الأموال.بالإضافة إلى اتفاق حول تسهيل حركية تجارة السيارات. بعد توصل الارجنتين والبرازيل إلى حل النزاع حول تجارة السيارات بينهما ،ووقعت في ديسمبر 1998 اتفاقية إطارية لسياسة صناعية مشتركة تكفل حرية تجارة السيارات ،نفذ على مدى 4 سنوات بدءا من أول عام

[1] ibid

2000.ومن ناحية ثانية وافقت الارجنتين على تخفيض رسومها على وارداتها من السكر البرازيلي بنسبة 10.%

بالإضافة إلى ذلك وقعت اتفاقية للنقل عبر نهر بارانا بالبارغواي وبروتوكولات للنقل في اطار **اللايا** لتحقيق حرية الملاحة وعبور الأفراد والسلع والتساوي في الضرائب ،كما عقدت اتفاقية وضعت القواعد الأساسية الموحدة للترونزيت بين دول التجمع،ولتحقيق هذه الأهداف أنشئت لجنة فنية لدراسة السياسات التي تؤدي لتشويه المنافسة والعمل على محاربتها.كما وقع اتفاق بشأن الخدمات الجوية الإقليمية بمشاركة بوليفيا والتشيلي لغرض تحرير تنقل الأشخاص

و/القطاعات الإنتاجية لدول الماركيسور:

***المجال الصناعي:**يتميز تجمع المريكسور بصناعاته المتقدمة والمتنوعة فهو يعتبر احد المنتجين والمصدرين الرئيسيين للسيارات ومكوناتها، الملابس والمنتجات النسيجية،منتجات الحديد والصلب، الصناعات الجلدية. وهى الصناعات المستهدفة من قبل حكومات هذه الدول لتطويرها وتحظى باستثمارات كبيرة ، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل عام 2003 حوالي 10 مليار دولار رغم تراجعها كثيرا مقارنة باستثمارات عام 2000 حيث كانت 30 مليار ، بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها خلال العامين الماضيين، كما تعتبر البرازيل ثاني اكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية بعد الصين .فعلى سبيل المثال تعتبر صناعة المنسوجات من أقوى الصناعات داخل المريكسور خاصة البرازيل والأرجنتين وتشكل في البرازيل وحدها 12 % من اجمالى الناتج المحلى ويعمل بها 3 مليون عامل بالإضافة إلى احتلالها المركز الثالث عالميا في إنتاج الملابس الجاهزة والسابع في إنتاج الغزول والخيوط.

نتيجة لهذا التميز الصناعي تواجه صادرات هذه الدول بالعديد من الإجراءات الحمائية داخل أسواق الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة واليابان تخوفا على صناعاتها المحلية حيث تواجه صادرات الميركسور(خاصة البرازيل) بسلسلة من الإجراءات مثل الحصص الصارمة للمنسوجات، والتعريفة الجمركية العالية لبعض المنتجات الجلدية كالأحذية، أو بفرض رسوم إغراق على منتجات الحديد والصلب.

***المجال الزراعي:** يعتبر تجمع المريكسور من أكبر المنتجين والمصدرين للسلع الزراعية المصنعة واللحوم ومنتجاتها والأسماك في العالم وتشكل صادراته الزراعية مكونا رئيسيا للدخل القومي وأحد أهم موارد العملات الصعبة نتيجة للإنتاج الوفير وتحقيق فائض كبير على الاستهلاك المحلى يتم تصديره إلى الخارج. حيث جاءت المريكسور في المرتبة الأولى عالميا في تصدير كل من: فول الصويا ومنتجاته، السكر، البن، عصير البرتقال. كما جاء في المركز الثاني عالميا في تصدير الليمون، والرابع في تصدير لحوم الأبقار، الذرة،والخامس في تصدير القمح. هذا بالإضافة إلى أصناف عديدة من الخضر والفاكهة مثل (فاصوليا، زيتون، موالح، تفاح، برقوق. إذا يعتبر القطاع الزراعي إلى جانب القطاع الصناعي ،قطاعين هامين لتحقيق التبادل التجاري بين دول الماركيسور نظرا لتنوع المواد المصنعة والزراعية بما يسمح من توفير السلع المحلية للسوق ما يساهم في تخفيض الواردات والزيادة في حجم الصادرات.

ث/تقييم السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية:

أ_الايجابيات:

*تأسيس **صندوق التقارب الهيكلي** التابع للتجمع في عام 2006 ، بهدف تقليص ثغرات النمو بين الدول الأعضاء، وتطوير التنافسية، وتعزيز التماسك الاجتماعي في الأقاليم

الأقل نموا برصيد أولي قدره 100 مليون دولار في السنة، تساهم فيه البرازيل بنسبة 72 %، والأرجنتين بنسبة 25 %، وأوروغواي بنسبة 2 %، وباراغواي بنسبة واحد في المئة المتبقية. وتحظي باراغواي بموجب إتفاقية تأسيس هذا الصندوق، بحصة 48 % من إجمالي التمويل، تليها أورواغواي بنسبة 32 %من خلال هذا الصندوق يتضح جليا التزام دول التجمع بمبدأ التوازن والمرونة،من خلال مراعات الدول الكبرى في التجمع الوضع الاقتصادي والاجتماعي ودعمها.

*حل المنازعات بالطرق السلمية ،والعودة إلى مؤسسات التجمع (الأمانة العامة)والخضوع لأحكامها وفقا لبروتوكول برازيليا1991 (الملحق الثالث لمعاهدة المنشأ)

* التقدم الايجابي في عملية التكامل والانتقال من المستوى الاقتصادي الى المستوى السياسيى بإنشاء لجنة برلمانية مشتركة تقوم بتقريب وملائمة القرارات لتشريعات الدول الاعضاء ،كما تعمل على التقريب بين برلمانات الدول لتحقيق تكامل اجتماعي

تمكن التجمع من تحقيق نجاح ملموس خلال الفترة القصيرة الاولى من مساره،فقد ارتفع حجم التجارة بين دوله من 4 مليارات دولار في 1991 إلى 14,5مليار دولار في 1995،حيث الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للتجمع ، فالمبادلات التجارية بينهما تمثل 26 % من حجم مبادلات التجمع مع العالم الخارجي و ارتفع حجم صادرات الاسيان إلى دول التجمع من 8,8 مليار دولار في 1992 إلى 14,3 مليار دولار في 1994 و استأثر التجمع بـ : 70 % من استثمارات الأسيان في أمريكا اللاتينية و شارك في مفاوضات مع الجيران الإقليمين لوضع إطار مشترك للتجارة الحرة معها

ب_السلبيات:

*عقد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع دول وتكتلات اقتصادية بشكل انفرادي خارج السياسة المشتركة للتجمع.

*الخلافات السياسية المتجددة من حين لأخر بين أعضاء التجمع،وأبرزها التوتر السياسي بين الأرجنتين وأوروجواي حول إقامة مصنعين لإنتاج مادة السليلوز اللازمة في عمليات تصنيع الورق لدرجة دفعت أوروجواي للتهديد بالانسحاب من التجمع.وتعتبر أوروجواي هذا المشروع إن تم أكبر استثمار لها حيث من الممكن أن يسجل مجموع الاستثمارات أكثر من 10 %من إجمالي حجم الناتج المحلي.كما يمكن أن يحقق هذا المشروع قفزة هائلة في نسبة صادرات أوروجواي الخارجية.وفي المقابل رفضت الارجنتين إقامة هذين المصنعين على ضفة النهر المشترك مع الاروغواي– نهر ريو أوروجواي – بسب بمخاوف كبيرة من كمية الملوثات والمخلفات الصناعية والكيماوية التي سيتم التخلص منه افي هذا النهر.أضف إلى هذا أن المصنعين سيمثلان تهديدا مباشرا لمنطقة جواليجويتشو Gualeguaychu الأرجنتينية و التي تعتبر مركزا سياحيا إقليميا والموجودة على الضفة المقابلة مباشرة لموقع المصنعين ما ينعكس سلبا على عائدات السياحة في المنطقة

*احتكار البرازيل لبعض الصناعات وهيمنتها على السوق من خلال إغراقها بمنتجاتها.

رغم الإمكانيات الاقتصادية القليلة ،والتباين الواضح جدا بين دول تجمع الماركيسور،خاصة في مجال المساحة وعدد السكان والناتج المحلي الذي ميزها في بداية تشكيلها لهذه السوق عام 1991،إلا أن الإرادة السياسية لقادة هذه الدول ،والانطلاقة العملية لتحقيق التكامل،وحرص البرازيل والأرجنتين على تحقيق الأهداف من هذا التكامل ،وتقديمهما الدعم لكل من الاورغواي والبارغواي، جعل السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية

تواصل مسارها بشكل مكنها من توسيعها وتبوء مكانه اقتصادية هامة على مستوى العالم ، إذ تعتبر رابع تجمع اقتصادي بعد الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا،ما انعكس بشكل ايجابي على كل المستويات ،الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة عضو في هذا التجمع.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1-جندلى عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،ط1،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2007).

2-لبيب شقير ،**الوحدة الاقتصادية العربية :تجاربها و توقعاتها**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986).

3-حربي محمد موسي عريقات :"التكامل الاقتصادي و تحديات ظاهرة العولمة"،**مجلة بحوث اقتصادية**، ع20 ،السنة 9 ،2000

4-علي القزويني،**التكامل الإقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة**،(طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا، 2004).

5-كرم البستانى ،**المنجد في اللغة العربية** ،ط 25،باب الكاف ،(بيروت :دار المشرق،1980.)

6-إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح،تاج اللغة و صحاح العربية**،ط4 ،(بيروت :دار العلم للملايين، 1987).

7-احمد بن محمد بن علي الفيومى،**المصباح المنير**،ط2،باب الكاف،(بيروت:المكتبة العصرية،1998)

8-حسين عمر، التكامل الاقتصادي، **انشودة العالم المعاصر**،ط1،(القاهرة:دار الفكر العربي،1998)

9-اسماعيل صبري عبد الله،نحو **نظام اقتصادي عالمي جديد**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977

10-بيلا باسا،**نظرية التكامل الاقتصادي**،ت:رشيد البدراوي ،ط 1،(بيروت:دار النهضة العربية ،1964).

11-فاروق داود بطرس،امكانيات استغلال المزايا النسبية في دعم التكامل السلعي للدول العربية في اطار السوق العربية المشتركة،**رسالة دكتورا غير منشورة**،(القاهرة:جامعة عين شمس،2002)

12-عبد الحميد عبد المطلب،**السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة**،(القاهرة :مجموعة النيل العربية،2003)

13-عبد الرحمان الحبيب ،**نظرية التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية**،(القاهرة :معهد البحوث و الدراسات العربية،1974).

14-محمد لبيب شقير،**الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها**،ج1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1986)

15-رفعت المحجوب،**دراسات اقتصادية إسلامية**،(القاهرة :معهد الدراسات الإسلامية ،1988)،ص100.

16-احمد مصطفي عفيفي،**الاحتكار و موقف التشريع منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة**،ط1،(القاهرة :مكتبة وهبة،2003)

لبيب شقير،**الوحدة الاقتصادية العربية:تجاربها و توقعاتها**،،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986)

17-عبد الوهاب الكيالي و آخرون ،**الموسوعة السياسية** ، ط1،ج1،باب الكاف ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،1990)

18-محمد محمود الامام:"التكامل الاقتصادي:الاساس النظرى و التجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي"،في **الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي:مقاربات نظرية**،(بيروت:م.د.و.ع،1990)

19-محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفي،**الاقتصاد الدولي**،(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1999)

20-عباس حلمي الملي:"العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التعاون و الاندماج"،في **وقائع و أبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث**،(دمشق:د.د.ن،1971)

21-عبد القدر رزيق الخادمي،**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل**،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2009)

22-مختار المطيع:"محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي،**مجلة الوحدة**،ع89،(الرباط:المجلس القومي للثقافة العربية،فيفري1992)

23-منصور الراوي،**التكامل الاقتصادي دراسة نظرية و تطبيقية**،ط01،(بغداد : كلية الإدارة و الاقتصاد، 1991)

24-حسين بوقارة:"التكامل في العلاقات الدولية"،**سلسلة دراسات دولية**،ع 03،(الجزائر :مطبعة دار هومة،2008)

25-عبد الغني عماد:"التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة:أسباب التعثر و شروط الانطلاقة"،في مجموعة مؤلفين،**الاقتصاديات العربية و تناقضات السوق و التنمية**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)

26-عبد الحميد عبد المطلب،**السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**،(مصر :مجموعة النيل العربية،2003)

27-محمود محمد الإمام،**تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**،ط1،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004)

28-حربي محمد موسي عريقات:"التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي"،في:**مؤتمر التجارة العربية البينية و التكتل الاقتصادي 20-22سبتمبر 2004**،(عمان:الجامعة الأردنية،2004)

29-فؤاد مرسي، **ندوة المشروعات العربية المشتركة: الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في السوق الاشتراكية و دور المشروعات المشتركة**،(القاهرة:د.د.ن،1979)،ص 552.

30-فيتالي شميليوف،**التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية**،ت:عارف دليلة،(بيروت:دار الطليعة،1980)،

31-سامي عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** ، ط2،ج2، (القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،1994)

32-حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، ط1، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)

33-كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**،(الإسكندرية:المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر، 1984)

34-صبحي تاورس قريصة،مدحت محمد العقاد،**العقود و البنوك و العلاقات الدولية**،(بيروت:دار النهضة العربية،1983)

35-موريس شيف ول ، ألن وينترز ، **التكامل الإقليمي و التنمية**، ت: كوميت للتصميم الفني، (القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003)

36-محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، (حاب :مديرية المطبوعات الجامعية، 1971)،

37-محمد الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية.**،(لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)

38-محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**،(.مصر : مطبعة الإشعاع الفنية، 2001)

39-محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفي،**الاقتصاد الدولي**، (الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1999

40-شقير محمد لبيب،**الوحدة الاقتصادية تجاربها و توقعاتها**،ج1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1986)

41-اسامة مجدوب، **العولمة و الاقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية** ،ط1،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2000)

42-محمد هشام خواجكية،**التكتلات الاقتصادية الدولية**،(حلب:مديرية المطبوعات الجامعية،1971)

43-جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**،ط1،(د.ب.ن:دار الهدى للنشر و التوزيع،2005)

44-أسامة المجدوب،**العولمة و الإقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**،ط01،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية ،2000)

45-معتصم سليمان، ورقة مقدمة في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل بعنوان:العلاقة التبادلية بين القطاع الخاص و التكامل الاقتصادي العربي الرباط 23/21اكتوبر 2008،(القاهرة:منظمة العمل العربية،2008)

46-عبد العزيز جراد،**العلاقات الدولية**،(الجزائر :موفم للنشر،1992)

47-محمد محمود الامام ،**تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوربي**،(القاهرة:المنظمة العربية للتنمية العربية،1998)

48-محمد محمود الامام ،**التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق**،(القاهرة:معهد البحوث و الدراسات العربية،2000)

49-ناصف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت:دار الكتاب العربي،1985)

50-محمد سالمان طايع:" التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل : رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديد".في :محمد عاشور، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق** .(القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الافريقي،2005)

51-مارتن كراوس، **الثورة غير كاملة في أمريكا اللاتينية**، القاهرة: مركز االمشروعات الدولية الخاصة، 2003

52-صلاح الدين حسن السيسي :**النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007

53-صالح عمر فلاحي،"إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية و الأفاق المستقبلية"،في مجموعة مؤلفين،**التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**،(الجزائر:دار الهدي، 2005)

54-محمد محمود الامام:"التكامل الاقتصادي:الاساس النظرى و التجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي"،في: مجموعة مؤلفين،**الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادى و الواقع العربي:مقاربات نظرية**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1990)

55-جيمس دورتي و روبرت بالشنغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ت:وليد عبد الحي،(الكويت:كاظمة للنشر و التوزيع،1985).

56-حسين بوقارة،.**التكامل في العلاقات الدولية** ،(الجزائر دار هومة،1998)

57-عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولى**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008)

58-جيمس دورتي، روبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ت:وليد عبد الحي ،(بيروت:كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ،1985)

59-حسن نافعة:" تجربة التكامل والوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي"، **المستقبل العربي**،ع 135 ،السنة 1991

60-حسن نجم طه،امريكا اللاتينية(ارضا وسكانا)،الكويت:مطبوعات جامعة الكويت/1990

61-عاطف معتمد عبد الحميد، **البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010

62-مظهر السمان:"التكامل الاقتصادي العربي لمادا؟ و كيف؟ ندوة في مركز الحوار العربي في واشنطن"،**شبكة النبأ المعلوماتية**،الاحد15مارس2009،**في الموقع**:www.annabaa.org/nbanews/2009/03/46htm|

63-عبد الرحمان تيشرى:"التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات"،يوم 2011/06/04،**في الموقع:**

http//www.shbabmisr.com/prit.asp ?EggxpID=512

64-دون مؤلف،**الموسوعة العربية**، يوم 2010/11/12،في الموقع:

www.arab-ency.com/index.php ?module=pnecyclopedia et fnc=dicplay-termeid=8096 htm

65-فلاح خلف لربيعي:"التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية و الحديثة"،**الحوار المتمدن**،ع3،26جوان2009،يوم 2009/6/14في الموقع:

http//www.al hiwar al motamadin org/debat/show.art.asp ?aid=49662

66-رياض الفرس:"التكامل الاقتصادي العربي:الواقع و الطموح"،يوم 2011/11/12،في موقع

6: http//www.shbabmisr.com/prit.asp ?EggxpID=512

67-عبد الحميد محمد عبد الرحمان:"**التكامل الاقتصادي في الوطن العربي**"، يوم2010/1/15 ،**في الموقع**

:http//www.shbabmisr.com/prit.asp ?EggxpID=5126

باللغة الاجنبية

68-Ballessa Bela, **The Theory of Integration**, (London: Allen and Unwin, 1961),

69-Reginald j Harrison,**Europeinquestion:Theriesop Regional International Integration,**(London :George Allenand Unwinltd, 1974

70-Paul Viott.R, Mark Kauppi.V,**International Relations theory:Realism, Pluralism Globalism and Beyou**,3ed,(London: Allyna barcon,1999

71-The Physical Geography of Latin America, National Geographic Society,

http://www.glencoe.com/sec/socialstudies/ose/gwg/tx/sample/docs/Chap08.pdf,

72-J.Tembergen, International **Economic Integration**, (Elsevier: Amsterdam et Brusseles, 1954),

73-Richard N .Cooper : Worldwide Versus Regional Integration :is the an Optimum Size of the Integrated Area? , in: Machlup , ed , Economic Integration : Worldwide , Regional ,Pectoral

74-Balassa Bela,**The theory Of Economic Integration** , (London : Allenond unwin,1961)

75-Walter Vergara & others: Agriculture and Future Climate in Latin America and the Caribbean… Systemic Impacts and Potential Responses, Discussion paper, Inter-American Development Bank, February 2014,

76-Andy Duff and Andres Padilla: Latin America…agricultural perspectives, Economic Research, Rabobank, September 28, 2015,

77-Martin Walter: Extractives in Latin America and the Caribbean, Energy Division, Infrastructure and Environment Sector, Inter-American Development Bank, January 2016

78-Martin Walter: Extractives in Latin America and the Caribbean, Energy Division, Infrastructure and Environment Sector, Inter-American Development Bank, January 2016,

79-Promoting productivity for inclusive growth in Latin America, Paris, OECD Publishing, 2016,

80-Jean Gérald Cadet: Gérald,"Les États-Unis et L'amérique Latine- de Monroe à L'initiative pour les Amériques,ou de L'hégémonie Totale a la Volenté de Partenariat", Montréal: Cahier de recherche, (Janvier 2000

81-Erika Paredes Sanchez: The Union of south American nations at the onest of a socio- regional integration, graduate institute of international and development studies, Genève, 2012,

82-Francisco Dominguez & Marcos Guedes de Oliveira: Mercosur: Between Integration and Democracy, Peter Lang Publishing Group, Pieterlen , Switzerland, 2004

83-Francisco Dominguez & Marcos Guedes de Oliveira: Mercosur: Between Integration and Democracy, Peter Lang Publishing Group, Pieterlen , Switzerland, 2004, P9.

84-Sam Laird: Mercosur: Objectives and Achievements, World Trade Organization, Staff working paper, June 1997,

85-Fernando Lorenzo & Marcel Vaillant: Mercosur and the Free Trade Area of the Americas, Latin American Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, September 2003,

86-Additional Protocol to the Treaty of Asunción on the Institutional Structure of MERCOSUR, http://www.sice.oas.org/trade/mrcsr/ourop/ourop_e.asp.

87-Yadwiga Forowicz , Economie Internationale a l.heure des grandes transformation , (Beau Chemin,1998),

88- Robert Boyer et Al , Mondialisation au delà des mythes,(Alger :Casbah Ed,1997),

الفهرس

الموضوع	الصفحة
البرنامج	2
الهدف من المحاضرات	3
المحور الاول : الإطار المفهومي والنظري	4
تمهيد	5
اولا:ماهية التكامل	6
1- تحديد مفهوم التكامل	9
2:شروط و أهداف و مبادئ العملية التكاملية	25
3- عوامل نجاح عملية التكامل	47
4- مستويات و ميكانيزمات العملية التكاملية	49
ثانيا/ المقاربات والمداخل النظرية للتكامل	59
1- مداخل التكامل	60
2 -نظريات العملية التكاملية:	71
المحور الثاني :أهم التجارب التكاملية لدول أمريكا اللاتينية	94
تمهيد:	94
اولا/ الواقع الجغرافي و التنموي والاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية	95
1/الخصائص االجغرافية والطبيعية:	95
2/ الخصائص الاقتصادية	99
ثانيا/ تجارب التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية	109
1/تجارب التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية (التجارب	110

بصورة جماعية)	
2/ التجمعات الجزئية لأمريكا اللاتينية	122
قائمة المراجع	139
الفهرس	148